المملكة المغربية
الرابطة المحمدية للعلماء

مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث
سلسلة نوادر التراث (22)

التسمية والحكايات عن نظراء مالك وأصحابه وأصحاب أصحابه

ويليه

ذكر فهرسة الكتب المصنفة على مذهب أهل المدينة

تأليف
أبي العباس الوليد بن بكر الغمري السرقسطي (ت 392 هـ)

دراسة وتحقيق
رضوان بن صالح الحصري

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فمن سمات التأليف في المذهب المالكي ـ كما في غيره ـ اعتناء العلماء بتراجم رجاله، ولا تخفى أهمية هذه التآليف؛ إذ من خلالها يمكن الوقوف على مراحل نشأة المذهب وتطوره، ومعرفة مواطن العلماء وجهودهم في خدمته، ويعتبر كتاب «ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب مالك» للقاضي عياض(ت544هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أوسع تلك المصنفات في تراجم علماء المذهب المالكي وأَوْعَبَهَا على الإطلاق؛ لأنه غطّى حقبة زمنية طويلة من تاريخ المذهب، وأشهر من ألّف في ذلك بعد القاضي عياض: إبراهيم بن علي بن فَرْحُون رَحِمَهُ ٱللَّهُ(ت799هـ) فجمع كتاب «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب»، ثم توالت الاستدراكات عليه من قبل من جاء بعده.

ومن نوادر الكتب المصنفة في هذا الباب قديما كتاب «التسمية والحكايات عن نظراء مالك وأصحابه وأصحاب أصحابه»، للحافظ الرحال أبي العباس الوليد بن بكر الغَمْرِي السَّرَقُسطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت392هـ)، الذي طاف بلاد الدنيا شرقا وغربا؛ حتى قيل: إنه لقي في رحلته أزيد من ألف شيخ بين محدث وفقيه وسمع منهم؛

وبرع في الحديث واللغة والفقه، وعُرف بجودة التصنيف، ومن عجيب أقـدار الله تعالى أن هذا الكتاب ظلّ محفوظا ضمن ذخـائر خزانـة الزاويـة الحمزيـة بـإقليم الرشيدية التي أغناها الرحالة العلامة أبو سالم العياشي(ت1090هـ) بما جلبه لهـا من نفائس الكتب، ثم اشتهرت وكـبرت في عهـد ولده سـيدي حمـزة(ت1130هـ) الذي تنسب له الزاوية إلى اليوم، وقد كان هذا الكتاب في عداد المجاهيـل، حيـث نسب في فهرس مخطوطات الخزانة المذكورة لمجهول، وذلك لعدم وجود اسم المؤلف على الكتاب، وعدم شهرة الكتاب بين مؤلفات طبقات المالكية؛ حتى قـيض الله له الباحث النبيه الأستاذ رضوان الحصْري، فنفض عنـه غبـار النـسيان، وأزال عنـه وصف الجهالة، وقدّمه للنشر بمركز الدراسات والأبحاث وإحيـاء الـتراث التـابع للرابطة المحمدية للعلماء.

وبالرجوع إلى الكتاب نجد مصنفه قـد قـسّمه إلى قـسمين، فـسمّى في جـزء مـن القسم الأول الفقهاء من نُظَرَاء مالك بالمدينـة، وأصـحاب أصـحابه الفقهـاء بهـا، وبسائر الأمصار، ورتّبهم على الطبقات، ثم ذكر في الجزء الآخر حكايات وأخبار مـن سمّى من هؤلاء الفقهاء، أمّا القسم الثاني من الكتـاب فـذكر فيـه أسـماء التـآليف المصنفة على مذهب أهل المدينة، من كتب وأسـمعة، ومـا أُلـف في اخـتلاف قـول مالك وأصحابه، والرد على المخالفين، وكذا ما صُنف في شروحات أُمّات الكتب على نسق لم يُسبق إليه.

ومن مزايا هذا الكتاب النفيس أن ما اشتمل عليه من أخبار وحكايـات قـلّ أن توجد في غيره، فلم يقع بين يدي القـاضي عيـاض أثنـاء تـصنيفه لكتابـه «ترتيـب المدارك»، ولم تصل إليه أنظار ابـن فرحـون وغـيره ممـن صـنف في طبقـات فقهـاء

المالكية، فهنيئا للأستاذ رضوان الحصري على اكتشافه هذا العلق النفيس، وعلى الجهد الطيب الذي بذله في التعريف به، وإثبات صحة نسبته إلى مصنفه، وتحقيقه والتعليق عليه، والشكر موصول لجميع الأساتذة والباحثين الذين أسهموا في تصحيحه وتنقيحه.

والله المسؤول أن يرحم مؤلف هذا الكتاب وأن ينفع بكتابه، وأن يجعل فضل طبعه ونشره في ميزان حسنات راعي العلم والعلماء بهذا البلد مولانا أمير المومنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

أحمد عبادي

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

إهلال

الحمدُ لله الأعظم، الذي عَلَّم بالقلم، وَأَسْبَغَ على هذا الإنسانِ النِّعَم، مَا عَلِمَ منها وَمَا لَم يَعْلَم، وَالصلاةُ والسلامُ على النَّبِيِّ الأَكْرَم، ﷺ، وَشَرَّف وَكَرَّم، وَعَلَى آله وصحبِه وَمَن سَلَكَ صِرَاطَهُم الأَقوَم.

أما بعد:

فَإِنِي لا أزالُ أَرَى صِدْقَ مَا تَنَبَّهَ عَلَيْهِ[1] الأستاذُ المؤرخ عبد الوهاب بنُ منصور رَحِمَهُ اللَّهُ قَبْلَ مَا يَدنو من أربعين عاما خَلَتْ، حينَ قالَ: «فَإِنَّ مَا ظَهَرَ فِي هذه السنين الأخيرة من تراثنا العلمي والأدبي المقبور، يجعلنا أدنى إلى الثقة والتفاؤل بالعثور على باقيهِ في زمنٍ لن يَطول»[2].

نعم لقد بَرَزَتْ كتبٌ كَاثِرَة، كانت في عهد قريبٍ دَاثِرة، فأصبحت في رأي العيون ظاهرة، تَتَمَلَّى بقراءتِها تفقهًا في دين الله نفوسٌ طاهرة، راجية بذلك تجارةً رابحة لن تكون بائرة، فأنعم بِهَا مِن كَرَّة نافعةٍ ليست خاسرة، لمن أراد وجهَ الله وسَعَى سَعْيَ الدَّارِ الآخرة.

---

(1) تَنَبَّهَ على الأمر شَعَرَ به. لسان العرب، مادة: نبه، (13/ 546).

(2) أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين لأبي بكر بن علي البيذق الصنهاجي (ص9).

ومن ذلك هذا الكتابُ - بِقِسْمَيْهِ - الذي نَشْرُف اليوم بإخراجه بعد أن كان مجهول العين والنسب سنين عَدَدا، لم تقع فيها الاستفادة منه للحَلاجِلِ مِن العلماء الذين أَلَّفُوا في بابه، كالقاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الفذ «ترتيب المدارك». ومن الكَلِم النوابغ: كم ترك الأول للآخر؟

وأجدني متشوقا لسرد قصتي مع هذا العِلْق النادر من تراث أمتنا، وهي أنه لما نُشِر الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة الزاوية الحَمْزية العياشية بإقليم الرشيدية؛ طَفِقْتُ أقرأه متلقفا فوائده، ومنتزعا نفائسه، صنيعَ شحيحٍ ضاع في التُّرْبِ خاتَمُه، فوقعت عيني على كتابٍ سُمِّيَ فيه هكذا: «فهرسة الكتب المصنفة على مذهب أهل المدينة»، ويليه[1] كتابٌ آخر وقع عنوانه في الفهرس المذكور هكذا: «نظراء مالك بن أنس وأصحابه وأصحاب أصحابه بالمدينة وسائر الأمصار». وهما في مجموع واحد ضَمَّ عددا من الكتب، ومؤلفُ كُلٍّ منهما عَلَى حَسَبِ مَا ورد في الفهرس مجهولٌ. غير أن موضوعهما، بالإضافة إلى عنوانهما، وما أثبته المفهرس من وصف لهما؛ كل ذلك يجعلك أميل إلى جعلهما من التصانيف المهمة. ولم أكن أظن أولَ الأمْرِ أنهما لمؤلف واحد، إذ ليس في الفهرس ما يدل على ذلك. فقيدت رقم حفظهما بالخزانة المذكورة، مع عناوينِ كتبٍ مخطوطةٍ أخرى فيها، لعلني أوفق يوما للاطلاع عليها جَمْعَاء.

ثم يَسَّرَ الله سبحانه وتعالى بعد حين من الدهر قصيرٍ تحقيقَ الرجاء، وبلوغَ المراد فسافرتُ من سوس إلى إقليم ميدلت، ومنه إلى الزاوية الحمزية حيثُ تَقْبَعُ كتبُ العالم الكبير أبي سالم العياشي وذريته. دخلتُ الزاوية مع القيم عليها السيد الفاضل

---

(1) أي من حيث الموقعُ في المجموع، وعلى ذلك يُحْمَل وصفي للفهرسة بالكتاب الأول ونظيره بالكتاب الثاني كما سيأتي.

سليمان الحمزاوي، وهو الحفيد الثامن لسيدي أبي سالم العياشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما أخبرني بذلك، وأراني جزاه الله خيرا كما هي عادته مع الزائرين بعض ما خلفه الفقيه أبو سالم العياشي من متاع كقلنسوته، ونعله، وَقُلَّتِه التي كان يضع فيها زاده الذي يتبلغ به عند السفر، وسراجه الذي كان يستعمله للإنارة ليلا، ثم دخلنا بيته الذي كان يسكن فيه، ومنه إلى خزانته الحافلة بالكنوز من الكتب المخطوطة النفيسة في مُخْتَلِف أبواب العلم. فأحضر القَيِّمُ أحسن الله إلينا وإليه المجموع المطلوب، فلما تصفحت الكتابين استشعرت بادي الصَّفْحِ نفاسةَ الكتاب الثاني، أعني «نظراء مالك بن أنس...» كما جاء عنوانه في الفهرس الوصفي، وأن مؤلفه من أهل القرن الرابع الهجري، فصورته بعد موافقة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ببلدنا الحبيب على ذلك. وأما الكتاب الأول الذي هو «ذكر فهرسة الكتب المصنفة على مذهب أهل المدينة» فقد كان في لوحة واحدة، ولما اكْتَنَهْتُه بالنَّظَرَانِ أولَ وَهْلَةٍ؛ قلت في نفسي: لا تعدو هذه الفهرسةُ أن تكون من جمع أحد المتأخرين، ولم أَنْبَه لِمَا يَسْلُكه مع صِنْوِهِ السابقِ فِي عِقد النَّفاسةِ، فسلوت عنه، مع ما انضم إلى ذلك من غمرة الاستبهاج الذي أصابني لما علمت ندرة الكتاب الثاني مع أن مؤلفه إذ ذاك كان عندي مجهولا، فجعلني ذلك أَقْصُرُ عِنَايَتِي عليهِ، وَأَصْرِفُ نَظَرِي عَمَّا سواه. فلما قضيت وطري منه تصويرا - وقد كان ولله الحمد جيدا - نسيت تصوير الكتاب الأول. ثم أكملت الاطلاع على ما كنت انتقيته من الكتب المخطوطة المحفوظة في هذه الخزانة.

وبعد الأوبة من السفر(1) تذكرت أني لم أصور الكتاب الأول، فلم أحزن لذلك

---

(1) من توفيق الله أيضا أني لما كنت قافلا من ميدلت زرت خزانة ابن يوسف بمراكش، وطلبت كتابا نُسب في فهرس مخطوطاتها لمجهول، وهو كتاب طبقات الفقهاء والمحدثين المحفوظ في الخزانة برقم: 621. فقرأته، وكان متوسط الحجم، وقيدت منه ما يعينني على معرفة مؤلفه، فتم ذلك بحمد الله بعد رجوعي إلى بيتي، وعلمت مؤلفه، وهو الحافظ أبو أحمد حميد بن زنجويه النسائي (ت251هـ)، وهو

ولم أكترث؛ إذ كان في نظري إذ ذاك مجردَ ذِكْرٍ لأسماء الكتب التي صنفها كبار المالكية، وأغلبها مذكور في المصادر المتخصصة. فما لي وله، ولأعدْ إلى الكتاب الثاني لأدقق النظر فيه، علني أوفق لمعرفة مؤلفه، فلما فعلت ذلك تبين لي أمران، أحدهما أن اسم الكتاب الثاني - على سبيل الظن الغالب - هو: «التسميةُ والحكاياتُ عن نظراء مالك وأصحابِه وأصحابِ أصحابه»، لا ما ورد في الفهرس الوصفي. وأما الثاني فلما علمته سُقِطَ في يدي، وهو أن الكتاب الأول الذي هو «ذكر فهرسة الكتب» جزء من الكتاب الثاني الذي هو «التسمية والحكايات»، أتبعه المؤلف به، فهو بعده من حيث التأليف وقبله من حيث الوجودُ في المجموع، فندمتُ نَدامةَ الكُسَعِيِّ لَمَّا فاتني تصويره[1]، وحضرني قول الله عز وجل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[2]، وقولُه سبحانه وتعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾[3]، وأيا ما كان فمن الخطأ يتعلم الإنسان. وعلى أي فقد تبين أن «التسمية والحكايات» و «ذكر فهرسة الكتب» كتاب واحد، جعله مؤلفه في قسمين.

عدت إلى الذي صورته وهو «التسمية والحكايات»، وسلكت من أجل معرفة مؤلفه شتى الطرق المعروفة عند المتخصصين، فلم أحظ منه بطائل، ومع ذلك أجمعت أمري على الاعتناء به، ولو لم يكن مؤلفه عندي معروفا، لأن الكتاب غاية في الإفادة والندرة، وفيه ما لا يوجد في غيره مما يتعلق بأخبار الفقهاء على مذهب الإمام

أيضا كتاب نفيس على ما اعتراه من نقص، أسأل الله أن يكتب له النشر، لتعم به الفائدة. أقول هذا لحث الباحثين على ضرورة الاعتناء باكتناه الكتب المخطوطة التي نسبت في فهارس المخطوطات لمجاهيل المؤلفين، لعل الله يوفقهم بمزيد من الاجتهاد للظفر بأسمائهم. وبالله التوفيق.

(1) كان سبب هذا الندم في ذلك الوقت عدم كفاية الزاد اللازم لإعادة السفر إلى الزاوية الحمزية مرة أخرى.

(2) الآية 37 من سورة الأنبياء.

(3) الآية 11 من سورة الإسراء.

مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ولأن نشره قد يتيح النُّهْزَةَ لكثير من الباحثين لدَرْسِه، وربما لمعرفة مؤلفه، إذ العلم أنصبةٌ وأقاسيمُ، فمن مُقِلٍّ، ومن مستكثر. ثم تَجَرَّمَ الزَّمنُ، وتفانت الأيامُ، وأنا مستهلَكٌ في خدمة الكتاب، فإذا بالتوفيق الإلهي يمدني بدليل قوي ظاهر على نسبة الكتاب، وأنه من تآليف الحافظ الكبير، والجوال الخطير أبي العباس الوليد بن بَكْر الغمْرِي السرقسطي المتوفى سنة 392هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلم أتمالك أن وليتُ وجهي شطر البيت الحرام، فخررت ساجدا، شكرا لله عز وجل على هذا التسديد.

ثم شاء الله أن أحضر مناقشة أطروحةٍ لنيل الدكتوراه أعدها الأخ الزميل الدكتور مصطفى عكلي نفع الله به[1]، فأخبرني أن عنده صورةً لفهرسة الكتب جلبها له أستاذنا الدكتور عبد القادر سعود أسعده المولى، فطلبت منه أن يُرْسِلَ بِهَا إلي بعدما أخبرته أني ظفرت بمؤلف «التسمية والحكايات»، ففعل جزاه الله خيرا، غير أن تصويرها كان رديئا، وإن كانت في أغلبها قابلة للقراءة. وهكذا يكون نصاب الكتاب عندي مكتملا، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

تلك أيها القراء الكرام قصتي مع هذا الكتاب الذي نقدم بين يديه هذه الكلمات. وها هو ذا اليوم بين أيدينا، بعدما غاب عن كثير من الأبصار والأسماع، في عديدٍ من البقاع، سواءٌ في ذلك مَن قَصُر في العلم أو كانَ فيهِ طويلَ الباع، فحَيَّ هَلاً للاستفادة منه فهو لنا على حَبْل الذِّراع.

وقد اتبعت في خدمته والاعتناء به تعميما للفائدة والنفعِ المنهجَ الجائي:

---

(1) كانت برئاسة شيخنا المربي الدكتور عبد الله البخاري حفظه الله، وإشراف أستاذنا النقابة الدكتور عبداللطيف الجيلاني لطف الله به، ومناقشة أستاذنا الدكتور محمد الوثيق سلمه الله، والأستاذ الدكتور أحمد فكير أثابه الله.

✦ الفصل الأول: عَرَّفْتُ فيه بالمؤلف.

✦ الفصل الثاني: عَرَّفْتُ فيه بالكتاب مع وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.

✦ الفصل الثالث: فيه نص الكتاب محققا حسب القواعد المعروفة في هذا الباب.

وفي ذيل ذلك فهارسُ علمية كاشفة.

وختاما أسأل الله الغفور الرحيم كما وفقني لإبراز هذا الجوهر الثمين ليتحلى به كل طالب علم أمين أن يستعملني في طاعته سبحانه وتعالى، وأن يختم لي بالحسنى ووالديَّ وأهلي وأقاربي وجميعِ المسلمين بمنه وكرمه عز وجل.

اللهم إني أبرأ إليك من حولي وقوتي، وأسألك خشيتك في السر والعلانية، والقصد في الفقر والغنى، وكلمة الحق في الغضب والرضا. برحمتك يا أرحم الراحمين. آمين. والحمد لله رب العالمين.

وكتبه رضوان بن صالح بن عبد الله الحضري
القرمودي السوسي كان الله له
منتصف ذي الحجة عام 1434هـ

الفصل الأول

التعريف بالمؤلف، وفيه:

- تمهيد
- المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته
- المبحث الثاني: رحلته
- المبحث الثالث: مشيخته
- المبحث الرابع: تلاميذه
- المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه
- المبحث السادس: شعره
- المبحث السابع: تصانيفه
- المبحث الثامن: وفاته

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف[1]

- وفيه تمهيد وثمانية مباحث -

تمهيد

يحق لنا أن نعتز بالمؤلف، وأن ننظر إليه بعين الافتخار، لأنه شَرَّفَ بلده الأول الأندلس في البلدان التي نزلها، ولم يكن هذا التشريف ليحصل لولا إخلاصه مع

---

(1) مصادر ومراجع ترجمته: مشتبه النسبة للأزدي (ص154- 155)، تلخيص تاريخ نيسابور للخليفة النيسابوري (ص112)، تاريخ مدينة السلام (15/ 625)، الإكمال لابن ماكولا (6/ 365)، جذوة المقتبس (ص361- 362)، ترتيب المدارك (7/ 81)، الأنساب للسمعاني (9/ 172)، تاريخ دمشق (63/ 111- 115)، الوجيز في ذكر المجاز والمجيز (ص58)، الصلة (3/ 924- 925)، بغية الملتمس (ص480-481)، الكامل في التاريخ (7/ 533)، سير أعلام النبلاء (17/ 65-67)، تاريخ الإسلام (27/ 76-77)، تذكرة الحفاظ (3/ 265- 266)، العبر في خبر من غبر (2/ 183- 184)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص211- ضمن أربع رسائل في علوم الحديث)، المشتبه للذهبي (ص473)، الوافي بالوفيات (27/ 265- 266)، توضيح المشتبه (6/ 359) ، التبيان لبديعة البيان (2/ 148- 149)، تبصير المنتبه (3/ 1024- 1025)، فتح المغيث (2/ 494)، طبقات الحفاظ (ص419- 420)، النجوم الزاهرة (4/ 207- 208)، نفح الطيب (2/ 380)، تاج العروس مادة: غمر، (13/ 266)،فهرس الفهارس (2/ 1123)، هدية العارفين (2/ 500)، الأعلام (8/ 119- 120)، معجم المؤلفين (4/ 76). ثم كتبت إلى أستاذنا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني نفع الله به ملتمسا منه إفادتي بترجمة المؤلف من كتاب معجم شيوخ أبي ذر الهروي بعدما أخبرني أن بحوزته نسخة منه، فكتب إلي ما نصه: «أما ترجمة الغمري فلا توجد في معجم أبي ذر الهروي؛ فهو لم يستوعب جميع شيوخه في المعجم، وقد بلغ عدد التراجم ثلاثمئة وثمانية وعشرين شيخا، وامرأة واحدة. وقد ألحق بآخر الكتاب تقييد يبدو أنه لأحد الحفاظ الأندلسيين الذين تملكوا الكتاب، وفيه إفادة بأن لأبي ذر جزءا آخر فيه أسماء شيوخه الذين رآهم ولم يكتب عنهم، وتضمن التقييد أيضا تسمية بعضهم على سبيل الإيجاز فذكر الوليد الغمري فقال: الوليد بن بكر بن مخلد الأندلسي النحوي الفقيه المالكي، روى عنه أبو ذر كتاب الوجازة له. ذكره الشنتجالي والعذري . قال الوليد بن بكر في تأليفه هذا: لقيت من شيوخ العلم نيفا على ألف شيخ.»انتهى.

غزارة علمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي أصبح له بسببه مكان في كتب تواريخ حواضر الإسلام الكبيرة في عصره كبغداد ودمشق ونيسابور. وإلا فرب إنسان يُكثر من الرحلة إلى عواصم العالم اليوم، متبجحا بذلك، ثم لا يكون له أثر يُذكر فيها، لأنه لم يرحل ليستفيد العلم أو يعلمه، وإنما لجمع العين وطلب الشرف والسؤدد، وذلك يؤدي في كثير من الأحيان إلى مقت بلاد المسلمين التي لم تبلغ في الرَّفْهِ والتحضر مبلغ تلك العواصم. فرحم الله عبدا عرف قدر نفسه، ورجع إلى أصله، وتذكر مآله ورمسه. ومن طلب العِزَّ في غير دينه الحقِّ أذاقه رب العزة والجبروت لباس الذلة والهون في الحياة الدنيا، ويوم يقوم الأشهاد.

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته

هو الوليد بنُ بكر بنِ مَخْلَد بنِ أبي زياد، أبو العباس السَّرَقُسْطِي الغَمْرِي، بفتح الغين - وقيل بضمها - المعجمة وسكون الميم، نسبة إلى غَمْر، وهم بطنٌ من غافق[1]، وهو غافق بن الشاهد بن علقمة بن علّ بن عدنان[2]. قال ابن حزم: «ودارهم بالأندلس معروفة باسمهم»[3].

وروى ابن بشكوال عن القاضي أبي بكر ابن العربي المعافري (ت543هـ)، عن أبي محمد هبة الله بن أحمد ابن الأكفاني (ت524هـ)، عن أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي (ت490هـ)، عن أبي زكرياء عبد الرحيم بن أحمد البخاري (ت461هـ) قال: قال لي الحسن بن شريح: الوليد هذا عُمَرِي. ولكن دخل بلد إفريقية ومصرَ أيَامَ التَّشريقِ، فكانَ يَنقُطُ العَيْنَ حتَّى يَسْلَمَ. وَكانَ مُؤَدِّبِي، وَمُؤَدِّبَ أخِي أبِي البهلول، وَابْنَةَ أخِي. وقالَ[4]: إذَا رَجَعْتُ إلى الأندلسِ؛ جَعَلْتُ النُّقْطَةَ الَّتِي عَلَى العَيْنِ ضَمَّةً، وَأرَانِي خَطَّه[5].

قال الذهبي: «فَعَلَه خوفا من الدولة العُبَيْدِيَّة»[6].

قلت: وإسناد القصة صحيح، إلا أن الحسن بن شريح هذا لم أتبين من هو، ولا من أخوه. غير أن تفرده بها يُوجس في النفس خيفة، ذلك أن المؤلف قد رحل إلى

(1) مشتبه النسبة (ص154)، الأنساب (9/ 172)، عجالة المبتدي (ص98).
(2) انظر مجمع الآداب لابن الفوطي (2/ 403).
(3) جمهرة أنساب العرب (ص328).
(4) في تاريخ دمشق (63/ 114): «وقال لي».
(5) الصلة (3/ 924- 925).
(6) سير أعلام النبلاء (17/ 66).

بلدان شتى، وبعضها غيرُ داخل في حكم دولة الرفض في زمانه، ومع ذلك نسبوه غَمْرِيًّا، ومنهم تلميذه الحافظ عبد الغني الأزدي كما سبق. وأبو زكريا البخاري الذي روى عن الحسن بن شريح هذا الخبر من كبار تلاميذ عبد الغني الأزدي، وقد روى عنه كتابه «مشتبه النسبة»[1]، فالله أعلم.

(1) مشيخة ابن الحطاب (ص253).

المبحث الثاني: رحلته

سافر المؤلف في طلب العلم إلى بلدان شتى، منها: إفريقية، وَأَطْرَابلس، وصقلية، ومصر، والشام، والعراق، وخُرَاسان، وَهَرَاة، ونيسابور، وبُخَارا، وبَلْخ، وَمَرْو، والأَهْوَاز، وسِجِستان، وما وراء النهر، والدِّينَوَر وبها مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال أبو الطاهر السلفي: «وكان من الجوالين في طلب العلم»[1].

ولقي في رحلته أزيد من ألف شيخ، بين محدث وفقيه، وَسَمِع منهم[2].

قال الحاكم النيسابوري: «وسماعاته في أقطار الأرض من المشرق والمغرب كثيرة»[3].

وتفرد الحافظ الذهبي بتحديد تاريخ رحلته فقال: «رحل بعد الستين وثلاثمئة»[4].

---

(1) الوجيز في ذكر المجاز والمجيز (ص58).
(2) الصلة (3/ 924).
(3) نقله ابن عساكر في تاريخ دمشق (63/ 113).
(4) العبر في خبر من غبر (2/ 183).

المبحث الثالث: مشيخته

سبق أن المؤلف لقي أزيد من ألف شيخ، وسمع منهم. ولا عجب فقد كانت رحلته واسعة شملت معظم الأمصار ذواتِ الآثار في زمانه. وقد ذكر بعضَهم ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[1]، وزدت عددا آخر أخذا من مصادر مختلفة، فتحصل من مجموع ذلك 45 شيخا. ومعظمهم من أهل المشرق، مع أن المؤلف قد سمع من شيوخ بلده الأندلس كثيرا كما قال الخطيب البغدادي: «أكثر السماع والكتاب في بلده، وفي الغربة»[2]. وهذا ذكرهم مرتبين على حروف المعجم[3]:

- ✓ أحمد بن جعفر بن محمد، الرَّمْلِي[4].
- ✓ أحمد بن عامر بن الحجاج، أبو الطاهر المالكي[5]. سمع منه كما في «التسمية والحكايات».
- ✓ أحمد بن عبدان بن محمد، أبو بكر الشيرازي، (ت388هـ)[6]. سمع منه بالأهواز كما في مقدمة المؤلف لمعرفة الثقات للعجلي، وسيأتي نصها في المبحث السابع.
- ✓ أحمد بن محمد، أبو سهل العطار[7]. روى عنه بالإسكندرية كما في «مشارق الأنوار»[8].

---

(1) تاريخ دمشق (63/ 111- 112).

(2) تاريخ مدينة السلام (15/ 625).

(3) من كان غفلا عن مصدر التنصيص على كون المذكور من شيوخ المؤلف فهو من تاريخ دمشق.

(4) كذا ذكره ابن عساكر، ولم أجد له ترجمة.

(5) لم أجد له ترجمة.

(6) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (1/ 162- 163).

(7) لم أجد له ترجمة. ووقع اسمه في أداء ما وجب لابن دحية (ص94) هكذا: أحمد بن محمد بن سهل العطار.

(8) مشارق الأنوار (1/ 3).

- ✓ تميم بن محمد، أبو العباس التميمي، (ت371هـ)[1]. سمع منه بالقيروان كما في «الكفاية»[2] للخطيب البغدادي. وروى عنه أيضا في «التسمية والحكايات».
- ✓ الحسن بن أحمد بن سعيد، أبو علي المؤذن، يعرف بالمالكي (ت383هـ)[3]. سمع منه ببغداد كما في «شرح السنة» للبغوي[4].
- ✓ الحسن بن رشيق، أبو محمد العسكري المصري،(ت370هـ)[5]. سمع منه بمصر.
- ✓ الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بُكَيْر، أبو عبد الله البغدادي الصيرفي، (ت388هـ)[6]. روايته عنه في «الأنساب»[7] للسمعاني.
- ✓ الحسين بن علي بن محمد، أبو العباس الحلبي، (ت380هـ)[8]. سمع منه بمصر كما في «مجرد أسماء الرواة عن مالك»[9] للرَّشيد العطار.
- ✓ الحسين بن محمد بن الحسين الخواص، أبو عبد الله الطرسوسي المالكي[10]. سمع منه بجامع دِمْياط كما في «المشيخة البغدادية» لأبي الطاهر السلفي[11].

---

(1) معالم الإيمان (3/ 97).
(2) الكفاية في علم الرواية (ص333).
(3) تاريخ مدينة السلام (8/ 218- 220).
(4) شرح السنة (5/ 389).
(5) سير أعلام النبلاء (16/ 280- 281).
(6) سير أعلام النبلاء (17/ 8-9).
(7) الأنساب (2/ 140).
(8) تاريخ الإسلام (26/ 656).
(9) مجرد أسماء الرواة عن مالك (ص12).
(10) بغية الطلب لابن العديم (6/ 2748).
(11) المشيخة البغدادية (2/ 259- حديث رقم: 2284).

✓ حصن بن مضر، أبو يحيى الفزاري[1]. روى عنه في «التسمية والحكايات».

✓ حميد بنُ الفَيَّاضِ المالكي[2]. سمع منه بِالإسْكَنْدَرِيةِ كما في «التسمية والحكايات».

✓ خلف بن محمد. كذا ورد اسمه في «التسمية والحكايات». ولعله خلف بن محمد بن خلف أبو القاسم الخولاني القرطبي المكتب (ت374هـ)[3]. روى عنه المؤلف حكاية تتعلق بالعتبي وهو أندلسي. فلذا رجوت أن يكون هو، والله أعلم.

✓ ربيع المؤذن، الملقب بأبي زاكي[4]. روى عنه في «التسمية والحكايات».

✓ زياد بن عبد الرحمان بن زياد، أبو الحسن اللؤلؤي القيرواني. سمع منه بالقيروان كما في مقدمة المؤلف لمعرفة الثقات للعجلي. وروى عنه أيضا في «التسمية والحكايات».

✓ عبدُ الحَميد بنُ مُحمدٍ الزَّواق الْمَالِكِي[5]. سمع منه بِالقَيْرَوَانِ كما في «التسمية والحكايات».

✓ عبد الحميد بن يحيى بن داود، أبو محمد البُوَيطي، (ت390هـ)[6].

✓ عبد الرحمان بن محمد، أبو سهل البلخي، (ت391هـ)[7]. سمع منه بِبَلْخٍ.

---

(1) لم أجد له ترجمة.

(2) لم أجد له ترجمة.

(3) تاريخ علماء الأندلس (1/ 136).

(4) لم أجد له ترجمة.

(5) لم أجد له ترجمة.

(6) تاريخ الإسلام (27/ 199).

(7) تاريخ الإسلام (27/ 256).

- ✓ عبد الله بن عبد الرحمان، أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني، (ت386هـ). سمع منه بالقيروان كما في «التسمية والحكايات».
- ✓ عبد الله بن محمد بنِ خَيْران[1]. سمع منه بِالقَيْروانِ كما في «التسمية والحكايات».
- ✓ عبد الله بن محمد بن عبد الغفار، أبو محمد البَعْلَبَكّي، (ت383هـ)[2]. سمع منه بدمشق.
- ✓ علي بن أحمد بن زكريا بن الخصيب، أبو الحسن الهاشمي الأطرابلسي، يُعْرَف بابن زَكرون، (ت370هـ)[3]. سمع منه بأطرابلس المغرب كما في «جذوة المقتبس» للحميدي[4]. وروى عنه أيضا في «التسمية والحكايات».
- ✓ علي بن أحمد بن عبد الله الديبري[5].
- ✓ علي بن الحسن بن رجاء بن طعان، أبو القاسم المحتسب، (ت 376هـ)[6]. سمع منه بدمشق. وروى عنه أيضا في «التسمية والحكايات».
- ✓ عَلي الوَرّاق[7]. سمع منه بصقلية كما في «التسمية والحكايات».

---

(1) ورد ذكره عرضا في ترجمة أبي محمد عطية بن سعيد بن عبد الله الأندلسي (ت408 أو 409هـ) من جذوة المقتبس للحميدي (ص319)، ونقل عن الخطيب البغدادي أنه من شيوخ عطية المذكور.

(2) تاريخ دمشق (32/ 250- 252).

(3) ترتيب المدارك (6/ 274- 275).

(4) جذوة المقتبس (ص361).

(5) كذا ذكره ابن عساكر، ولم أجد له ترجمة، والظاهر أنه مصحف.

(6) تاريخ دمشق (41/ 321- 323).

(7) لم أجد له ترجمة.

✓ عمر بن المؤمل، أبو القاسم الطرسوسي[1]. سمع منه بمصر كما في «الكفاية»[2] للخطيب البغدادي. وروى عنه أيضا في «التسمية والحكايات».

✓ محمد بن أحمد بن سليمان ، أبو عمر السِّجِسْتَانِي النُّوقَاتِي، (ت382هـ)[3].

✓ محمد بن أحمد بن علي بن إبراهيم بن جابر، أبو بكر التِّنِّيسي، كان حيا سنة 357هـ[4].

✓ محمد بن أحمد، أبو بكر البخاري[5]. ذكر القاضي عياض في «الإلماع»[6] سماع المؤلف منه.

✓ محمد بن أحمد، أبو نصر البخاري، يعرف بالملاحمي، (ت395هـ)[7]. سمع منه ببخارا كما في «الكفاية»[8] للخطيب البغدادي.

✓ محمد بن بكر بن الأشج أبو عبد الله الأديب[9]. سمع منه بالمغرب كما في «اللطائف»[10] لأبي موسى المديني.

✓ محمد بن زيد بن علي، أبو عبد الله الأَبْزَارِي الكوفي، (ت377هـ)[11].

---

(1) لم أجد له ترجمة، مع أنه حافظ مشهور.
(2) الكفاية في علم الرواية (ص288).
(3) الوافي بالوفيات (2/ 65).
(4) إكمال الإكمال لابن نقطة (2/ 71- 72).
(5) لم أتبين من هو.
(6) الإلماع (ص81).
(7) تاريخ مدينة السلام (2/ 209).
(8) الكفاية في علم الرواية (ص323).
(9) لم أجد له ترجمة.
(10) اللطائف من دقائق المعارف (ص150).
(11) تاريخ مدينة السلام (3/ 211- 212).

✓ محمد بن سليمان بن يوسف، أبو بكر الرَّبَعي البُنْدَار، (ت374هـ)[1]. سمع منه بدمشق.

✓ محمد بن عبد الله بن أحمد ابن زَبْر، أبو سليمان الرَّبَعِي، (ت379هـ)[2]. سمع منه بدمشق.

✓ محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت405هـ). قال الخطيب البغدادي: «قرأتُ في كتابِ الوليدِ بن بكر الأندلسي سَمَاعَه مِن الحاكم أبي عبدالله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري»[3]. وسيأتي ذكر الحاكم ضمن الرواة عن المؤلف، فتكون روايته هو عن الحاكم من باب رواية الأكابر عن الأصاغر.

✓ محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر الأبهري، (ت375هـ)[4]. سمع منه كما في «التسمية والحكايات».

✓ محمد بن عمر، أبو علي الشَّبُّوي المروزي. سمع منه أهل مرو «الجامع الصحيح» للإمام البخاري سنة 378هـ[5]. روى عنه المؤلف «الجامع الصحيح» كما في «هدي الساري»[6]، والغالب أنه سمعه منه بمرو.

✓ محمد بن موسى بن سيف، أبو الحسن التميمي البغدادي[7]. ذكر الخطيب البغدادي سماع المؤلف منه في «تاريخ مدينة السلام»[8].

---

(1) تاريخ دمشق (53/ 145-147).

(2) تاريخ دمشق (53/ 315- 318).

(3) موضح أوهام الجمع والتفريق (1/ 423).

(4) ترتيب المدارك (6/ 183- 192).

(5) سير أعلام النبلاء (16/ 423).

(6) هدي الساري لابن حجر (ص218).

(7) تاريخ مدينة السلام (4/ 402).

(8) تاريخ مدينة السلام (4/ 402).

- ✓ محمود الوراق، أبو عبد الله القزويني[1]. أنشده بمصر أبياتا من الشعر كما في «الأمالي الخميسية»[2].
- ✓ منصور بن عبد الله، أبو علي الخالدي الهروي (ت402هـ)[3]. سمع منه بِهَراة.
- ✓ منصور بن علِي بن بَيانٍ الكَعْبِي[4]. سمع منه بسجستان كما في «التسمية والحكايات».
- ✓ ميسرة بن مسلم بن ربيعة، أبو بكر الحضرمي القيرواني، (ت373هـ)[5]. سمع منه بقصر زياد بإفريقية كما في «التسمية والحكايات».
- ✓ يوسف بن القاسم بن يوسف، أبو بكر الْمَيَانِجِي[6]، (ت375هـ)[7]. سمع منه بدمشق.
- ✓ يوسف بن هارون أبو عمر الرَّمَادِي الكِنْدي القُرطبي الشاعر، (ت403هـ)[8]. ذكر الذهبي في «تاريخ الإسلام»[9] أنه أنشد المؤلف شيئا من الشعر.
- ✓ أَبُو الحسن بنُ أَبِي سَعَادَةَ[10]. روى عنه بالمغرب كما في «التسمية والحكايات».

---

(1) لم أجد له ترجمة.

(2) الأمالي الخميسية (1/ 140).

(3) سير أعلام النبلاء (17/ 114- 115).

(4) لم أجد له ترجمة.

(5) ترتيب المدارك (6/ 270- 272). ووقع فيه بدل «ميسرة»: «مسرة».

(6) هذه النسبة إلى ميانج، وهي بفتح الميم والياء المثناة من تحت، وفتح النون، وقيل بكسرها أيضا كما في المشترك وضعا والمفترق صقعا لياقوت الحموي (ص411).

(7) سير أعلام النبلاء (16/ 361- 362).

(8) الصلة (3/ 969).

(9) تاريخ الإسلام (28/ 93).

(10) لم أجد له ترجمة.

المبحث الرابع: تلاميذه

لم يكن المؤلف في رحلته مجرد طالبٍ للعلم، بل كان أيضا مفيدا لغيره من الحُرَصَاء على التعلم. قال الحميدي: «وَحَدَّثَ فِي الغُرْبَةِ»[1]. ولا غرو، فإنه رَحِمَهُ اللَّهُ كان مكثرا من السماع والكتاب حتى بلغ شيوخه ألفا كما سلف، ومن كان بِهَذه المثابة يتنافس المتنافسون في التحمل عنه رواية ودراية. ولو لم يكن له ممن روى عنه إلا الحفظة الكبراء: الحاكم النيسابوري، وعبد الغني الأزدي، وأبو ذر الهروي؛ لكان في ذلك كفاية، كما قال المقري بعد ذكره رواية الأخيرين عنه: «وكفاه فخرا بهذين الإمامين العظيمين رحم الله تعالى الجميع»[2]. وهذا ذكر بعض من روى عن المؤلف مرتبين على حروف المعجم[3]:

- أحمد بن الحسين بن الفضل، أبو الفضل الهاشمي، يُعرف بابنِ دُودَان، (ت422هـ). ترجمه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام»، وَذَكَر سماعَه مِن المؤلف[4].
- أحمد بن عبد الرحمان بن أحمد، أبو بكر الشِّيرازي، (ت407هـ)[5]. ذكر السَّراج في «مصارع العشاق» روايتَه عن المؤلف[6].
- أحمد بن علي بن محمد، أبو الطيب الجعفري الكوفي، يعرف بابن عمشليق[7].

---

(1) جذوة المقتبس (ص361).

(2) نفح الطيب (2/ 380).

(3) من كان غفلا عن مصدر التنصيص على كون المذكور من تلاميذ المؤلف فهو من تاريخ دمشق.

(4) تاريخ مدينة السلام (5/ 175- 176).

(5) تاريخ الإسلام (28/ 154- 155).

(6) مصارع العشاق (1/ 155).

(7) لم أجد له ترجمة، مع أنه مشهور بجزئه الحديثي، وهو مطبوع بدار ابن حزم سنة 1416هـ.

- أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسن العَتِيقِي، (ت441هـ)[1].
- أحمد بن منصور بن خلف، أبو بكر المغربي النيسابوري، (ت462هـ)[2].
- إسماعيل بن علي بن الحسين، أبو سعد السمان الرازي، (ت447هـ)[3].
- الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو منصور الهَرَوي الكَرَابِيسِي، (ت452هـ)[4]. ذكر أبو إسماعيل الهروي روايته عن المؤلف في «ذم الكلام وأهله»[5].
- الحسن بن محمد بن الحسن، أبو محمد الصَّفَّار النيسابوري، (ت448هـ)[6]. ذكر السمعاني روايته عن المؤلف في «أدب الإملاء والاستملاء»[7].
- الحسين بن جعفر بن محمد، أبو عبد الله السَّلَمَاسِي، (ت446هـ)[8].
- حمزة بن محمد بن طاهر أبو طاهر الدَّقَّاق، (ت424هـ)[9].
- ذمر[10] بن الحسين، أبو الحسين البغدادي، يعرف بابن الكَبَّاش، (بعد 437هـ)[11].
- عبد العزيز بن محمد بن عبدويه، أبو القاسم الشيرازي[12].

---

(1) تاريخ مدينة السلام (6/ 36).
(2) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص109).
(3) تاريخ دمشق (9/ 21- 24).
(4) تاريخ الإسلام (30/ 323).
(5) ذم الكلام وأهله (4/ 171).
(6) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص195).
(7) أدب الإملاء والاستملاء (ص61).
(8) تاريخ مدينة السلام (8/ 551).
(9) تاريخ مدينة السلام (9/ 62- 63).
(10) وقع في تاريخ دمشق (63/ 112): «دمر»، بالدال المهملة. وكني فيه بأبي الحسن.
(11) تاريخ مدينة السلام (9/ 379). وتحرف في ترتيب المدارك (7/ 81) إلى «أبو الحسين بن الكناس».
(12) لم أجد له ترجمة.

- عبد الغني بن سعيد، أبو محمد الأزدي، (ت409هـ)[1].
- عبد الله بن محمد بن يوسف، أبو محمد الزُّوْزَنِي، (ت431هـ)[2]. روى عن المؤلف في كتابه «حماسة الظرفاء»[3].
- عبد الواحد بن أحمد، أبو عمر الْمَلِيحِي، (ت463هـ)[4].
- عبد بن أحمد، أبو ذر الهروي، (ت434هـ)[5].
- عبدالرحمان بن محمد بن محمد، أبو سعد الحاكم النيسابوري، يُعرفُ بابنِ دُوسْت، (ت431هـ)[6]. ذَكَر الثعالبي في «يتيمة الدهر» روايتَه عن المؤلف[7].
- علي بن إبراهيم بن هارون، أبو الحسن المالكي الرازي، يُعرف بأبي حنيفة، (ت429هـ). ترجمه ابن النجار في «التاريخ المجدد»، وَذَكَر مِن شيوخه المؤلفَ[8].
- علي بن المحسن بن علي، أبو القاسم التنوخي، (ت447هـ)[9].
- محمد بن إبراهيم بن عَبْدَان، أبو عبد الله الكِرْمَانِي، (ت428هـ)[10].
- محمد بن الحسن بن محمد، أبو نصر السَّلْمَاسِي، (ت444هـ)[11].

---

(1) تاريخ دمشق (36/ 395- 400).
(2) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص305).
(3) حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء (1/ 297).
(4) سير أعلام النبلاء (18/ 255).
(5) تاريخ مدينة السلام (12/ 456).
(6) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص338).
(7) يتيمة الدهر (1/ 361).
(8) التاريخ المجدد لمدينة السلام (3/ 16- 20).
(9) تاريخ مدينة السلام (16/ 604).
(10) الأنساب (7/ 220- 221).
(11) تاريخ مدينة السلام (2/ 631).

- محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت405هـ).
- محمد بن عبد الواحد أبو عبد الله الأكبر، يعرف بابن زوج الحرة، (ت428هـ)[1].
- محمد بن علي بن الفتح، أبو طالب الحربي، يعرف بابن العُشَارِي، (ت451هـ)[2].
- محمد بن علي، أبو الغنائم البغدادي، يعرف بابن الدَّجَاجِي، (ت463هـ)[3]. ذكر روايته عن المؤلف الحميدي في «جذوة المقتبس»[4].

(1) تاريخ مدينة السلام (3/ 626).

(2) تاريخ مدينة السلام (4/ 179).

(3) تاريخ مدينة السلام (4/ 182).

(4) جذوة المقتبس (ص362).

المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه

أجمع من ترجم المؤلف من المؤرخين والنقاد على الثناء عليه، والإشادة بفضله وعلمه، وهذه نماذج تدل على ما وراءها:

قال ابن الفَرَضِي: «كان إماما في الحديث والفقه، عالما باللغة والعربية. كان أبو علي الفارسي النحوي[1] إذا قَصَدَه؛ رَفَعَه وَأَثْنَى عليه»[2].

وحلاه الحاكم النيسابوري بقوله في «تاريخ نيسابور»: «الفقيهُ المالكي الأديب... وهو مقدم في الأدب، شاعر فائق»[3].

وقال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة أمينا»[4].

ووصفه أبو القاسم حاتم بن محمد القرطبي المعروف بابن الطرابلسي بقوله: «مالكي، نحوي، أندلسي، دخل المشرق، وكان من أهل الحديث»[5].

وقال الحميدي: «عالم فاضل»[6].

وقال أبو الطاهر السلفي: «وكان من الجوالين في طلب العلم، عالما، فقيها، نحويا، ثقة»[7].

---

(1) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، أبو علي الفارسي الفَسَوِي النّحوي، (ت377هـ). تاريخ مدينة السلام (8/ 217).

(2) نقله ابن عساكر في تاريخ دمشق (63/ 113). ولا وجود لذكر الغمري في تاريخ علماء الأندلس المطبوع.

(3) نقله ابن عساكر في تاريخ دمشق (63/ 113).

(4) تاريخ مدينة السلام (15/ 625).

(5) نقله عياض في ترتيب المدارك (7/ 81).

(6) جذوة المقتبس (ص361).

(7) الوجيز في ذكر المجاز والوجيز (ص58).

وَأَحَبُّ الفنون إليه علمُ الحديث كما يفيده قول القاضي عياض: «وغلب عليه الحديث»[1]. ولذا وصفه ابن الأثير بقوله: «محدث مشهور»[2]. بل كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الحفاظ الكبار، فقد ذكره أبو الوليد يوسف بن عبد العزيز اللخمي، المعروف بابن الدباغ في طبقاتِهِم[3]. وكل ذلك جَعَلَه يَنْخَرط فِي سِلْك مَن يُعتمد قولُه في الجرح والتعديل[4]. وستأتي أمثلة على كلامه في هذا الفن في مقدمته لمعرفة الثقات للعجلي، كما أن في «التسمية والحكايات» نماذج أخرى.

---

(1) ترتيب المدارك (7/ 81).

(2) الكامل في التاريخ (7/ 533).

(3) سير أعلام النبلاء (17/ 67). وهذه الطبقات عبارة عن جزء لطيف بدأه بابن شهاب الزهري، وختمه بأبي الطاهر السلفي. انظر تذكرة الحفاظ (4/ 102).

(4) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص211- ضمن أربع رسائل في علوم الحديث).

المبحث السادس: شعره

سبقت الإشارة في المبحث قبل هذا إلى تقدم المؤلف في الأدب، وتفوقه في الشعر. وذاك أمر نادر أن تجد الفقيه أو المحدث متضلعا من علم الأدب، نعم قد تكون له به عناية، لكنه قليلا ما يبلغ بِهَا الغاية، ولهذا قيل: هذا شعر فقيه[1]. وقد ألف شيخ شيوخنا العلامة الأديب عبد الله بن عبد الصمد كنون الطنجي كتابا سماه: «أدب الفقهاء»، دافع فيه عن شعر الفقهاء المغموز ظلما، والمضروب مثلا لكل شعر ليس بذاك كما هي عبارته رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة هذا الكتاب[2].

ويتجلى نبوغ المؤلف الأدبي - على حسب ما وصل إلينا - في أمرين: في قرضه الشعرَ، وروايته لقريض غيره.

فمن الأول ما رواه عنه ابن عساكر من أبيات في الاعتبار بالموت والقبور: [المتقارب]

لأيِّ بلائِكَ لا تَدَّكِر ... وَمَاذَا يَضُرُّكَ لَوْ تَعْتَبِر

بُكَاءٌ هُنَا وَيَرَاحٌ[3] هُنَاكَ ... وَمَيْتٌ يُسَاقُ وَقَبْرٌ حُفِر

وَبَانَ الشَّبَابُ وَحَلَّ الْمَشِيبُ ... وَحَانَ الرَّحِيلُ فَمَا تَنْتَظِر

كَأَنَّكَ أَعْمَى عَدِمْتَ الْبَصَر ... كَأَنَّ جنَابَكَ جَلْدٌ[4] حَجَر

---

(1) انظر مقدمة ابن خلدون (ص579).

(2) أدب الفقهاء (ص3).

(3) كذا في سير أعلام النبلاء (17/ 66). وفي تاريخ دمشق (63/ 113): «تراح».

(4) في تاريخ دمشق (63/ 113): «صَلْدٌ».

وَمَــاذَا تُعَــايِنُ مِــنْ آيَــةٍ ... لَــو أَنَّ بِقَلْبِــكَ صَــحَّ النَّظَــر[1]

ومن الثاني[2] ما رواه عنه تلميذه عبد الله بن محمد الزَّوْزَنِي مِن قوله: [الكامل]

لو أنَّ قصرَكَ يا ابنَ أغلبَ مُمْتَلٍ ... إبَراً علَى سَعَةِ الفَضَا والمنـزِلِ

وأتـاكَ يوسـفُ يـستعيرُكَ إبْـرةً ... ليخيطَ قَدَّ قَميصِه لـم تفعلِ[3]

ومنه أنه قرأ بمصر على قبر الأمير المشهور أبي المسك كافور بن عبد الله الإخشيدي (ت357هـ) هذين البيتين: [البسيط]

انْظُر إلى غِيَرِ الأيامِ مَا صَنَعَت ... أَفْنَت أُناسا بِهَا كَانُوا وَمَا فَنِيَتْ

دُنيَاهُم ضَحِكَت أَيَّامَ دَوْلَتِهِم ... حَتَّى إذَا فَنِيَتْ نَاحَتْ لَهُم وَبَكَتْ[4]

---

(1) تاريخ دمشق (63/ 113). وانظر مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي (4/ 124).

(2) انظر أمثلة أخرى على ذلك في: يتيمة الدهر (1/ 361)، (2/ 41- 84- 85). مصارع العشاق (1/ 155- 156).

(3) حماسة الظرفاء للزوزني (1/ 297). وفي العقد لابن عبد ربه (7/ 202) نسبتها لمحمد بن مسلمة، ولهذا جعلتها من القسم الثاني، لأن صاحب العقد مات سنة 328هـ.

(4) الأنساب للسمعاني (7/ 229).

المبحث السابع: تصانيفه

ازدانت مسيرة المؤلف - تعلما وتعليما - بدررٍ وجواهرَ مِن التصانيفِ زَيَّنَت خزانة الكتب الإسلامية. منها ما طواه الزمان، وبعضها استفاد منه القاصي والداني. فإليكها أيها القارئ الكريم:

الوَجَازَةُ في صحة القول بالإجازة

هكذا سماه ابن خير في «الفهرسة». وقد رواه من طريقين عن أبي ذر الهروي عن المؤلف[1]. وكذلك سماه القاضي عياض في «ترتيب المدارك»[2]. وابن دحية في «أداء ما وجب»[3]. وأبو الطاهر السلفي في «الوجيز»[4]. والوادي آشي في برنامجه[5]، وأبو زكريا السراج في فهرسته[6].

وموضوع الكتاب هو تجويز الإجازة[7]، وهي معروفة عند المحدثين، ووقع في جواز التحمل بها خلاف بينهم[8].

---

(1) الفهرسة (1/ 322).

(2) ترتيب المدارك (7/ 81).

(3) أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب (ص94).

(4) الوجيز في ذكر المجاز والوجيز (ص58).

(5) برنامج الوادي آشي (ص273).

(6) الفهرسة (ص212).

(7) جذوة المقتبس (ص361).

(8) عقد أستاذنا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني حفظه الله في دراسته لاستدعاءات الإجازة لابن رشيد السبتي فصلا خاصا مطولا تكلم فيه عن الإجازة عند المحدثين، فليراجع. استدعاءات الإجازة (ص135- 194).

قال أبو الطاهر السلفي بعدما ذكر المؤلِف وكتابَه هذا: «وهو عندنا مسموع نازلا، ومستجاز عاليا. استوفى فيه ما يُحتاج إليه في هذا المعنى بأوضح عبارة وأحسنها، وأجود إشارة وأبينها. لكني لم أسلك طريقه وتحقيقه»[1].

وقال ابن دحية: وقد ذكر الإمام الحافظ أبو العباس الوليد بن بكر في كتاب «الوجَازة في صحة القول بالإجازة» كثيرًا من الحجة لَها، وقد ناظر طائفة مِن أصحاب الكلام الذين ليسَ منهم مَن مارسَ حديثَ رسول الله ﷺ، ولا اعْتنى بِنَقْلِه، ولا جلسَ إلى أهله؛ وطَائفةً أيضا مِن المتفقهة الرَّابِيَة مِمن ذهَب مذهبهم، وَممن هُو على مَذْهب الشافعي»[2].

وهذا يدل على بسطه القول في المسألة على خلاف ما يدل عليه ظاهر العنوان من الإيجاز، غير أن المؤلف حافظ كبير، فإيجازه بسط وتحرير.

والمستفيدون من «الوَجازة» الجَمَّاءُ الغفير من أهل العلم، فلا يخلو كتاب من كتب علوم الحديث مِن ذكره أو النقل منه[3].

تنبيه:

حسب صحيفة المستقبل العراقي في مقال منشور على موقعها الإلكتروني بعنوان: «أسماء في الذاكرة: المؤرخ عباس العزاوي» بتاريخ 19/ 07/ 2011م، فإن نسخة من كتاب «الوَجازة» كانت في حوزة الأستاذ عباس العزاوي، لكن بمراجعة فهارس

---

(1) الوجيز في ذكر المجاز والوجيز (ص58- 59).
(2) أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب (ص94).
(3) ينظر على سبيل المثال: الكفاية للخطيب (ص311، 332). الإلماع للقاضي عياض (ص91- 120). معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص283).

خزانته المنشورة بمجلة المورد العراقية لا نجد ذكراً للكتاب، ثم عرض أحد المواقع الإلكترونية الإنجليزية المتخصّصة في بيع النفائس نسخة من الكتاب مع نشر صورة من أوله وعنوان الموقع[1]:

http://www.abebooks.co.uk/books/rare.

🕮 روايته لكتاب «معرفة الثقات»[2] لأبي الحسن أحمد بن صالح بن عبدالله العجلي (ت261هـ)

لا شك أن كتاب «معرفة الثقات» للعجلي ليس من تصانيف المؤلف، وإنما ذكرته ضمنها لأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ اعتنى به، ولأنه لم يُعرف إلا بروايته، بل وضع له مقدمة نفيسة تبين معالمه، والأسسَ التي بُنِي عليها. ولهذا استجاز السمعاني إضافته إليه حين قال: «أبو العباس الوليد بن بكر بن مخلد[3] بن أبي زياد الأندلسي الغمري، صاحب كتاب التاريخ لعبد الله بن صالح العجلي»[4]. وهذه هي المقدمة التي افتتح بها روايته لهذا الكتاب[5]:

«الحمد لله كِفَاءَ فَضْلِهِ وَنِعْمَتِهِ، وصلى الله على محمد وآله وعِتْرَتِهِ. هذا كتابٌ يَشْتَمِلُ عَلَى سُؤالاتٍ. وهيَ سؤالاتٌ رُبَّمَا تَكَرَّرَ البَعْضُ مِنْهَا لفوائدَ متجددةٍ

---

(1) أضاف هذا التعليق إلى الكتاب الأستاذ عبد اللطيف الجيلاني.

(2) انظر برنامج الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمان التجيبي (ت610هـ). (ص364).

(3) تحرف فيه إلى «محمد».

(4) الأنساب (9/ 172).

(5) نقلت هذه المقدمة من الورقة التي أثبتها المحقق في مقدمة تحقيقه لكتاب معرفة الثقات، لأني قارنت المطبوع بها فوجدت بعض التصحيفات فيه. ويمكن مراجعة تراجم الأعلام الواردة فيها في حاشية المطبوع. سوى من لم يجد المحقق ترجمته فإني أنبه عليه.

تَتعلق بِهَا. وَلَم يَقْصِد أحمدُ بنُ عبد الله بنِ صالح رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى جَمعِ شيءٍ مِنْهَا، وإنما اجْتَمَعَت لابنه صالحٍ مِمَّا سَمِعَه منهُ، أو سَأَلَه، أو أملاهُ عليهِ. فَعَلَّقَ ذلكَ ابنُه صالح عنهُ فِي أيامِ شَبَابِه مَنْثُورا عَلَى غَيْرِ تَرتيبٍ، وَلا تَهذيبٍ. وَهِيَ سؤالاتٌ مفيدةٌ عَلَى مَا هيَ بهِ.

سمعتُ بعضَ الأئمةِ من أصحاب الحديثِ بِمِصْرَ يقولُ: يَنْبَغِي للمُبْتَدِئِ الطالبِ أن يَنْظُرَ فِي هَذَا الكِتابِ فِي أولِ أمْرِهِ. وذلكَ أنَّه كانَ استفادَ مِنِّي فِي طائفةٍ مِن فُهماءِ أصحابِ الحديثِ.

وسمعت بعضَ الأئمةِ الحفاظِ بخراسانَ بعد أن سَمِعَه مِنِّي يقولُ: فيهِ مئةُ سؤالٍ لا تُوجدُ فِي غَيْرِه مِن التواريخِ.

وَمَا رَأَى هَذِهِ السؤالاتِ عِنْدِي حافظٌ فِي بَلَدٍ مِن البُلدانِ التِّي سَلَكْتُهَا إلا كَتَبَهَا وَسَمِعَهَا، أو استفادَ مِنْهَا.

وَكانَ أَبُو الحسن أحمدُ بنُ عبد الله بنِ صالح الكوفِي مِن أئمةِ أصحابِ الحديثِ الحفاظِ المتقِنِينَ، وَمِن ذَوِي الوَرَعِ وَالزهدِ.

كمَا سَمِعتُ زيادَ بنَ عبد الرحمان أَبَا الحسن (اللُّؤلُؤِي)[1] بِالقَيْروانِ يَقولُ: سَمعتُ مَشَايِخَنَا بِهَذَا المغربِ يَقولونَ: لَم يَكُن لأَبِي الحسنِ أحمد بنِ عبد الله بنِ صالح الكوفي بِبِلادنا شَبيهٌ وَلا نَظِيرٌ فِي زَمَانِه، وَمَعْرِفَتِه بالحديثِ، وَإتقانِه، وَزهدِه، وَوَرعِه.

---

(1) في الأصل: «الكوفي»، والصواب ما أثبت.

أخبرنا[1] الوليدُ: حَدثنا أبو الحسن علي بنُ أحمد بنِ زكريا بنِ الخصيب بأطرابلس المغربِ: حَدثنا أبُو العرب محمدُ بن أحمد بنِ تميم الحافظُ بالقيروانِ قالَ: سألتُ مالكَ بنَ عِيسَى القَفْصِي[2] - وَكانَ مِن علماءِ أصحابِ الحديثِ بالمغربِ - فَقلتُ لَه: مَن أعلمُ مَن رأيتَ بالحديثِ؟ فَقالَ: أمَّا مِن الشيوخِ؛ فَأبُو الحسن أحمدُ بنُ عبد الله بنِ صالح الكوفِي، الساكنُ بأطرابلس المغربِ.

وَحَدثنا عليُّ بنُ أحمد: حَدثنا أبو العرب: حدثنا مالك بنُ عيسى: حدثنا عباس بنُ محمد الدُّورِي عَن عبد اللهِ بنِ صالح العِجْلِي. قالَ مالك بنُ عيسى: فَقلتُ لعباس الدُّورِي: إنَّ لَه ابْنًا عِنْدَنَا بالمغربِ. فَقالَ: أحمد؟ فَقُلتُ: نَعم. قالَ عباس: إِنَّمَا كُنَّا نَعُدُّه مِثْلَ أحمدَ بنِ حنبل، وَيَحْيَى بنِ معينٍ.

قالَ لِي عليُّ بنُ أحمد - وَقد ذَكَر أحمدَ بنَ عبد الله بنِ صالح -: إن ابنَ حنبل وابنَ مَعين قَد كَانَا يأخذانِ عَنْه.

حدثنا عليُّ بنُ أحمد: حدثنا محمدُ بنُ أحمد بن (تميم)[3] الحافظ قالَ: سَمعتُ أحمد بنَ مُعتب - مغربي ثقة - يَقول: (سُئل)[4] يحيى بنَ معين عَن أبي الحسن أحمد بنِ عبد الله بنِ صالح بنِ مسلم؟ فقالَ: هو ثقةٌ ابنُ ثقةٍ ابنِ ثقةٍ.

قال الوليدُ: وَإنما قالَ فيهِ يَحيى بنُ معين هذهِ التزكيةَ لأنَّه عَرَفَه بالعراقِ قبل خروجِ أحمدِ بنِ عبد الله إلى المغربِ، وَكانَ نَظيرَه فِي الحفظِ، إلا أنَّه دُونه فِي السِّنِّ. وكانَ

(1) هذا من قول الراوي عن الوليد بن بكر، وهو أبو عبد الله السلماسي.

(2) هو أبو عبد الله مالك بن عيسى بن نصر القفصي الحافظ، (ت305هـ). البيان المغرب (1/ 180).

(3) في الأصل: «حاتم»، والمثبت من تاريخ مدينة السلام (5/ 349). وقد روى أبو العرب عن أحمد بن معتب كما في معالم الإيمان (3/ 36).

(4) في الأصل: «سمعت»، والمثبت من تاريخ مدينة السلام (5/ 349).

خروجُه إلى المغربِ أيامَ محنةِ أحمدَ بنِ حنبل، لأنه يقولُ فِي هذهِ السؤالاتِ: دَخلتُ عَلَى أحمدَ وَهو مَحبوسٌ بِصورٍ، وذلكَ أنَّ المأمونَ احتملَ ابنَ حنبل إليهِ مِن بغدادَ لِلمحنةِ فِي القرآنِ.

وأحمدُ بنُ عبد الله هذا أقدمُ فِي طلب العلمِ، وَأعلى إسنادًا، وَأجَلُّ عندَ أهلِ المغربِ فِي القديمِ وَالحديثِ وَرعًا وَزهدًا مِن محمد بنِ إسماعيل البخارِي، لأنَّه سَمِعَ مِن الحسين بنِ علي الجُعْفِي، وَمن محمدِ بنِ جَعْفَر غُنْدَر، ومن أبي داود الحَفَرِي، وَأبي سفيانَ الحِمْيَرِي، وَأبِي عامر العَقَدِي، وَمحمد وَيَعْلَى ابْنَيْ عُبَيْد، وَمِن أسَد بنِ موسى بِمصرَ. وَسَمِعَ الأكابرَ مِن أصحابِ سفيانَ وشعبةَ وَغَيْرِهِمَا. وَهُو كثيرُ الحديثِ، خَرجَ عَن الكوفة والعراقِ بعد أن تَفَقَّهَ فِي الحديثِ، ثُم نزلَ أطْرَابلس المغربِ.

أخبرنا الوليدُ قالَ: قلتُ لزياد بنِ عبد الرحمان: أيُّ شيءٍ أرادَ أحمدُ بنُ عبد الله بنِ صالح (بِخُروجِه)[1] إِلَى المغربِ؟ فَقَالَ: أرادَ التَّفَرُّدَ للعبادةِ، يُحْكَى ذلكَ عَن مَشايخِ المغربِ.

وَسَمعتُ عليَّ بنَ أحمد (يَحْكِي)[2] نَحو ذلكَ.

قالَ الوليدُ: وَحَديثُ أحمد، وَتَصانيفُه، وأخبارُه؛ بالمغربِ. وحديثُه عزيزٌ بِمصرَ وَالشامِ وَالعراقِ، لِبُعْد المسافةِ. وَتُوفي بأطرابلس، وَقَبْرُه هناكَ عَلَى الساحلِ، وقبرُ ابنِه صَالِحٍ إلى جَنْبِه، رَحمهُما اللهُ.

---

(1) في الأصل: «خروجه»، والمثبت من تاريخ مدينة السلام (5/ 349).
(2) زيادة من تاريخ مدينة السلام (5/ 349).

وَأمَّا أَبوه عبدُ الله بنُ صالح؛ فَمِن ثقاتِ أئمةِ أهلِ الكوفةِ، وَصَاحبُ قرآنٍ، وصاحبُ سُنةٍ. قَرأ عَلَى حَمزةَ الزَّياتِ القرآنَ. وَقَد أخرجَه محمدُ بنُ إسماعيل البُخَارِي فِي الصحيحِ، يقولُ: حَدثنا عبدُ الله بنُ صالح المُقْرِئ. وَأخْرَجَه محمدُ بنُ إبراهيم بنِ محمد الكَتَّاني فِي تَاريخه، فِي بَابِ القُضاةِ، قالَ: سَألتُ أبَا حَاتِمٍ الرازِي عَن عبد اللهِ بنِ صالح بنِ مسلم العِجْلِي الكُوفِي؟ فَقَالَ: كانَ قَاضِيًا.

أخبرنا الوليدُ: حَدثنا أبُو عُمر محمدُ بن أحمد بنِ سليمان النُّوقَاتِي السِّجْزِي[1]: حدثنا الحصين بن عمرو السِّجْزِي قالَ: سَمعتُ محمد بنَ إبراهيمَ الكَتَّانِي يقولُ ذلكَ.

وَسَمعتُ أحمدَ بنَ عَبْدَان الحافظَ الشيرازِي بِالأهوازِ يقولُ فِي المذاكرةِ: كانَ عبدُالله بنُ صالح العِجْلِي قَاضيًا بِشِيراز، أو بِناحيةِ شيراز.

قالَ الوليدُ: وَهُو مَعروفٌ، مِن أصحابِ شعبةَ، وإسرائيلَ، وَعَبْثَر، وَغَيْرِهِم.

وَأمَّا جَدُّه صَالِحُ بنُ مسلم؛ فَفِي عِدادِ شيوخِ الكوفةِ الثقاتِ. وَيقالُ: إنَّه كانَ أعلمَ الناسِ بالحسابِ، وَهُو مِن أقرانِ سعيدِ بنِ مَسْرُوق الثَّوْرِي وَالدِ سفيانَ الثَّوْرِي فِي السِّن وَالفَضْلِ.

فَلِهَذَا الذِّي وَصَفْنَا عَنه، وَعَن أَبِيهِ، وَجَدِّه؛ قالَ يحيى بنُ معين: هُو ثقةٌ ابنُ ثقةٍ ابنِ ثقة.

وَسمعتُ عليَّ بنَ أحمد يقولُ: سمعتُ صالح بنَ أحمد يَقولُ: سمعتُ أبِي يقولُ: طلبتُ الحديثَ سَنةَ سَبعٍ وَتسعينَ وَمِئةٍ، وكانَ مَوْلِدِي بالكوفةِ سنةَ ثِنْتَيْنِ وَثمانينَ ومئةٍ. قالَ صالح: وَماتَ أَبِي بَعْدَ السِّتينَ وَالمئتَيْنِ.

---

(1) سبقت ترجمته ضمن شيوخ المؤلف، وتصحف في المطبوع إلى: «النوقاني»، فلم يعرفه المحقق.

سمعتُ عَلِيًّا يقولُ: سمعتُ صالحا يقول: سمعتُ أَبِي يقولُ: وُلِدَ أَبِي عبدُ الله بنُ صالح سَنَةَ إِحْدَى وَأَربعينَ ومئةٍ. وتوفي سنةَ إحدى عَشْرَةَ وَمِئَتَيْنِ، وَلَه ستٌّ وسبعونَ سنةً. قالَ: وَسمعتُ أَبِي يقولُ: ماتَ جَدِّي صَالح بنُ مُسلم سنةَ أَربعٍ أو خَمْسٍ وَأَربعينَ وَمئةٍ، وَله سِتٌّ وسبعونَ سنةً. وكانَ لَه أَبَوَانِ فِي الإسلامِ.

سمعتُ عليَّ بنَ أحمد يقولُ: توفي صالح بنُ أحمد فِي جمادى الأُولى سنةَ اثْنَتَيْنِ وَعشرينَ وَثَلاثِمئةٍ. وَصَلَّى عليهِ محمد بنُ سفيان السُّني إمامُ الجامعِ بأطرابلس رَحِمَهُ اللَّهُ(1).

📖 أقوال يحي بن يحي الليثي

هذا الكتاب ذكره المؤلف في «التسمية والحكايات». قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَلَقَد رَوَيْتُ فِيمَا جَمَعْتُ مِن قولِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى». ولم أجد له ذكرا في غيره.

📖 التسميةُ والحكاياتُ عن نظراء مالك وأصحابِه وأصحابِ أصحابه

📖 ذكر فهرسة الكتب المصنفة على مذهب أهل المدينة

وسيأتي الكلام عليهما في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

(1) معرفة الثقات (1/ 180- 187).

المبحث الثامن: وفاته

روى الخطيب البغدادي عن القاضي أبي العلاء محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب بن مروان الواسطي (ت431هـ) قال: توفي الوليد بن بكر الأندلسي بالدِّينَوَر في رجب سنة اثنتين وتسعين وثلاثمئة[1].

نعم لقد مات رَحِمَهُ اللَّهُ مغتربا، فلم يُكتب له الرجوع إلى بلده الذي منه خرج في طلب العلم، كما كُتِبَ لكثيرين من علماء الأندلس الذين رحلوا وأكثروا التَّجوال، ثم رجعوا إلى ديارهم الأولى. ولكنه أمر الله فلا يُدفن المرء إلا في التربة التي خلق منها كما صح في الأثر.

وأحسب أن الناس كانوا بفراقه محزونين، فقد كان له غلام اسمه ذكوان، فلما مات قَعَد هذا الغلام على قبره، وقيل: إنه جُن بوفاته[2]. وذاك يدل على حسن الصحبة والعشرة بين الغلام وسيده.

(1) تاريخ مدينة السلام (15/ 625)، وعنه الحميدي في جذوة المقتبس (ص362).
(2) تفرد بذكر هذا الخبر السمعاني في الأنساب (9/ 172).

الفصل الثاني:

التعريف بالكتاب، وفيه:

- تمهيد
- المبحث الأول: اسم الكتاب وأهميته
- المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب بقسميه إلى المؤلف
- المبحث الثالث: منهج المؤلف، وموارده في الكتاب
- المبحث الرابع: صفة النسخة المعتمدة في التحقيق

الفصل الثاني: التعريف بالكتاب

- وفيه تمهيد و أربعة مباحث -

تمهيد

إن هذا الكتاب بقسميه من الأعلاق النفيسة التي لم يكن في الحسبان والحِسَاب بروزها. وهل كان يظن أكثرنا يوما - لا سيما في هذا الزمان الذي أصبح فيه من السهل الوصول إلى الحقيقة العلمية - أن لأبي العباس الغمري كتابا سوى «الوَجَازة»، بله أن يكون لنا علم بأن له تصنيفا في فقهاء المذهب المالكي. ولكنه تقدير العزيز الحكيم الذي كتب لهذا الكتاب الذي بين أيدينا الظهور، في حين أن مؤلَّفَه الآخر «الوجَازة» الذي هو عند أهل الحديث أشهر من نار على علم لا زال في طي الفقدان. وانظر مع ذلك إلى أثر تدبير الله عز وجل كيف جعل هذا الكتاب محفوظا بخزانة للكتب مغربيةٍ، مع أن مَخْرَجَه من المشرق، إذ الغالب أن يكون تأليفه زمان الاغتراب في بلد من البلدان التي نزلها المؤلف. نعم لم يُكتب للمؤلف الإيابُ إلى بلده، ولكن أبى الله إلا أن يكون ظهور كتاب من كتبه في بلد قريب من بلده، وهو المغرب الأقصى الذي كانت تربطه بالأندلس زمانا مديدا وشائج شتى، وفي مقدمتها الدين.

المبحث الأول: اسم الكتاب وأهميته

أ) اسم الكتاب

ينقسم هذا الكتاب إلى قسمين:

1) التسميةُ والحكاياتُ عن نظراء مالك وأصحابِه وأصحابِ أصحابه. هكذا ورد اسمه في قيد ختامه. ولذا أثبته عنوانا لهذا القسم. وسماه الحافظ ابن عساكر: «تسمية الفقهاء من أصحاب مالك»[1]. ولا شك أن الأول أشمل وأدل على المراد، ولا يعدو أن يكون الثاني من باب الاختصار، والله أعلم.

2) ذِكْر فهرسة الكتب المصنفة على مذهب أهل المدينة. هكذا سماه المؤلف في أوله.

ب) أهميته

هذا الكتاب بقسميه بالغ الأهمية، إذ يمكن اعتباره من أوائل المصنفات في فقهاء المذهب المالكي، إن لم يكن أولها، وفيه من الأعلام والأخبار والحكايات والكتب ما لا يوجد في غيره، ويكفيه فخرا كونه من بنات أفكار المؤلف، ذلك العالم الكبير. فكيف إذا علمنا أنه كتاب لم يقع لصاحب أجمع ديوان في الفقهاء المالكية، وهو القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «ترتيب المدارك»، إذ لم يذكره ضمن موارده التي أشار إليها في مقدمة كتابه. نعم نقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض الأخبار الموجودة فيه بواسطة أبي إسحاق الشيرازي صاحب كتاب «طبقات الفقهاء». ومن أمثلة ذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة أبي يحيى زكرياء بن يحيى الوقار: «وعدّه أبو إسحاق الشيرازي في صغار الآخذين عن مالك، ولم يذكر ذلك أحد. ولا أراه يصح»[2]. وليس كذلك فقد ذكره المؤلف أيضا ضمن الطبقة الثانية من أصحاب مالك بمصر.

---

(1) تاريخ دمشق (51/ 197).

(2) ترتيب المدارك (4/ 38).

وقال في ترجمة أبي حفص عمر بنُ يوسف الإشبيلي: «ذَكَره الشيرازي في عداد فقهاء المالكية، وزعم أنه سمع من سحنون، ولم يذكر أبو العرب عنه سماعه»[1]. مع أن المؤلف ذكره كذلك ضمن من تفقه بسحنون.

وكل هذا يدل على أن القاضي عياضا رَحِمَهُ اللَّهُ لم يقف على هذا الكتاب. والإحاطة على أي حال أعز من بيض الأنوق، وفوق كل ذي علم عليم.

والحقيقة أن قسما كبيرا من فقهاء المالكية الذين ذكرهم الشيرازي في «طبقات الفقهاء» مأخوذ من «التسمية والحكايات» من دون شك، فقد وقف الشيرازي على هذا الكتاب، واستفاد منه، لكنه لم يشر إلى ذلك. والدليل على ذلك أن ترتيب الكتابين فيما يخص المالكية واحد، والعبارات هي العبارات مع شيء من الاختصار، بل إن بعض الحكايات لم أجدها إلا في هذين الكتابين، فإما أن يكون الغمري أخذ من الشيرازي أو العكس، ولا شك أن الأول هو الصواب لتقدم وفاة المؤلف. ومن أراد أن يطمئن قلبه، فليقارن بين الكتابين، ولولا أن الأمثلة كثيرة جدا لذكرت في هذا المبحث عبارة المؤلف مُتْبَعَةً بعبارة الشيرازي، غير أني أشرت إلى ذلك في حاشية النص. ولا أريد ذكر مثال أو مثالين، لأنه لا يتضح بالأمثلة القليلة نقلُ مؤلِّفٍ ما من غيره دون أن يصرح باسمه.

وبالجملة فهذا الكتاب ذو صبغة علمية تسر المتخصصين، ولبنة جديدة - وأي لبنة - تضاف إلى صرح مذهب المالكية. ومهما اجتهدت في إبراز فضله فإنني لن أستطيع جَعْلَ الخُبر موافقا للخَبَر.

---

(1) ترتيب المدارك (4/ 389).

المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب بقسميه إلى المؤلف

أعتقد أن هذا المبحث من أهم مباحث هذه الدراسة، ذلك أن هذا الكتاب كان مجهول النسب، فإذا به يصبح من تأليف عالم كبير معروف، فكيف تحقق ذلك؟ ولهذا كان لزاما جَلْبُ كل ما يجعل هذا المؤلَّف صحيح النسبة إلى المؤلِّف، فأقول - وبالله التوفيق -:

إن هذا الكتاب ثابت النسبة إلى المؤلف، لا ريب عندي في ذلك. والدليل على ذلك ما يأتي:

1) نسبه إليه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، ونقل منه في ثلاثة مواضع. والعجيب أنه نسبه إليه في غير المكان الذي ترجم له فيه من «تاريخ دمشق». ولا يضر ذلك فقد يترجم الرجل للعالم ولا يذكر من تصانيفه إلا القليل، أو ربما لا يذكر شيئا البتة، ثم إذا به ينقل من كتاب له في مناسبة أخرى.

وهذه هي المواضع التي نقل فيها ابن عساكر من «التسمية والحكايات» ناسبا له إلى المؤلف:

- قال ابن عساكر في ترجمة ابن المواز: «وذكَره أبو العباس الوليد بن بكر الأندلسي الحافظ في «تسمية الفقهاء من أصحاب مالك»، فقال: محمد بن إبراهيم بن المواز، أبو عبد الله، كان بالإسكندرية. تفقه بابن الماجشون، وابن عبد الحكم. واعتمد على أصبغ، وهو أجل من محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ومن محمد بن سحنون. في نمط محمد بن عبدوس (في كثرة الحفظ، وأعوص من ابن عبدوس)[1] في

---

(1) هذه الزيادة توجد في نسختين من تاريخ دمشق (51/ 197) كما نبه عليه محققه في الحاشية، لكنه لم يثبتها اتباعا للنسخة التي جعلها أصلا.

التفريعات. فالعمل بمصر مستقر على قول ابن المواز، وبالقيروان والأندلس على قول سحنون. وربما تابع أصبغ بن الفرج في تخطئة ابن القاسم، وصرح بذلك في كتبه. وهو في جملة أصبغ، لأن مداره عليه في كتبه»[1].

وهذا النص موجود بحذافيره إلا ما نَدَر في «التسمية والحكايات». وَنَصُّ ما فيه: «محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ الْمَوَّازِ، أبو عبدِ الله. كانَ بِالإِسْكَنْدَرِيَّةِ. تَفَقَّهَ بابنِ الْمَاجِشُونَ، وَابنِ عَبد الحَكَمِ؛ وَاعْتَمَدَ عَلَى أَصْبَغَ. وَهُو أَجَلُّ مِن محمدِ بنِ عَبْدِ الحَكَمِ، وَمِن محمدِ بنِ سحنونَ. فِي نَمَطِ محمدِ بنِ عَبْدُوسٍ فِي كَثْرةِ الحِفْظِ. وَ (أَغْوَصُ)[2] مِن ابنِ عَبْدُوسٍ فِي التَّفْرِيعاتِ. فَالعَمَلُ بِمِصْرَ مُسْتَقِرٌّ عَلَى قولِ ابنِ الْمَوَّازِ، وَ(بِالقَيْروانِ)[3] وَالأندلسِ عَلَى قولِ سحنونَ. وَرُبَّمَا بَلغَ أَصْبَغَ بنَ الفَرَجِ[4] فِي تَخْطِئةِ ابنِ القَاسمِ، وَصَرَّحَ بِذلكَ فِي كُتبه. وَهُوَ فِي جُمْلَةِ أَصبغَ، لأَنَّ مَدَارَهُ عليهِ فِي كُتُبه».

- قال ابن عساكر في ترجمة عمرو بن أبي سلمة التنيسي: «وذكر أبو العباس الوليد بن بكر بن مخلد الأندلسي الحافظ أن عمرو بن أبي سلمة التنيسي أحد أئمة أصحاب الحديث، من نمط ابن وهب، يختار من قول مالك والأوزاعي والليث بن سعد، ويعول في أكثر قوله على مالك؛ وله ثلاثة أجزاء سؤالات سأل عنها مالكا نوازل كلها بألفاظ مالك، ما رأيت كلاما أشبه بألفاظ مالك منها»[5].

---

(1) تاريخ دمشق (51/ 197- 198).

(2) في الأصل: «أعرض».

(3) في الأصل: «القيروان».

(4) أي بلغ درجته.

(5) تاريخ دمشق (46/ 67).

ونص ما ورد في «التسمية والحكايات»: «عَمْرو بنُ أَبِي سَلَمَةَ التِّنِّيسِي، أَحَدُ أَئِمَّةِ أَصْحَابِ الحديثِ، مِن نَمَطِ ابنِ وَهْبٍ. يَخْتَارُ مِن قَوْلِ مالكٍ وَالأَوْزَاعِيّ وَاللَّيْثِ بنِ سَعدٍ؛ وَيُعَوِّلُ فِي أَكْثَرِ قَوْلِه عَلَى مَالكٍ؛ وَلَه ثَلاثةُ أَجزاءِ سُؤَالاتٍ سَأَلَ عَنْهَا (مَالكًا)[1]، نَوَازِلُ كُلُّها، بِأَلْفَاظِ مَالكٍ، مَا رَأَيْتُ كَلامًا أَشْبَهَ بِأَلْفَاظِ مَالكٍ مِنْهَا».

- قال ابن عساكر في ترجمة محمد بن وضاح: «وقال الوليد بن[2] بكر الأندلسي: محمد بن وضاح سمع من أبي مصعب بالمدينة، وهو من أقران المغامي[3] يوسف بن عمر[4]، ودخل المشرق فسمع بالعراق من يوسف بن عدي، وابن أبي شيبة، وأمثالهم. وتفقه بسحنون، وبمشيخة المغرب والأندلس، ثم تزهد»[5].

وفي «التسمية والحكايات» وقع هذا النص هكذا: «مُحمدُ بنُ وَضَّاحٍ، يُكْنَى أَبَا عبدِالله؛ سَمِعَ مِن أَبِي مُصعبٍ بِالمدينةِ؛ وَهُو مِن أَقْرَانِ الْمَغَامِيِّ[6] وَيَحْيَى بنِ عُمَرَ. دَخَلَ الْمَشْرِقَ، فَسَمِعَ بِالعِرَاقِ مِن يوسفَ بنِ عدي، وابنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَمْثَالِهِمَا. وَتَفَقَّهَ بِسحنونَ وَبِمَشْيَخَةِ الْمَغْرِبِ وَالأَنْدلسِ. ثُم تَزَهَّدَ».

---

(1) في الأصل: «مالك».

(2) في تاريخ دمشق (56/ 180): «ابن أبي»، وهو تصحيف.

(3) في تاريخ دمشق (56/ 180): «المعالي»، وهو تصحيف.

(4) كذا في تاريخ دمشق (56/ 180)، والصواب ما في التسمية والحكايات.

(5) تاريخ دمشق (56/ 180).

(6) قال الزبيدي: «مغام كسَحاب كما ضبطه الرشاطي، وقيل كغُراب كما ضبطه ابن السمعاني؛ بلد بطليطلة من الأندلس، منه أبو عمر يوسف بن يحيى بن يوسف المغامي». تاج العروس، مادة: مغام، (33/ 467). وقال الحموي: «مغام، ويقال مغامة بالفتح فيهما، بلد بالأندلس ينسب إليها أبو عمر يوسف بن يحيى المغامي». معجم البلدان (5/ 161)؛ وتحرف فيه «عمر» إلى «عمران».

هذه هي المواضع التي نقل فيها ابن عساكر من كتابنا ناسبا القول إلى المؤلف، وفي أحدها ذكر اسم الكتاب المنقول منه؛ ولا شك أن ذلك دليل قوي ظاهر على ثبوت نسبة الكتاب إلى المؤلف.

2) رواية المؤلف في هذا الكتاب عن شيوخٍ روى عنهم خارجَه، وقد سبق ذكرهم ضمن شيوخ المؤلف في المبحث الثاني من الفصل الأول، ولا بأس بذكرهم مرة أخرى في هذا المبحث على سبيل الإفراد:

- تميم بن محمد، أبو العباس التميمي، (ت371هـ). سمع منه بالقيروان كما في «الكفاية»[1] للخطيب البغدادي.
- زياد بن عبد الرحمان بن زياد، أبو الحسن اللؤلؤي القيرواني. سمع منه بالقيروان كما في مقدمة المؤلف لمعرفة الثقات للعجلي.
- علي بن أحمد بن زكريا بن الخصيب، أبو الحسن الهاشمي الأطرابلسي، يُعْرَف بابن زُكرون، (ت370هـ). سمع منه بأطرابلس المغرب كما في «جذوة المقتبس» للحميدي[2].
- علي بن الحسن بن رجاء بن طعان، أبو القاسم المحتسب، (ت 376هـ). سمع منه بدمشق.
- عمر بن المؤمل، أبو القاسم الطرسوسي. سمع منه بمصر كما في «الكفاية»[3] للخطيب البغدادي.

(1) الكفاية في علم الرواية (ص333).
(2) جذوة المقتبس (ص361).
(3) الكفاية في علم الرواية (ص288).

وإذا ثبت أن «التسمية والحكايات» ثابت النسبة إلى المؤلف، فذاك يعني بالضرورة ثبوت نسبة «ذكر فهرسة الكتب» إليه، لأنه نسبه إلى نفسه في مقدمة «التسمية والحكايات»، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأتبعتُ ذلكَ فَهْرَسَةَ الكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ عَلَى مَذَاهِبِهِم وَمَنَاهِجِهِم».

المبحث الثالث: منهج المؤلف، وموارده في الكتاب

1) منهجه في التسمية والحكايات

هذا القِسم كما يظهر من عنوانه جَعَلَه المؤلف في جزءين: جزء سمى فيه أعيان فقهاء المدينة من نظراء مالك بن أنس، وأصحابه، وأصحاب أصحابه؛ بالمدينة، ومصر، والبصرة، وإفريقية، والأندلس، مُرَتِّبًا لهم على الطبقات. وجزء ذَكَر فيه أخبارا وحكاياتٍ تتعلق بمن سمي من الفقهاء فيما سبق.

فأما الجزء الأول فقد بدأه بذكر أقران الإمام مالك في الفقه بالمدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وقسمهم إلى طبقتين. ثم ذكر أصحاب الإمام مالك بها، وجعلهم في طبقة واحدة، ثم أصحابه بمصر، وجعلهم في طبقتين. ثم أصحابه بإفريقية، وجعلهم في طبقة واحدة. ثم أصحابه بالأندلس، وجعلهم في طبقتين. وبعد ذلك انتقل إلى ذكر أصحاب أصحاب الإمام مالك، فذكر أصحاب أصحابه بالمدينة، وقسمهم إلى طبقتين. ثم أصحاب أصحابه بالبصرة، وجعلهم في طبقتين. ثم أصحاب أصحابه بمصر، وجعلهم في طبقتين. ثم أصحاب أصحابه بإفريقية، وقسمهم أيضا إلى طبقتين، وبمناسبة ذلك ذكر أقران محمد بن سحنون بإفريقية ممن تفقه بالإمام سحنون. ثم ختم هذا الجزء بأصحاب أصحاب الإمام مالك بالأندلس، وجعلهم في طبقتين.

وأما الجزء الثاني فقد خصه بذكر بعض الحكايات والأخبار المتعلقة بمن سبقت تسميته من الفقهاء. وقد اتبع فيه الترتيب السابق نفسه إلا في مواضع قليلة. وهذه الحكايات ليست من نوع القصص والملح كما قد يتبادر إلى الذهن، بل هي حكايات علمية، فيها أحيانا التنصيص على سنة وفاة المترجم، وذكرٍ بعض كتبه، ومنهجه في الفتوى والفقه والاجتهاد والتصنيف وغير ذلك مما يجعل هذا الكتاب غنيا بالصناعة

الفقهية. هذا وقد بقيت بعض الأسماء المذكورة في الجزء الأول غفلا عن ذكر حكايات تتعلق بها، والسبب في ذلك عدم شهرتهم بالفتوى عند المؤلف. ثم إن كثيرا من هذه الحكايات قد رواها المؤلف بإسنادها سواء كان متصلا أو معلقا. ثم ختم المؤلف هذه الحكايات بباب نفيس ذكر فيه أسباب التعصب في المذهب المالكي.

2) منهجه في ذكر فهرسة الكتب

هذا القسم أتبعه المؤلف بالقسم السابق، وذكر فيه بعض الكتب التي صنفها الإمام مالك، وأصحابه، وأصحاب أصحابه .فبدأه بذكر مصنفات الرعيل الأول من الفقهاء المالكية، بدءا من الإمام مالك، ورتبه على حسب البلدان، فاستهل بالمدينة، ثم مصر، ثم إفريقية، ثم الأندلس. ثم عقد بابا خاصا بالأسمعة، وخالف فيه الترتيب السابق حيث استهل بمصر، ثم المدينة، ثم الأندلس، ثم إفريقية. وبعد ذلك عقد بابا ذكر فيه كتب الخلاف داخل المذهب. ثم أتبعه بباب آخر ذكر فيه كتب الخلاف العالي. ثم ختم هذا القسم بذكر شروح أمهات الكتب في المذهب المالكي.

وكثير من هذه الكتب المذكورة في هذا القسم منصوص على عدد أجزائها، وبعضها لم أجده عند غير المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما بحثت.

3) موارده في الكتاب

أكثر ما اعتمد عليه المؤلف في تصنيفه هذا الكتاب الروايةُ عن الشيوخ، ولا عجب فإنه حافظ كبير كما سبق. غير أنه سمى كذلك بعض الكتب التي استفاد منها، لكنها قليلة، وهذه هي:

1. «الرواة عن مالك» لابن شعبان المصري، المعروف بابن القُرْطِي.

2.«المختصر» لأبي محمد بن أبي يحيى الوقار. لم يعين المؤلف أهو الكبير أو الصغير؟

3.«الواضحة» لعبد الملك بن حبيب. رواها عن شيخه تميم بن محمد عن المغامي عن مؤلفها.

4.«تاريخ الْمَدَنِيِّينَ» لأبي العرب التميمي. رواه عن ابن مؤلفه تميم بن محمد.

والظاهر أيضا أنه وقف على أكثر الكتب المذكورة في الفهرسة، لأنه يصف بعضها بالجودة والحسن، وبعضها يذكر عدد أجزائه. والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع: صفة النسخة المعتمدة في التحقيق

استندت في إخراج هذا الكتاب إلى نسخة وحيدة فريدة، تتشرف بالاحتفاظ بِهَا خزانة الزاوية الحمزية العياشية بإقليم الرشيدية، ضمن مجموع برقم: 365. ولا بأس هنا بذكر ما يحتوي عليه هذا المجموع من الكتب مرتبة على حسب موقعها فيه[1]:

أ) التقاط الدرر مما كتب على المختصر، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الفاسي، الشهير بميارة (ت 1072هـ). عدد أوراقه: 129. وفُرِغَ مِن نسخه في 23 ذي الحجة عام 1082هـ.

ب) الغرة المصرية في شرح الأرجوزة التلمسانية، لأبي الحسن علي بن محمد القلصادي (ت891هـ). عدد أوراقه: 30. تاريخ نسخه: 1087هـ.

ت) ذكر فهرسة الكتب المصنفة على مذهب أهل المدينة. نُسب في «الفهرس الوصفي» لمجهول. وقد تبين أنه للمؤلف فيما سبق. يقع في لوحة واحدة، لها وجهان. لم يعين تاريخ نسخه.

ث) التسميةُ والحكاياتُ عن نظراء مالك وأصحابِه وأصحابِ أصحابه . نُسب في «الفهرس الوصفي» لمجهول، وسمي فيه هكذا: «نظراء مالك بن أنس وأصحابه وأصحاب أصحابه بالمدينة وسائر الأمصار»، وهذا العنوان اجتهاد من المفهرس أخذه من مقدمة الكتاب، والصواب خلافه. يقع في إحدى عشرة لوحة، في كل لوحة وجهان. في كل وجه 30 سطرا تقريبا. ولم يُعَيَّن تاريخ الفراغ من نسخه.

---

(1) راجع الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة الزاوية الحمزية (2/ 402 - 405).

والظاهر أن تاريخ نسخهما بعد سنة 1087هـ وخط النسخ مغربي عادي، إلا أن النسخة مصححة، وعليها علامة المقابلة، ومكتوبةٌ بعضُ عناوينها بحبر أحمر مبالغة في الاعتناء، ومع ذلك وقعت فيها بعض التصحيفات، نبهت عليها في مواضعها.

هذا ولا أرى الحاجة ماسة لذكر منهجي في تحقيق هذا الكتاب؛ لأنه أمر واضح ومعروف، إلا أني قمت بترقيم أسماء الفقهاء الواردة في الجزء الأول من «التسمية والحكايات»، ثم أكملت الترقيم في الجزء الثاني، واستأنفت الترقيم في ذكر فهرسة الكتب، واكتفيت في ترجمة الأعلام بمصدر واحد، لأن الغرض هو الاطمئنان على صحة عَلَمِيَّةِ المذكورين في المتن لا غير، ولهذا لم ألتزم العزو إلى أقدم مصدر وردت فيه ترجمة هؤلاء الأعلام. كما أني قمت بضبط الأسماء والأنساب والألقاب وغير ذلك إلا التي لم أجد من نص على ضبطها، فإني أثبتها كما هي، ولا يجوز في هذه مثل الحال الاجتهاد كما هو معلوم.

وفي الخاتمة - نسأل الله حسنها - أجدني مقصرا فيما قمت به من عمل لإبرازٍ حسنٍ لهذا الكتاب، غير أن عزائي في ذلك أني وإن أتقنت العمل فلن أستطيع أن أجعله لائقا بمكانة المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فحسبي الإقرار بالإقلال، والبَوْء بالضعف، والاعتراف بالتقصير في خدمة العلم وأهله الذين هم أهله حقا، ولكني أسأل الله القبول والسداد والتوفيق، وأن يتجاوز عنا بمنه وكرمه ورحمته. إنه نعم المولى ونعم النصير، وبالإجابة جدير. وصلى الله وسلم على البشير النذير. والحمد لله العلي القدير.

باب
ذكر الفقهاء النظراء من أصحاب ربيعة وابن هرمز

بداية الكتاب

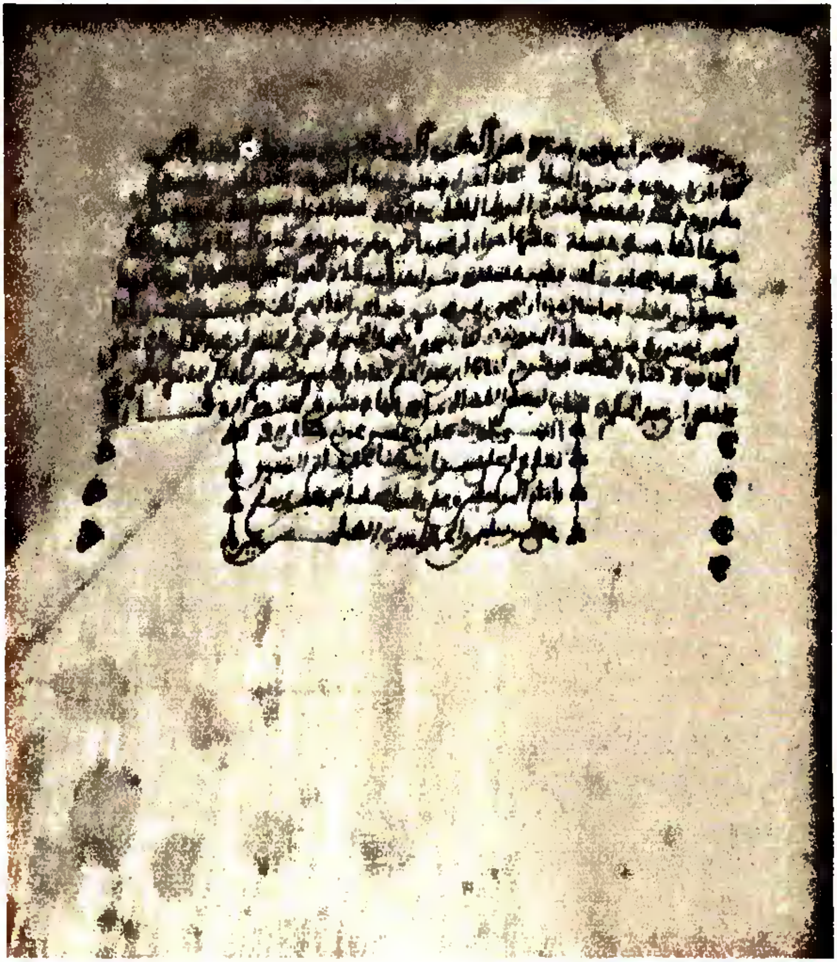

نهاية الكتاب

النص المحقق

التسمية والحكايات عن نظراء مالك وأصحابه وأصحاب أصحابه

بسم الله الرحمان الرحيم عونك يا معين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

هذَا كِتابٌ جَمَعْتُه عُنوانًا مُشْتَمِلا عَلَى أعْيَانِ فقهاءِ المدينةِ نُظَرَاءِ مالكِ بنِ أنسٍ أبي عَبدِ الله إمَامِ دَارِ الهجرةِ رَحِمَهُ اللهُ، وَأصحابه، وَأصحابِ أصحابِه، الفُقهاءِ خَاصَّةً بِالمدينةِ وَسَائرِ الأمْصَارِ، عَلَى طَبقاتِهِم، وَأسْمَائِهِم. وَأتْبَعْتُ ذلكَ فَهْرَسَةَ الكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ عَلَى مَذَاهِبِهم وَمَنَاهِجِهِم. وَالله الموَفِّقُ لِرُشْدِه، بِمَنِّه وَأيْدِه.

باب ذِكْرِ الفقهاءِ النظراءِ من أصحابِ ربيعةَ وابْنِ هُرْمُز

أكْبَرُهُم سِنًّا:

1. كَثِيرُ بنُ فَرْقَدٍ[1].
2. عبدُ الرحمان بنُ عطاء[2].
3. عبدُ العزيزِ بنُ عبد الله بنِ أبي سَلَمَةَ الْمَاجِشُون[3].
4. مالكُ بنُ أنس.

---

(1) هو كثير بن فرقد المدني نزيل مصر ثقة. تقريب التهذيب (ص809).

(2) هو أبو محمد عبد الرحمان بن عطاء المدني، مات سنة 143هـ. الطبقات الكبير لابن سعد (516/7).

(3) هو أبو عبد الله عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة – واسمه ميمون – الماجشون، مات سنة 164هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة لعبد الملك بن حبيب (ص114).

فَهؤلاءِ هُم الطَّبَقَةُ الأُولى.

الطَّبَقَةُ الثَّانيةُ مِنْهم، وَهُم:

١ـ 5. محمدُ بنُ إبراهيم بنِ دينار[1].

٢ـ 6. وَعَبْدُ العزيزِ بنُ أبي حَازمٍ[2].

٣ـ 7. وَالْمُغيرةُ بنُ عبدِ الرحمانِ[3].

٤ـ 8. وَعُثمانُ بنُ عيسى بنِ كِنَانَة[4].

٥ـ 9. وَداودُ بنُ زَنْبَرَ[5].

فَهؤلاءِ الصِّغَارُ مِن نُظَراءِ مالكٍ، تَفَقَّهُوا بِرَبيعةَ[6] وابنِ هُرْمُزٍ[7]، وَبِمالكٍ وَنُظَرائِه الأكابرِ.

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن دينار الجهني، مات سنة 182هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص124).

(2) هو أبو تمام عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار، مات سنة 184هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص124).

(3) هو أبو هاشم - ويقال أبو هشام - المغيرة بن عبد الرحمان بن الحارث القرشي، مات سنة 186هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص124).

(4) هو أبو عمرو عثمان بن عيسى بن كنانة، مات سنة 185هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص124).

(5) يقال كهذا كما في الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1/ 243). ويقال - وهو الأشهر -: داود بن سعيد بن أبي زنبر المدني. ترتيب المدارك (3/ 157).

(6) هو أبو عثمان ربيعة بن فروخ، يعرف بربيعة الرأي، مات سنة 186هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص83).

(7) هو أبو بكر عبد الله بن يزيد بن هرمز الأصم، مات في حدود سنة 130هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص83).

وَمِنهم الطَّبَقَةُ الأُولى مِن أَصْحابِ الطبقةِ الثانيةِ مِن أَصْحابِ مَالكٍ، وَأَصْحَابِ نُظَرَائِهِ بِالمدينةِ:

١ـ 10. عبد اللهِ بنُ نافع الصَّائغ، يُكْنَى أَبَا عبد الله[1] مولى بَنِي مَخْزُوم.

٢ـ 11. مُحمدُ بنُ مَسْلَمةَ الْمَخْزُومِي، أبو هِشام[2].

٣ـ 12. مَعْنُ بنُ عيسى مولى أَشْجَعَ؛ أبو يَحْيَى القَزَّازُ[3].

٤ـ 13. مُطَرِّفُ بنُ عبد الله بنِ مُطَرِّفِ بنِ سُليمانَ بنِ يَسَار [اليَسَارِي][4]؛ أبو مُصْعَب الأَصَمُّ[5].

٥ـ 14. عبدُ الْمَلِكِ بنُ عبد العَزيزِ الماجِشُون، أَبُو مَرْوان[6].

٦ـ 15. عبد اللهِ بنُ نافع بنِ ثابت بنِ عبد اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ الزُّبَيْرِي، يُكْنَى أَبَا بَكْرٍ[7].

٧ـ 16. يَحْيَى بنُ عبدِ الملك[8] (الهُدَيْرِي)[9].

---

(1) كذا، والمشهور أن كنيته: أبو محمد. مات سنة 186هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص125).

(2) هو أبو هشام محمد بن مسلمة المخزومي المدني. مات سنة 216هـ. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (ص102).

(3) هو أبو يحيى معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم. مات سنة 198هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص125).

(4) بياض بالأصل، ولعله ما أثبت، أو «الهلالي».

(5) مات سنة 220هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص125).

(6) أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة - واسمه ميمون - الماجشون. مات سنة 213هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص125).

(7) مات سنة 220هـ وقيل غير ذلك. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (ص103- 104).

(8) هو أبو زكرياء يحيى بن عبد الملك بن هارون الهديري التميمي. مات سنة 206هـ وقيل سنة 208هـ. ترتيب المدارك (3/ 158).

(9) في الأصل: «الهريري»، وهو تصحيف.

٨_ 17. إِسْمَاعِيلُ بنُ أبي أويس، يُكْنَى أبا عبد الله[1].

٩_ 18. سعيدُ بنُ داود بنِ زَنْبَر، وَيقَالُ: ابنُ أبي زَنْبَر[2].

١٠_ 19. أَحْمَدُ بن أبي بَكْر الزُّهْرِي، أبو مُصْعَب[3].

وَبِمِصْرَ الطَّبَقَةُ الأُولى مِن أَصْحابِ مَالِكٍ:

١_ 20. عَبد الرَّحيم الْمَعْروفُ بِالإِسْكَنْدَرَاني[4]. ١٦٣هـ

٢_ 21. سَعيدُ[5] بنُ عبد الله المعافِرِي. ١٧٣هـ

الطبقة الثانية:

١_ 22. عبد الله بنُ وَهْبٍ، أبو مُحمد القُرَشِي[6]. ١٩٧هـ

---

(1) هو أبو عبد الله إسماعيل بن عبد الله - وهو أبو أويس - بن عبد الله المدني. مات سنة 226هـ. تقريب التهذيب (ص141).

(2) هو أبو عثمان سعيد بن داود بن أبي زنبر المدني. مات في حدود سنة 220هـ. ترتيب المدارك (3/ 157-158).

(3) هو أبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث الزهري. مات سنة 241هـ. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (ص111- 112).

(4) هو أبو يحيى عبد الرحيم بن خالد بن يزيد الإسكندراني، مات سنة 163هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 132).

(5) كذا وقع هنا، وهو كذلك في الديباج المذهب (1/ 389). وفي طبقات الفقهاء للشيرازي (ص150)، و ترتيب المدارك (3/ 56): «سعد بن عبد الله». وهو أبو عمرو - وقيل غير ذلك - سعد بن عبد الله بن سعد المعافري، مات سنة 173هـ.

(6) هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري، مات سنة 197هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 132).

٢_ 23. عبد الرحمان بنُ القاسم العُتَقِي، أبو عبد الله[1]. ١٩١هـ

٣_ 24. أَشْهَبُ بنُ عبد العزيز، أبو عمرو[2]. ٢٠٤هـ

٤_ 25. عبد الله بنُ عبد الحَكَمِ بنِ أَعْيَنَ، أبو مُحمد القُرَشِي[3]. ٢١٤هـ

٥_ 26. عَمْرو بنُ أبي سَلَمَة (التِّنِّيسِي)[4]، أبُو حَفْص[5]. ٢١٣هـ

٦_ 27. زَكرياءُ بنُ يحيى، أبو يَحْيَى الوَقَّارُ[6]. ٢٥٤هـ

٧_ 28. يوسفُ بنُ عَمْرو[7]. ٢٠٥هـ

---

(1) هو أبو عبد الله عبد الرحمان بن القاسم بن خالد العتقي، مات سنة 191هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 132).

(2) هو أبو عمرو أشهب - قيل اسمه مسكين - بن عبد العزيز بن داود القيسي، مات سنة 204هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 132).

(3) هو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث مولى عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مات سنة 214هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 132).

(4) في الأصل: «التنسي».

(5) هو أبو حفص عمرو بن أبي سلمة التنيسي. مات سنة 213هـ أو بعدها. تقريب التهذيب (ص737).

(6) هو أبو يحيى زكريا بن يحيى بن إبراهيم المصري. مات سنة 254هـ. الإكمال لابن ماكولا (7/ 396). ونسب القاضي عياض في ترتيب المدارك (4/ 38) لابن ماكولا تاريخ وفاته بسنة 207هـ وهو وَهَم لاشك فيه، يخالف ما ذكره الأمير أبو نصر نفسه كما سبق. وسببه أن ابن ماكولا قال في الإكمال (2/ 240): «عثمان بن كليب القضاعي الحرسي، يروي عن عمرو بن الحارث ونافع بن يزيد، روى عنه زكريا بن يحيى كاتب العمري، وزكريا بن يحيى الوقار، قتل بالحرس سنة سبع ومائتين قتلته البجة - قاله ابن يونس». ففهم القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ أن الضمير في قوله: «قتل» راجع إلى الوقار، وليس كذلك بل هو عائد على عثمان. فتأمل.

(7) هو أبو يزيد يوسف بن عمرو بن يزيد بن يوسف، مات سنة 205هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة(ص 133).

وبإفريقية القيروان الطبقة الأولى:

١ـ 29. عبد الله بنُ عمر بنِ غانم القَاضِي بِالقَيْرَوَان[1].

٢ـ 30. عَليُّ بنُ زياد بِمَدينة تونس[2].

٣ـ 31. ابنُ أَشْرَسَ بِمدينةِ تونس[3].

وبالأندلس مِن الطبقةِ الأولى:

١ـ 32. زيادُ بنُ عبد الرحمان، الْمُلَقَّبُ بِشَبْطُونَ[4].

٢ـ 33. قَرْعُوس بنُ العباس[5].

ومن الطبقة الثانية:

١ـ 34. يَحْيَى بنُ يَحْيَى اللَّيْثِي، أبو محمد[6].

---

(1) هو أبو عبد الرحمان عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني، مات سنة 190هـ. معالم الإيمان للدباغ (1/ 288-313).

(2) هو أبو الحسن علي بن زياد التونسي، مات سنة 183هـ. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء(ص109).

(3) هو أبو مسعود عبد الرحيم بن أشرس الأنصاري التونسي. وقيل في اسمه غير ذلك. ترتيب المدارك(3/ 85- 86).

(4) هو أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمان اللخمي، المعروف بشبطون، مات سنة 194هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 134).

(5) هو أبو الفضل أو أبو الوليد قرعوس بن العباس الثقفي، مات سنة 220هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 134).

(6) هو أبو محمد يحيى بن يحيى المصمودي، مات سنة 234هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة(ص135).

باب ذكر أصحاب أصحاب مالك

مِنْهم بِالمدينةِ:

35. أَبُو مُصعب الزُّبَيْرِي[1]، تَفَقَّهَ بِالْمَدَنِيِّينَ مَالكٍ وَأَصْحَابِه.

وَمن الطبقةِ الثانيةِ:

36. هارونُ بنُ عبد الله الزُّهْرِي، أبو يَحْيَى القَاضِي[2].

37. محمد بنُ عبد الله أبو ثابت (المدني)[3].

38. ابن غياث[4].

39. ابن شاكر[5].

---

(1) هو أبو مصعب الزهري المتقدم برقم: 19. ذكره المؤلف في باب أصحاب مالك كما تقدم، وباب أصحاب أصحابه كما هنا. وسيأتي أيضا ذكره في الموضعين من باب الحكايات.

(2) هو أبو يحيى هارون بن عبد الله بن محمد الزهري، مات سنة 228هـ. ترتيب المدارك (3/ 353-359).

(3) في الأصل: «المديني». وهو أبو ثابت محمد بن عبد الله - ويقال: عبيد الله - بن محمد بن زيد بن أبي زيد، مولى عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ترتيب المدارك (4/ 2).

فائدة: قال أبو الوليد الباجي: «كل من مات بالمدينة من أهلها؛ قيل فيه في النسب: مدني. وكل من كان من أهل المدينة، فمات بغيرها؛ قيل فيه: مديني». المعجم في أصحاب القاضي الصدفي (ص253).

(4) كذا بالأصل، وسيأتي في الحكايات ذِكره باسم: «ابن عتاب»، ولم أجد - على التقديرين كليهما - له ترجمة، إلا أن يكون مصحفا، ولعله عن ابن وثاب، وهو أبو بكر ابن وثاب المدني من أصحاب عبدالملك ابن الماجشون. ترتيب المدارك (4/ 3).

(5) كذا بالأصل، ولعله مصحف عن أبي شاكر، وهو محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام بن إسماعيل بن الوليد. ترتيب المدارك (4/ 3).

وبالبصرة من الطبقة الأولى:

40. أحمدُ بنُ الْمُعَذَّلِ[1].

وَمن الطبقةِ الثانيةِ:

41. إسماعيلُ بنُ إسحاق القاضي[2].

وَبِمصْرَ مِن الطبقةِ الأُولى:

42. أبو عبد الله أَصْبَغُ بنُ الفرج[3].

43. عبد الرحمان بنُ [أبي][4] جَعْفَر الدِّمْيَاطِي[5].

44. الحارثُ بنُ مِسْكِين[6].

45. أبو زَيْد ابن أبي (الغَمْرِ)[7].

---

(1) هو أبو الفضل أحمد بن المعذل بن غيلان العبدي. ترتيب المدارك (4/ 5-14).

(2) هو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الجهضمي، مات سنة 282هـ ترتيب المدارك (4/ 278-293).

(3) هو أبو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد المصري، مات سنة 225هـ طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 133).

(4) سقط من الأصل.

(5) هو عبد الرحمان بن أبي جعفر الدمياطي، مات سنة 226هـ ترتيب المدارك (3/ 375).

(6) هو أبو عمرو الحارث بن مسكين بن محمد الفهري مولاهم، مات سنة 250هـ طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 133).

(7) في الأصل: «الغر»، وهو تصحيف. وهو أبو زيد عبد الرحمان بن عمر، ابن أبي الغمر، مولى بني سهم، مات سنة 234هـ ترتيب المدارك (4/ 22-24).

ومن الطبقة الثانية:

46. محمدُ بنُ عبد اللهِ بنِ عبد الحكم، أبو عبد الله[1].

47. محمد بنُ أبي يَحْيَى الوَقَّار، أبُو بكر[2].

48. محمد بنُ زياد الْمَوَّازِ بالإسكندرية، أبو عبد الله[3].

وَبِإفريقيةَ، بِالقَيْروانِ مِن أصحابِ أصحابِ مالكٍ مِن الطَّبقةِ الأُولى:

49. أَسَدُ بنُ الفُرَات[4]. ٢١٣هـ

50. عبد السلام بنُ سعيد، أبو سعيد التَّنُوخِي، الْمُلَقَّبُ بِسَحْنُون[5]. ٢٤٠هـ

51. عَوْنُ بنُ يوسف[6]. ٢٣٩هـ

52. موسى بن مُعَاوية الصُّمَادِحِي[7]. ٢٢٥هـ.

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، مات سنة 268هـ ترتيب المدارك (4/ 157- 165).

(2) هو أبو بكر محمد بن أبي يحيى زكرياء الوقار ، مات سنة 269هـ وقيل غير ذلك. ترتيب المدارك (4/ 189).

(3) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني، المعروف بابن المواز، مات سنة 269هـ وقيل غير ذلك. ترتيب المدارك (4/ 167- 170).

(4) هو أبو عبد الله أسد بن الفرات بن سنان مولى بني سليم، مات سنة 213هـ وقيل غير ذلك. ترتيب المدارك (3/ 291- 309).

(5) هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، يلقب بسحنون، مات سنة 240هـ ترتيب المدارك (4/ 45- 88).

(6) هو أبو محمد عون بن يوسف الخزاعي، مات سنة 239هـ وقيل غير ذلك. ترتيب المدارك (4/ 89- 92).

(7) هو أبو جعفر موسى بن معاوية الصمادحي، مات سنة 225هـ وقيل سنة 226هـ ترتيب المدارك (4/ 93- 96).

53. زَيْدُ بنُ بِشْرٍ[1]، من أهل مصر نَزَلَ إِفريقيةَ، مَاتَ بِتُونس.

54. ابن غافق التونسي[2].

وَمِن الطبقةِ الثانيةِ:

55. محمد بن سحنون[3]، سمع من أبي مصعب الزهري. ٢٥٦ هـ محمد بن عبد السلام

وَمِن أَقْرانه بِإفريقيةَ، وَفِي طَبَقَتِهِ إِلا أَنَّهم لَم يَلْقَوْا أَصْحَابَ مَالكٍ:

56. محمد بنُ عَبْدُوس أبو عبد الله[4]. ٢٦٠ هـ

57. عبد الله بنُ طالب، أبو العباس[5] القاضي الأعلى.

[1/1] 58. عبد الرحمان بنُ عِمْران، الملَقَّبُ بِالوَزنة[6]./

59. حماس بنُ مروان القاضي[7].

---

(1) هو أبو البشر زيد بن بشر بن زيد الأزدي، مات سنة 242هـ ترتيب المدارك (4/ 98- 101). وتصحف فيه إلى «زيد بن بشير».

(2) هو أبو عبد الرحمان عبد الله بن غافق التونسي، مات سنة 275هـ وقيل غير ذلك. ترتيب المدارك (4/ 397- 400).

(3) هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن سعيد التنوخي، مات سنة 256هـ ترتيب المدارك (4/ 204- 221).

(4) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدوس بن بشير، مات سنة 260هـ وقيل غير ذلك. ترتيب المدارك (4/ 222- 228).

(5) هو أبو العباس عبد الله بن طالب بن سفيان التميمي، مات سنة 275هـ ترتيب المدارك (4/ 308- 331).

(6) هو أبو محمد عبد الرحمان بن محمد بن عمران، مات سنة 282هـ ترتيب المدارك (4/ 352).

(7) هو أبو القاسم حماس بن مروان بن سماك الهمداني، مات سنة 304هـ وقيل غير ذلك. معالم الإيمان (2/ 320- 330).

60. عِيسَى بنُ مسكين القاضي[1].

61. شَجَرَة بنُ عيسى التونسي[2].

62. سليمانُ بنُ سالم القاضي بِصِقلية[3].

63. أحمد بن داود[4] [ ][5].

64. جبلة بنُ حمود[6].

65. حبيبُ بنُ محمد[7].

66. سهلُ بنُ عبد الله[8].

---

(1) هو أبو موسى عيسى بن مسكين بن منصور الإفريقي، مات سنة 295هـ. ترتيب المدارك (4/ 331- 350).

(2) هو أبو شجرة - وقيل غير ذلك - شجرة بنُ عيسى المعافري، مات سنة 262هـ. ترتيب المدارك (4/ 101- 102).

(3) هو أبو الربيع سليمان بن سالم القطان، يعرف بابن الكحالة، مات سنة 281هـ. ترتيب المدارك (4/ 356- 357).

(4) هو أبو جعفر بن أبي سليمان داود مولى ربيعة، يعرف بالصواف، مات سنة 291هـ. ترتيب المدارك (4/ 366- 369).

(5) كلمة غير واضحة في الأصل.

(6) هو أبو يوسف جبلة بن حمود بن عبد الرحمان الصدفي، مات سنة 299هـ. ترتيب المدارك (4/ 371- 379).

(7) كذا هنا، وفي باب الحكايات: «حبيب بن محمود»، ولم أجده على التقديرين، إلا أن يكون مصحفا عن «حبيب بن نصر»، وهو حبيب بن نصر بن سهل التميمي، مات سنة 289هـ. ترتيب المدارك (4/ 369- 370). ولا يمكن أن يكون مصحفا عن حبيب بن سعيد أخِ سحنون بن سعيد، لأنه لقي أصحاب مالك كعبد الله بن فروخ، والمؤلف أشار إلى أن المذكورين لم يلقوا أصحاب مالك.

(8) هو أبو يزيد سهل بن عبد الله بن سهل القِبْرِيَاني، وقيل في ضبطها غير هذا، مات سنة 282هـ. ترتيب المدارك (4/ 401).

67. فُرات بنُ محمد[1].

68. عمر بنُ يوسف الإشبيلي[2]، نَزَلَ إفريقيةَ.

69. يَحْيَى بنُ عمر[3].

70. وأخوه محمد[4]. نَزَلا إفريقيةَ.

كلُّ هؤلاءِ تَفَقَّهُوا بِسَحنونَ بنِ سعيدٍ، إلا محمد بنَ عمر[5].

وَبالأندلس مِن أصحابِ أصحابِ مالكٍ مِن الطبقة الأولى. يَحْيَى بنُ يَحْيَى، أبو عبد الله. تَفَقَّهُوا بِأصحابِ مَالكٍ[6]:

71. سعيدُ بنُ حَسَّانٍ[7]، صاحب الشورى.

---

(1) هو أبو أيوب فرات بن محمد بن فرات العبدي، مات سنة 292هـ. ترتيب المدارك (4/ 410- 411).

(2) هو أبو حفص عمر بن يوسف بن عمروس بن عيسى، مات سنة 290هـ. ترتيب المدارك (4/ 389).

(3) هو أبو زكرياء يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الأندلسي. مات سنة 289هـ. ترتيب المدارك (4/ 357- 394).

(4) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن عامر الأندلسي. مات سنة 297هـ. ترتيب المدارك (4/ 365).

(5) يعني محمد بن عمر أخا يحيى بن عمر، قال القاضي عياض: «وشَرِكَ أخاهُ يحيى في أكثر رجاله، إلا في سحنون». ترتيب المدارك (4/ 365).

(6) كذا بالأصل، والعبارة فيها تشويش، لأن يحيى بن يحيى سبق عده في الطبقة الثانية بالأندلس من أصحاب مالك، وكنيته كما سبق أبو محمد، وسيأتي قول المؤلف: «باب الحكايات عن أقران يحيى بن يحيى بالأندلس وهم أصحاب أصحاب مالك»، ثم بدأ بسعيد بن حسان.

(7) هو أبو عثمان سعيد بن حسان الصائغ القرطبي، مات سنة 236هـ. ترتيب المدارك (4/ 111- 113). وحسان منصرف لأنه من الحسن. قال ابن مالك: «حسان، إن جعل من الحس فوزنه: فعلان، وحكمه ألا ينصرف. وإن جعل من الحسن فوزنه: فعال، وحكمه أن ينصرف». شرح الكافية الشافية (3/ 1473).

72. عِيسَى بنُ دينار[1].

73. عبد الملك بنُ الحسن، المُلَقَّبُ بِزُونَان[2].

74. يوسفُ بنُ مطروح الرَّبَضِي[3].

75. الحسينُ بنُ عَاصِم[4].

76. محمد بنُ خالد[5].

77. محمد بنُ عِيسَى الأَعْشَى[6].

78. إبراهيمُ بنُ باز، المُلَقَّبُ بِالقَزَّازِ، الزَّاهدُ[7].

79. أصبغ بن خليل القاضي[8].

---

(1) هو أبو محمد عيسى بن دينار الغافقي، مات سنة 212هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص135).

(2) هو أبو مروان أو أبو الحسن عبد الملك بن الحسن القرطبي، مات سنة 232هـ. ترتيب المدارك (4/ 110- 112). ووقع فيه توريخ سنة وفاته بـ-: 332، وهو تصحيف.

(3) قال الحميدي: «يوسف بن مطروح الربضي، منسوب إلى الربض المتصل، كان بقصر قرطبة أيام الحكم الربضي، وهو من الفقهاء المذكورين، تفقه على أصحاب مالك ابن أنس رحمة الله عليه». جذوة المقتبس (ص369).

(4) هو أبو الوليد حسين بن عاصم الثقفي القرطبي، مات سنة 208هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 135)، ترتيب المدارك (4/ 120- 121).

(5) هو أبو عبد الله محمد بن خالد بن مرتنيل القرطبي، يعرف بالأشج، مات سنة 220هـ وقيل سنة 224هـ. ترتيب المدارك (4/ 117- 118).

(6) هو أبو عبد الله محمد بن عيسى المعافري القرطبي، مات سنة 221هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 135).

(7) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن باز القرطبي، يعرف بابن القزاز، مات سنة 274هـ. ترتيب المدارك (4/ 443- 446).

(8) هو أبو القاسم أصبغ بن خليل القرطبي، مات سنة 273هـ. ترتيب المدارك (4/ 250- 252).

80. ابن بشير القاضي[1].

81. عبد الملك بنُ حَبيبٍ، أَبُو مروان السُّلَمِي، عَالِمُ الأَندلس[2].

82. أبو زيدٍ صَاحِبُ الثَّمَانِيَةِ[3].

ومن الطبقة الثانية منهم:

83. يوسفُ بنُ يَحْيَى، أبو عُمر الْمَغَامِي[4].

84. يَحْيَى بنُ عمر[5]، نَزَلَ إفريقيةَ.

85. محمدُ بنُ وَضَّاحٍ[6].

86. عمر بنُ يوسف الإشبيلي[7]، نَزَلَ إفريقيةَ.

87. إبراهيم بنُ مُزَين، أبو إسحاق[8].

---

(1) هو سعيد بن محمد بن بشير المعافري القرطبي مات سنة 210هـ وقيل سنة 211هـ ترتيب المدارك (4/ 119- 120).

(2) مات على الأصح سنة 238هـ ترتيب المدارك (4/ 122- 142).

(3) هو أبو زيد عبد الرحمان بن إبراهيم بن عيسى القرطبي، مات سنة 258هـ وقيل سنة 259هـ قال القاضي عياض: «وله من سؤاله المدنيينَ ثمانيةُ كُتبٍ، تعرف بالثمانية، مشهورة». ترتيب المدارك (4/ 257- 258).

(4) هو أبو عمر يوسف بن يحيى بن يوسف الأزدي، يعرف بالمغامي، مات سنة 288هـ أخبار الفقهاء والمحدثين (ص382)، تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (2/ 201- 202).

(5) سبق برقم: 69.

(6) هو أبو عبد الله محمد بن وضاح القرطبي، مات سنة 287هـ أخبار الفقهاء والمحدثين (ص122- 132)، تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (2/ 15- 17).

(7) سبق برقم: 68.

(8) قال الحميدي: «ذَكَره بعضُ علماء العراقِ في طبقات الفقهاء، قال: إنه أندلسي تفقه بالأصاغر من أصحاب مالك، وأصحاب أصحابِه، ولا نعلم لإبراهيم ابن مزين روايةً ولا تفقها، ولعله أراد يحيى بن

88. محمد بنُ أحمد العُتْبِي[1]، صاحبُ الأَسْمِعةِ المسْتَخْرجَةِ.

89. أَبُو سلمةَ الفَقيهُ، وهو الفَضْلُ بنُ سلمة[2].

90. عبيد الله بنُ عبد الملك بنِ حبيب السُّلَمِي[3].

باب الحكاية عن طبقة الأولى، ومنهم نظراء مالك الأكابر

91. سمعتُ حميدَ بنَ الفَيَّاضِ[4] المالكي بِالإسْكَنْدَرِيةِ يَقولُ بإسنادٍ ذَكَرَه عن ابنِ القَاسمِ قالَ: قَالَ مَالك: كُنَّا نَخْتَلِفُ إِلى رَبِيعةَ وَنَحْنُ أَرْبَعُونَ مُعْتَمًّا، فَمَا نَجُبَ مِنَّا إلا أَرْبَعَةٌ، أمَّا أَكْبَرُنَا فَعَجِلَته المنِيَّةُ، قَالَ ابنُ القاسمِ: يَعْنِي كثيرَ بنَ فَرْقَدٍ. وَأَمَّا الثَّانِي فَغَرَّبَ نَفْسَه، وَأَضَاعَ عِلْمَه، قالَ ابنُ القاسم: يَعْنِي عبدَ الرحمان بنَ عَطَاء. وَأَمَّا الثَّالثُ فَشَغَلَ نَفْسَه بِالأَغَاليطِ، قَالَ: وَرُبَّما قَالَ: أَفْسَدَتْهُ الملوكُ، قَالَ ابنُ القَاسمِ: يَعْنِي

إبراهيم بن مزين، فَوَهِمَ. والله أعلم». جذوة المقتبس (ص157). قلت: لعله يعني بقوله: «بعض علماء العراق» الشيرازي فقد ذكره في كتابه طبقات الفقهاء (ص163)، وقال: «من أهل طليطلة، تفقه بأصحاب ابن القاسم وابن وهب وبالمتأخرين من أصحاب مالك وله تصانيف». وقول الحميدي: «ولعله أراد يحيى بن إبراهيم بن مزين» يبعده تنصيص المؤلف هنا على كنيته وهي: أبو إسحاق، في حين أن كنية يحيى: أبو زكرياء كما في تاريخ علماء الأندلس (2/ 181).

(1) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي، مات سنة 255هـ وقيل سنة 254هـ. ترتيب المدارك (4/ 252- 254).

(2) هو أبو سلمة الفضل بن سلمة الجهني البجاني، مات سنة 319هـ. أخبار الفقهاء والمحدثين (ص297- 298)، تاريخ علماء الأندلس (1/ 352- 353).

(3) هو عبيد الله بن عبد الملك بن حبيب الإلبيري، مات سنة نيف وتسعين ومئتين. تاريخ علماء الأندلس (1/ 250). وسيأتي توريخ وفاته في باب الحكايات.

(4) لم أجد له ترجمة.

عبدَالعزيزِ بنَ عبد الله الماجِشونَ. قالَ ابنُ القاسمِ: وَسَكَتَ مَالِكٌ عن الرَّابع، فَكُنَّا نَرَى أنَّه يَعْنِي نَفْسَه[1].

92. أخبَرَنا حميدٌ بإسْنَادٍ ذَكَرَه أنَّ عبدَ الرَّحْمانِ بنَ عَطَاء خَرَجَ عَن المدينةِ لِكَثْرَةِ مَا رَأى فِيهَا مِن العُلَمَاءِ، وَنَزَلَ أُسْوَانَ[2]، وهيَ مِفْتَاحُ بَلَدِ البَجَّة[3] بابٌ مِن أبْوابِ أرْضِ النُّوبَةِ[4]، أرَادَ أنْ يُحْيِيَ بِهَا السُّنَنَ وَشَرائعَ الإسلامِ، وَلم يَكُن هُنَالِكَ عَالِمٌ يُنَافِسُه، فكَانَ يَقولُ لَهُم: سَلُونِي عنِ الفَرائضِ وَالسُّنَنِ، وعنِ الأحْكَامِ، وَمَغازِي رَسُولِ اللهِ ﷺ، فكَانُوا يَقُولُونَ لَه: عِنْدَكَ حَديثُ إرَمَ ذَاتِ العِمَادِ؟ عِنْدَكَ حَديثُ القَيَاصِرَةِ وَالكَيَاسِرَةِ؟ عِنْدَكَ حَديثُ دَاحِسٍ وَالغَبْرَاءِ[5]؟ فَأضَاعَ عِلْمَه هُناكَ، وَبِهَا مَاتَ.

93. وَروينَا بإسنادٍ إلى ابنِ ضَمْرَةَ[6] قالَ: قالَ عبدُ العزيز بنُ عبد الله الماجِشُونَ: كُنْتُ قَدَرِيًّا، أتكَلَّمُ بِكَلامِهِم، وَأتَدَيَّنُ بِهِ، فَأتَانِي آتٍ فِي مَنَامِي، فَقَالَ لِي: أتَقْرَأُ: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾؟ فَقَرَأتُهَا حَتَّى بَلَغْتُ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا

---

(1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص67). مع اختلاف في العبارة.

(2) بضم الهمزة، مدينة كبيرة في آخر صعيد مصر. معجم البلدان (1/ 191).

(3) البجة أو البجاة جنس من الحبشة، وبلادهم بين بحر القلزم ونيل مصر. الاستبصار في عجائب الأمصار (ص85).

(4) بلاد واسعة عريضة في جنوبي مصر. معجم البلدان (5/ 309).

(5) حرب مشهورة بين عبس وذبيان. انظر المعارف لابن قتيبة (ص606- 607). ولأبي المنذر هشام بن محمد الكلبي (ت204هـ) كتاب فيها. راجع قسم الملحقات من الأصنام له (ص104). قال سيبويه: «وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألفَ واللام أو أضيف انجرَّ». الكتاب (1/ 22).

(6) لعله أنس بن عياض بن ضمرة، أبو ضمرة المدني. مات سنة 200هـ وله 96 سنة. تقريب التهذيب (ص154).

وَتَقْوَيهَا﴾[1]، قالَ: أليسَ قالَ؟ قُلتُ: بَلَى، قَالَ: فَأَيْنَ أَنتَ مِن هَذَا؟ قالَ عبدُالعزيز: فَتُبْتُ، وَأَحْسَنَ اللهُ إِلَيَّ.

94. وَ (أمّا)[2] مَعنَى قَولِ مَالِكٍ فِي عبدِ العَزِيزِ: شَغَلَ نَفْسَهُ بِالأَغَالِيطِ؛ فَإِنَّ فِيمَا روينَا مِن طَرِيقِ عبدِ الملكِ بنِ حَبيبٍ عن بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ قالَ: كُنَّا نُدْعَى للأَمْرِ الحادثِ إلى عَامِلِ المدينةِ، فَنُسْأَلُ جَمِيعًا، يَعْنِي الفُقَهَاءَ، وَكَانُوا يَبْدَؤُونَ بِالقُرَشِيِّينَ: ابنِ أَبِي ذِئْبٍ[3] وَنُظَرَائِهِ، فَنُصْدِرُ الفَتْوَى عَلَى اتفاقٍ مِنَّا، وَعَبدُ العَزِيزِ مَعَنَا، مُجْمِعٌ عَلَى مِثْلِ قَوْلِنَا، فإذا خَرَجْنَا؛ اعْتَرَضَنَا فيهَا عبدُ العزيزِ، فَيَقُولُ: أَرَأَيْتُم القَوْلَ الذي قُلتُم، فَلَو أَنَّ قَائِلا قَالَ لَكُم فيهِ كَيْتَ وَكَيْتَ؟ مَا كُنْتم قَائِلِينَ لَه؟ فإنْ قُلتُم - عَلَى أَصْلِكُم - كَذَا وَكَذَا؛ قالَ لَكُم: بل الأَمْرُ عَلَى كَذَا وكَذَا. قالَ مَالكٌ: فَلا نَبْرَحُ إلا عَلَى اختِلافٍ فِيهَا بَيْنَنَا بعدَ الاجْتِمَاعِ، مِمَّا يُدْخِلُه عَلَيْنَا عبدُ العزيزِ، فكانَ ذلكَ دَأْبَه فِي أَكْثَرِ مَا نَجْتَمِعُ عليهِ.

95. وَأَمَّا مَعْنَى قَوْلِهِ: أَفْسَدَتْهُ الملوكُ؛ فَإِنَّ عبدَ اللهِ بنَ محمدِ بنِ خَيْرَانَ[4] بِالقَيْرَوانِ أَخبرَنَا بِإِسنادٍ ذَكَرَه أَنَّ عَبْدَ العَزِيزِ ابنَ الماجِشونَ لَم يَزَلْ يَطْلُبُ الشَّرَفَ وَهُوَ مَوْلًى لِبَعْضِ تَمِيمٍ، وَكَانَ مُفْتِيًا فِي أَنْواعِ العُلُومِ، لَه سِمَةٌ وَهَيْئَةٌ حَسَنَةٌ، وَكَانَ فِي الفقهِ أَبْسَطَ لِسَانًا مِن مَالِكِ بنِ أنس، وَأَجْزَلَ مَعْنًى، مُفَنِّنًا[5] مُفَهِّمًا، فَلَمَّا أَرَادَ أميرُ المؤمنينَ

---

(1) الآية 8 من سورة الشمس.

(2) في الأصل: «ما»، والصواب ما أثبت.

(3) هو أبو الحارث محمد بن عبد الرحمان بن المغيرة بن أبي ذئب - واسمه هشام - العامري، مات سنة 159هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص114).

(4) ورد ذكره عرضا في ترجمة أبي محمد عطية بن سعيد بن عبد الله الأندلسي (ت408 أو 409هـ) من جذوة المقتبس للحميدي (ص319)، ونقل عن الخطيب البغدادي أنه من شيوخ عطية المذكور.

(5) فَنَّنَ الرجل الكلام، يُفَنِّنُ، أي يَشْتَقُّ في فَنٍّ بعد فَنٍّ. لسان العرب، مادة: فنن، (13/ 326).

المنْصورُ الحَجَّ قالَ لابنِه - وَكانَ وَليَّ عَهْدِه المَهْدِيُّ -: إنْ تَمَنَّيتَ عَلَيَّ تُحْفَةً مِن تُحفِ الحجَازِ أَتيْتُكَ بِهَا. قالَ له الْمَهْدِي: أَتَمَنَّى عَلَى أَميرِ المؤمنينَ أنْ يُتْحِفَنِي بِرَجُلٍ
[1/ب] عَاقِلٍ جَامِعٍ لِلْعُلومِ، فَلَمَّا/ دَخلَ المدينةَ سألَ عن مَن هَذه صِفَتُه، فَأَشارُوا لَه إلى عبدِالعزيزِ ابنِ أَبِي سَلَمَةَ، فَعَرَضَ عليهِ النُّهوضَ مَعَهُ، فَأجابَ، فَعادَ بِهِ فِي الطَّرِيقِ إلى العراقِ. فَلَمَّا دَخلَ عَلَى المهْدِيِّ رَحَّبَ بِهِ، وَقالَ لَه: يَا مَاجِشُونَ، مَا فَعَلَ نُظَرَاؤُكَ؟ فَذَكَرَ كَلامًا فيهِ طُولٌ، وَأَنْشَدَه فِي ذلكَ شِعْرًا أَعْجَبَه[1]، فَقَالَ: وَالله لأُغْنِيَنَّكَ، قالَ: ذلكَ إليكَ، فَأَمَرَ لَه بِعَشَرَةِ آلافِ دِينارٍ، فَوَجَّهَ بِهَا عبدُ العزيزِ إلى ابنِه عبدِ الملكِ، فَأَنفَقَهَا عبدُ الملك فِي الفُتُوَّةِ. هذِه وَنَحْوُه مِن الحكايَةِ، قِصَّتُهَا عَلَى المعْنَى. وَمَاتَ عبدُ العزيزِ بِالعراقِ، وَصَفَتْ الرِيَاسَةُ بالمدينةِ لمالكِ بنِ أنس.

باب الحكاياتِ عن نظراءِ مالكٍ الصغارِ، وَهم الطَّبَقَةُ الأُولى

96. وَمِنْهُم محمدُ بنُ دينار[2]. عَاشَ بَعْدَ مَالكٍ فِي قَوْلِ أَبِي مُصعبِ الزُّهْرِي ثَلاثَ سِنينَ؛ لأَنَّه تُوفي سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانينَ وَمئةٍ. روينا ذلكَ بإسنادٍ عنْ أَبِي مُصعبٍ. وقالَ: كَانَ مِن الفُقهاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَروينَا عن الشافعِي قالَ: مَا رأيتُ مِن فِتْيَانِ مَالكٍ أَفْقَهَ مِن محمد بنِ دينار[3].

---

(1) وهو قوله كما روى عنه ذلك الخطيب البغدادي في تاريخ مدينة السلام (12/ 196- 197): [البسيط]

أَبَا بِاكٍ على أحبابه جَزَعا ... قد كُنتُ أَحْذَرُ ذا مِن قَبل أنْ يَقَعَا
إنَّ الزمانَ رأى إلفَ السرورِ بِنَا ... فَدَبَّ بِالهَجْرِ فِيمَا بَيْنَنَا وَسَعَى
ما كانَ واللهِ شُؤْمُ الدهرِ يَتْرُكُنِي ... حتى يُجَرِّعَنِي مِن غَيْظِه جُرَعا
فَلْيَصْنَعِ الدهرُ بِي مَا شاءَ مُجتَهِدا ... فَلا زِيادةَ شيءٍ فَوقَ مَا صَنَعَا

(2) سبق برقم: 5.

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص146).

97. أَخبرَنَا زِيادُ بنُ عبد الرحمان اللُّؤْلُؤِي[1] بِالقَيْرَوَانِ بِإِسْنَادٍ عن سُحْنونَ بنِ سَعيدٍ قالَ: كانَ محمدُ بنُ دينارٍ يَخْتَلِفُ إِلى ابنِ هُرْمُزٍ، فَرُبَّمَا حَجَبَهُ، فَقالَ لَه يَوْمًا: يَا أَبا بَكْرٍ، أَمَا إِنَّكَ تَفعَلُ مَا لا يَحِلُّ لكَ، قالَ: وَمَا هُو يَا ابْنَ أَخِي؟ قالَ: يَأْتِيكَ مَالكٌ وَعبدُ العَزيزِ[2] فَتَأْذَنُ لَهُمَا، وَآتيكَ أَنَا فِي أَمْثَالِي فَتَحْجُبُنَا. فَقالَ لَه: أَوَ قَد وَقَعَ مِن ذلكَ فِي نَفْسِكَ يَا ابنَ أَخِي؟ قالَ لَه: نَعَمْ. فَقالَ ابنُ هُرْمُزَ: يَا ابنَ أَخِي، إِنَّ مَالِكًا وَعبدَالعَزيزِ يَدخلانِ عَلَيَّ وَهُمَا فَقِيهَانِ عَالِمَانِ، فَيَسْمَعَانِ مِنِّي، وَيَأْخُذَانِ مِن قَوْلِي وَيَتْرُكَانِ، لأَنَّهُمَا عَالِمَانِ. وَأَنْتَ وَذَوُوكَ تَسْمَعُونَ قَوْلِي، وَتَأْخُذُونَ بِهِ كُلِّه، وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي، لأَنِّي قَد كَبِرْتُ، وَضَعُفَ جِسْمِي، وَأَخَافُ أَنْ أَكونَ قَد ضَعُفَ عَقْلِي. فَلِذلكَ أَحْتَجِبُ عَنْكَ وَعنْ أَمْثالِكَ.

98. وَالمغيرةُ بنُ عبد الرحمان المَخْزُومِي[3]. وَفِيمَا روينَا مِن طَرِيقِ أَبِي بِشْرٍ الدَّوْلابِي[4] بِإسنادٍ عن مُغِيرةَ بنِ عبد الرحمانِ قالَ: فَكَّرْتُ يَوْمًا فِي كَثْرَةِ مَا يَصْدُرُ مِن قَوْلِ مَالِكٍ وَانْتِشَارِه، فَقُلْتُ: لأَسْأَلَنَّهُ عن بعضِ قَولِه مِن أَيْنَ يَقُولُه؟ فَدَخَلْتُ وَالمَجْلِسُ مُحْتَفِلٌ بِأَكَابِرِ أَصْحَابِه، فَسَأَلْتُهُ عن شيءٍ مِمَّا كانَ فِي نَفْسِي، فَلَمْ يُجِبْنِي جَوَابًا شَافِيًا، ثُم رَآنِي فِي مسجدِ الرَّسولِ عَليهِ السَّلامُ، فَدَعَانِي فَقَالَ لِي: يَا أَبَا هَاشِمٍ،

---

(1) هو أبو الحسن زياد بن عبد الرحمان بن زياد اللؤلؤي القيرواني، لم أجد له ترجمة، غير أنه يكثر ذكره ضمن شيوخ المترجَمين، انظر على سبيل المثال ترجمة أبي جعفر أحمد بن سهل بن محسن الطليطلي المعروف بابن الحداد (ت389هـ) من الصلة (1/ 35).

(2) يعني ابن الماجشون.

(3) سبق برقم: 7.

(4) هو أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنطاكي الدولابي (ت310هـ). تاريخ دمشق (51/ 29- 31).
قال السمعاني: «الدولابي: بضم الدال المهملة وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى الدولاب، والصحيح في هذه النسبة فتح الدال، ولكن الناس يضمونها». الأنساب (5/ 369).

إِنَّكَ تكْرُمُ عَلَيَّ، وَلِي عَلَيْكَ مِن الحقِّ ألا تَسَلْنِي عنْ مِثْلِ مَا سَأَلْتَنِي عنه بالأمْسِ، لأنَّكَ تَفتحُ عَلَيَّ بَابًا مُغْلَقًا، وَالمجْلِسُ مُحْتَفِلٌ، لكن اكْتُبْ مَا تُرِيدُ أَنْ تَسَلْنِي عَنْهُ، وَوَجِّهْ بِهِ إِلَيَّ تَحْتَ خَتمِكَ؛ فَإِنِّي أُجِيبُكَ عَنْهُ. قالَ المغِيرَةُ: فَاغْتَنَمْتُ ذلكَ مِن مالكٍ، فَجَمَعْتُ مَا كانَ عِنْدِي، وَقُلْتُ لِعَبْدِ المَلِكِ[1]، وَلابْنِ مَسْلَمَةَ[2]، وابنِ جرهد[3]، وَابْنِ الهُذَيْرِي[4]: اكْتُبُوا لِي مَا تَحْفَظُونَ مِن العَوِيصِ، وَأَخْبَرْتُهم بِالقِصَّةِ، وَاسْتَكْتَمْتُهُم. فَكُلٌّ مِنْهُم حَضَرَنِي بِمَا كانَ عِنْدَه، فَجَمَعْتُه إِلى مَا كانَ عِنْدِي، وَكَتَبْتُه بِخَطِّي فِي طُومَارٍ[5]، وَخَتَمْتُ عليهِ بِخَاتَمِي، ثُم وَجَّهْتُ بِهِ إِلى مَالكٍ مَع مَوْلًى لِي. فَلَمَّا كانَ بعدَ أربعةِ أَشْهُرٍ؛ رَآنِي مَالكٌ خَالِيًا، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا هَاشِمٍ، أَمَا آنَ لكَ أنْ تَأْخُذَ ذلكَ الطُّومَارَ؟ قلتُ: بَلَى يَا أَبَا عبدِ اللهِ، فَأَرْسَلْتُ مَوْلايَ، فَحَمَلَه إِلَيَّ وَعَلَيْهِ خَاتَمُ مَالكٍ، فَفَضَضْتُه، فَإِذَا هُو قَدْ أَجابَ عن مِثْلِ الثُّلُثِ مِمَّا سَأَلْتُ عنهُ بِالأَدِلَّةِ التِي طَلَبْتُ منهُ، وَتَرَكَ غَيْرَه لَم يُجِبْ عنهُ بِشَيْءٍ. فَرَاجَعْتُه في ذلكَ، فَقَالَ لِي: أَدْرَكْتُ الناسَ وَلَم يَكونُوا يُشَقِّقُونَ هَذَا التَّشْقِيقَ[6].

99. وَفِيمَا روينَا أَنَّ المغِيرةَ وَنُظَرَاءَه كَانُوا يَجْلِسُونَ عندَ مالكٍ حَيْثُ دَأْبُهم المجلسُ. وَتُوفِّيَ بعدَ مَالكٍ إِلى سَبْعِ سِنِينَ.

---

(1) هو ابن الماجشون.

(2) سبق برقم: 11.

(3) كذا بالأصل، ولم أتبين من هو، وأخشى أن يكون مصحفا.

(4) سبق برقم: 16.

(5) هو بمعنى الصحيفة. لسان العرب، مادة: طمر (4/ 502).

(6) ذكر هذه الحكاية مختصرة القاضي عياض في ترتيب المدارك (3/ 7).

100. وَعبدُ العزيزِ بنُ أبي حازم أبو عبدِ اللهِ[1]، عاش بَعْدَ مَالكٍ سِتَّ سِنينَ فِيمَا روينَا عنْ أبي مُصْعَبٍ الزُّهْرِيِّ. وَكانَ مِن أعلامِ أهلِ المدينةِ، وَلَهُ مُرَاجَعَاتٌ رَاجَعَ فِيهَا مَالِكًا فِي الخلَواتِ. وكانَ مَالِكٌ يَسْتَرْجِحُه، فَروينَا أنَّهم اخْتَلَفُوا بِالمدينةِ فِي مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ مَالكٌ: مَا يَقولُ فيهَا ابنُ أبي حَازمٍ؟ أمَا إنَّه لَفَقِيهٌ. وَأرْوَى النَّاسِ عَنْهُ: مُطَرِّفُ بنُ عبد (الله)[2]، وَعبد الله بنُ نافع الزُّبَيْرِي[3]، لِذلكَ يَنُصُّ عبدُ الملكِ بنُ حَبِيبٍ مَذَاهِبَه[4] فِي «الواضحة» عَنهُم، فِيمَا أخبَرَنَاهُ تَمِيمُ بنُ محمدٍ[5] عن الْمَغَامِي[6]/ عن ابنِ حَبِيبٍ بِالوَاضِحَةِ. [2/أ]

101. وعثمانُ بنُ عيسى بنِ كِنَانَةَ[7]، عَاشَ بعدَ مَالكٍ سِتَّ سِنينَ، وَكَانَ أبْسَطَ الجوابِ [ ][8] مناظرةً، وَأهْدَاهُم مَحَجَّةً. وَكانَ مَالكٌ يَحْضُرُ بِهِ مُنَاظَرَةَ أبِي يوسف[9] بَيْنَ يَدَي الرَّشِيدِ[10].

---

(1) سبق برقم: 6.
(2) في الأصل: «الملك»، وهو تحريف. وقد سبق برقم: 13.
(3) سبق برقم: 15.
(4) يعني عبد العزيز بن أبي حازم.
(5) هو أبو العباس تميم بن أبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني، مات سنة 371هـ. معالم الإيمان (3/ 97).
(6) سبق برقم: 83.
(7) سبق برقم: 8.
(8) طمس بالأصل بمقدار كلمتين.
(9) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي، صاحب أبي حنيفة، مات سنة 182هـ. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (ص329- 331).
(10) ذكر هذا الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص146- 147).

102. أَخْبَرَنَا عمرُ بنُ الْمُؤَمَّل[1] الحافظُ بِمِصْرَ، بِإِسْنَادٍ ذَكَرَهُ أَنَّ الرشيدَ [ ][2] مَالِكًا لِمُنَاظَرَةِ أَبِي يُوسف، فَقَالَ لِلرَّسولِ: قُلْ لأميرِ المؤمنينَ: أَجِيءُ وَحْدِي، أَوْ أَجِيءُ مع مَنْ أَحْبَبْتُ؟ فَقَالَ الرَّشِيدُ: بِمَنْ أَحَبَّ مِن أَصْحَابِه. فَدَخَلَ مَالِكٌ وَمَعَهُ ابنُ كِنَانَةَ، فَلَمَّا اطْمَأَنَّ بِهِ المجْلِسُ قالَ أبو يُوسفَ: أَفْتِنَا فِي القَسَامَةِ يَا أَبَا عبدِ اللهِ. فَقَالَ مَالِكٌ: أَفْتِه يَا ابنَ كِنَانَةَ. فَغَضِبَ أَبُو يُوسف، وَقَالَ: أَسْأَلُكَ وَتُحِيلُ عَلَى ابنِ كنانةَ. يَا أَمِيرَ المؤْمِنِينَ، قُلْ له يُنَاظِرْنِي. فَقَالَ لَه مَالِكٌ: أَبِعَثَ إِليهِ مَالِكًا، سَاءَ مَا أَدَّبَكَ أَهْلُكَ. فَالْتَفَتَ الرَّشِيدُ إلى مالكٍ، فَقَالَ لَه: وَلِمَ لا تُنَاظِرُهُ أَنْتَ يَا أَبا عبدِ اللهِ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ المؤمنينَ، يُجِيبُه ابنُ كِنَانَةَ، فإِنْ عَجَزَ أَجَبْتُه أَنَا. فَقَالَ لأَبِي يوسفَ: نَاظِرِ ابْنَ كِنَانَةَ، فَقَالَ أَبُو يوسف: أَفْتِنَا فِي القَسَامَةِ يا ابنَ كِنَانَةَ. فَقَالَ: أُفْتِي فِيهَا بِمَا قَالَ رَسولُ الله ﷺ لِلأَنْصَارِ[3]. فَقَالَ أَبُو يوسف: فَمَا تَقُولُ لِقَائِلٍ قَالَ لَه: إِنَّمَا أرادَ رسولُ الله ﷺ أَنْ يُجَرِّبَهُم. فَقَالَ مَالكٌ: لا تُجِبْهُ يَا ابنَ كنانةَ. قالَ لَه الرَّشيدُ: وَلِمَ يَا أَبَا عبدِ اللهِ؟ فَقَالَ: يَا أَميرَ المؤْمِنِينَ، يَحْكُمُ رَسُولُ اللهِ بِحُكْمٍ، ثُمَّ يَزْعُمُ هَذَا أَنَّه إِنَّمَا أَرادَ أَنْ يُجَرِّبَهُم، كَأَنَّه كانَ لاعِبًا. قالَ: فَغَضِبَ الرَّشيدُ، وَأَمَرَ بِأَبِي يُوسفَ فَأُخرِجَ مِن الْمَجْلِسِ.

103. وَلِعُثْمَانَ بنِ كِنَانَةَ اخْتِيَارَاتٌ فِي الرأْيِ يُخَالِفُ بِها قَوْلَ مَالِكٍ. مِن ذلكَ أَنَّه يَرَى الكَلامَ فِي الصلاةِ سَاهِيًا مُفْسِدًا للصلاةِ، (وَ)[4] أَنَّ حَديثَ ذِي اليَدَيْنِ[5] عِنْدَه

---

(1) هو أبو القاسم عمر بن المؤمل الطرسوسي الحافظ، لم أجد له ترجمة، ويرد ذكره ضمن شيوخ المترجَمين كما في تاريخ علماء الأندلس (1/ 203) على سبيل المثال.

(2) طمس بالأصل بمقدار كلمة. ولعلها «دعا» أو بمعناها.

(3) هو حديث سهل بن أبي حثمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه مالك في الموطأ، كتاب القسامة، باب تبدئة أهل الدم في القسامة، (2/ 877).

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) رواه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيا، رقم: 58، (1/ 93).

عَلَى الخُصوصِ. وَيَرَى أَيْضًا أَنَّ مَنْ تَرَكَ الإقامةَ عَامِدًا أَنَّ صَلاتَه لا تُجْزِيهِ، وَأَنَّ عليهِ الإعادةَ[1]. وَمِثْلُ هذَا كَثِيرٌ مِمَّا يُخَالِفُ بِهِ أُصولَ مَالكٍ.

104. وَداودُ بنُ زَنْبَرَ، وَيُقَالُ: ابنُ أبي زَنْبَرَ. وَهُو مِن فُقهاءِ المدينةِ فِي مِثْلِ سِنِّ ابنِ كِنَانَةَ وَنُظَرَائِه. كانَ قَليلَ الكَلامِ فِي الفِقْهِ. ظَهَرَتْ لَه إِلى المَغْرِبِ سُؤَالاتٌ سَأَلَ عَنْهَا مَالِكًا. وَكانَ مَالكٌ يَخْتَصُّهُ، وَيَعْتَمِدُ عليهِ فِي مُهِمَّاتِه، وَيَجْعَلُه سَفِيرًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَعْيانِ أَهْلِ المَدينةِ إِذَا اعْتَذَرَ مِن إِهْمَالِ تَعْزِيَةٍ، أو شُهودِ وَليمةٍ، أو تَهْنِئَةٍ، أَوْ نَحوِ ذلكَ. وَكانَ يَقولُ: دَاودُ أَعْقَلُ أهلِ المدينةِ.

105. أَخبَرَنا زِيَادُ بنُ عبد الرحمانِ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَهُ مِن طَرِيقِ يُوسفَ بنِ يَحْيَى المَغَامِي قالَ: قالَ دَاودُ بنُ زَنْبَرَ: لَمَّا شَكَا النَّاسُ الجَوْرَ أَيَّامَ المَنْصُورِ كَتَبَ أَهْلُ اليَمَنِ وَأَهْلُ مِصْرَ وَالشَّامِ وَالعِرَاقَيْنِ[2] إِلَى العُمَرِي الزَّاهِدِ[3]، يُحَرِّضُونَه عَلَى القِيَامِ عَلَى المَنْصُورِ، وَقَالُوا لَه: نَحْنُ نُبَايِعُكَ عَلَى هَذَا الأَمْرِ. فَلَمَّا تَوَاتَرَت الكُتُبُ عليهِ وَقَعَ فِي قَلْبِ العُمَرِي مِن ذلكَ شَيْءٌ أَقْلَقَهُ، وَكانَ خَارِجَ المدينةِ، فَقَدِمَ وَأَرْسَلَ إِلَيَّ بَعْدَ العِشاءِ الآخِرَةِ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لِي: قَدْ رَأَيْتُ أَهْلَ المدينةِ مُجْمِعِينَ أَنَّكَ أَرْجَحُهُم عَقْلا، وَأَصَحُّهُم عُقْدَةً، وَإِنِّي دَعَوْتُكَ لأَمْرٍ دَهَانِي وَأَهَمَّنِي. قَالَ داودُ: ثُمَّ قَصَّ عَلَيَّ أَمْرَ الكُتُبِ المتَوَاتِرَةِ عليهِ مِنَ الأَقْطَارِ، وَمَا أَرَادَه مِنَ القِيَامِ عَلَى المَنْصُورِ، وَالإجابةِ إِلى البَيْعَةِ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ قالَ لِي: اذْهَب الآنَ فِي هذَا الوَقْتِ إِلى مَالِكِ بنِ أَنَسٍ، وَقُصَّ عليهِ عَنِّي هذَا الشَّأْنَ - وَكانَ الذِّي بَيْنَهُمَا مُتَبَاعِدًا - وَقُل لَه: هل يَجوزُ لِي القِيَامُ لِتَغْيِيرِ هَذَا

---

(1) النوادر والزيادات (1/ 160).

(2) العراقان: الكوفة والبصرة. الروض المعطار (ص410).

(3) هو أبو عبد الرحمان عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري الزاهد، مات سنة 184هـ. تقريب التهذيب (ص523).

الظَّالِمِ، أمْ هل يَحِلُّ لِي القُعودُ عن هذَا الأمْرِ وَأنَا مُسْتَطِيعٌ لَه؟ فَمَهْمَا أجَابَكَ بِهِ مَالِكٌ مِن جَوَابٍ؛ فَلا تَقْبَلْهُ مِنْهُ إلا بِحُجَّةٍ، فَإنِّي لا أقْبَلُه مِنْكَ إلا بِحُجَّةٍ عَنْهُ. قَالَ داودُ: فَجِئْتُ مَالِكًا لِلْوَقْتِ، فَاسْتَأْذَنْتُ، فَأذِنَ لِي، وَقَالَ: مَا أزْعَجَكَ فِي هَذَا الوَقْتِ، فَقَصَصْتُ عليهِ قِصَّةَ العُمَرِي. فَقَالَ مَالِكٌ: قل لَه عَنِّي: لا أرَى لَكَ القِيَامَ فِي هَذَا الأمْرِ. فَقُلْتُ لَه: إنَّه لا يَقْبَلُ مِنْكَ إلا بِحُجَّةٍ، فَمَا حُجَّتُكَ؟ قَالَ: قُل لَه: إنَّ عُمَرَ بنَ عبدِالعَزِيزِ كانَ رَجُلا رَشِيدًا، وإنَّ النَّاسَ ارْتَضَوْا سِيرَتَه، ثُمَّ لَمَّا احْتُضِرَ قَالَ: لَوْ كَانَ إلَيَّ مِن هَذَا الأمْرِ شَيْءٌ أطِيقُه؛ لَجَعَلْتُ الخِلافَةَ فِي عُنُقِ هَذَا الأعْمَشِ، يَعْنِي القَاسِمَ بنَ محمدٍ[1]، وَلَكِنِّي أخَافُ أنْ تُسْفَكَ الدِّمَاءُ دونَ ذلكَ، لأنَّ بَنِي أمَيَّةَ لا تَدَعُ هذَا الأمْرَ لِغَيْرِهَا حَتَّى تُسْفَكَ فيهِ الدِّمَاءُ. قالَ مَالِكٌ: وَأنَا أرَى أنَّ بَنِي العَبَّاسِ لا تَدَعُ هذَا الأمْرَ لِلْعُمَرِي حَتَّى يُسْفَكَ فيهِ الدِّماءُ، فَيَكونُ الفَسَادُ الذِي أرَادَ العُمَرِي إصْلاحَه وَإزَالَتَه أكْثَرَ وَأعْظَمَ؛ فَلا أرَى لَه أنْ يَقومَ لِهذَا الأمْرِ. قالَ داودُ: فَرَجَعْتُ إلى العُمَرِي فِي الوَقْتِ، فَأخْبَرْتُه بِقَولِ مَالكٍ وَحُجَّتِه. فَقَالَ: صَدَقَ مالكٌ وَنَصَحَ، وَمَا قُدِّمَ إلا لِفَضْلِه. ثُمَّ انْصَرَفَ إلى مَوْضِعِه، وَأقْبَلَ عَلَى عِبَادَتِه، وَمَزَّقَ الكُتُبَ، وَلَم يُجِبْ عَلَيْهَا.

باب الحكاية عن الطبقة الثانية من أصحاب مالك وأصحاب نظرائه بالمدينة/ [2/ب]

106. وَمِنْهُم عبدُ الله بنُ نَافِعٍ [الصَّائِغُ، مَوْلَى][2] بَنِي مَخْزُومٍ[3]. كانَ أحْفَظَهُم عن مَالِكٍ، وَأعْرَفَهُم لأغْرَاضِه وَمَذَاهِبِ قُرَنَائِه.

(1) هو أبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، أحد الفقهاء السبعة، مات سنة 106هـ. تقريب التهذيب (ص794). وكان ضريرا كما في التعديل والتجريح للباجي (3/ 1198).

(2) طمس بالأصل، ولعله ما أثبت.

(3) سبق برقم: 10.

107. أَخْبَرَنَا زيادُ بنُ عبد الرحمان قالَ: أخبرنا أَبُو بَكرٍ محمدُ بنُ [محمدِ ابن اللبادِ[1] قال: سمعت يَحْيَى][2] بنَ عُمر يقُول: سَمِعْتُ سحنونَ بنَ سعيدٍ يقولُ: سَمِعْتُ عبدَ الله بنَ نافعٍ الصَّائِغَ يقولُ: صَحِبْتُ مَالِكًا أَرْبَعِينَ سَنَةً، مَا كَتَبْتُ عَنْه شيْئًا. قالَ: فَقُلْتُ لَه: وَكيفَ ذلكَ؟ قالَ: إنَّمَا كانَ حِفْظًا نَحْفَظُه[3].

108. وَفِي رِوَايَتِنَا عنْ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ قالَ: عَبدُ الله بنُ نافعٍ الصَّائِغُ صَاحِبُ رَأْيِ مَالكٍ، وَكانَ مُفْتِيَ المدينةِ. وَتَفَقَّهَ عبدُ الله بنُ نافعٍ بِمَالكٍ وَنُظَرَائِه[4]. وَقالَ: مُعَوَّلُه عَلَى مَالكٍ.

109. وَقَدْ انْفَرَدَ عنْهُ بِرِوَايَاتٍ نَوَادِرَ. مِنْهَا جَوازُ قِرَاءَةِ بسمِ اللهِ الرحمانِ الرَّحيمِ فِي المكتوبةِ، رَوَاهَا عنهُ سحنونُ بنُ سَعيدٍ[5]. وَهُو الذِي رَوَى عنْ مَالكٍ: الإيمانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ. وَتُوفِي سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانينَ[6] فِيمَا حَدَّثَنَاهُ تَميمٌ عن أَبيهِ[7] فِي «تاريخ الْمَدَنِيِّينَ».

110. ومُحمدُ بنُ مَسْلَمَةَ المخزومي[8]، وَكانَ يُكْنَى أَبَا هِشَامٍ، مِنْ أَوْرَعِ أَصْحابِ

---

(1) هو أبو بكر محمد بن محمد، ابن اللباد الإفريقي، سمع من يحيى بن عمر، وعليه معوله، مات سنة 333هـ. معالم الإيمان (3/ 21-27).

(2) طمس بالأصل، ولعله ما أثبت بقرائن كثيرة.

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص147).

(4) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص147). وانظر سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل (ص226)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 184).

(5) كما رواها عنه يحيى بن يحيى الليثي كما في الإنصاف لابن عبد البر (ص294).

(6) يعني ومئة.

(7) هو أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي، مات سنة 333هـ. معالم الإيمان (3/ 36-38).

(8) سبق برقم: 11.

مَالكِ الْمَدَنِيِّينَ، وَأَسَدِّهِم طَرِيقَةً، عَارِفٌ بِالأُصولِ الْمَدَنِيَّةِ القَدِيمةِ، كَثِيرُ العِلْمِ، حَسَنُ الاخْتِيَارِ إِذَا خَالَفَ مَالِكًا، تُشْبِهُ مَسَائِلُه مَسَائِلَ ابنِ نَافِعِ الصَّائِغِ، وَلَه رِوايَاتٌ يَنفَرِدُ بِهَا عنْ مَالكٍ.

111. وَفِي بَعْضِ الحكاياتِ: كانَ مَالكٌ إذَا دَخَلَ عَلَى الرَّشِيدِ؛ دَخَلَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ مِن بَنِي مَخْزُومٍ: المغيرةُ عن يَمِينِه، وَابنُ مَسْلَمَةَ عن يَسَارِه[1]. وَتَفَقَّهَ مُحمد بنُ مسلمة بمالكٍ وَأَقْرانِه. وَكانَ الْمَدَارُ عَلَى مَالكٍ.

112. مُطَرِّفُ بنُ عبد الله بنِ مطرف بنِ سليمان بنِ يَسَارٍ، أَبُو مُصْعَبٍ الأَصَمُّ[2]. صَحِبَ مَالِكًا عِشْرِينَ سَنَةً، فَتَفَقَّهَ بِهِ، وَبِعَبْدِ العَزِيزِ ابنِ الْمَاجِشُونَ، وابنِ أَبِي حَازِمٍ، وابنِ دِينَارٍ، وابنِ كِنَانَةَ، وَالْمُغِيرةِ. وَكانَ مِن خَوَاصِّ مَالكٍ. وَكَانَتْ نُصُوصُ مَسَائِلِه عنْ مَالكٍ عَلَى نَحْوِ مَسَائِلِ ابنِ القَاسِم عَنْهُ.

113. وعبد الملكِ بنُ عبد العزيز الماجشون، أَبُو مروانَ[3]. تَفَقَّهَ بِأَبِيهِ، وَبِمالكِ بنِ أَنسٍ، وابنِ أَبِي حَازِمٍ، وابنِ دِينَارٍ، وابنِ كِنَانَةَ، وَالْمُغيرةِ. وَيَعْتَمِدُ عَلَى أَكْثَرِ قَولِ مَالكٍ.

114. أَخبَرَنَا تَمِيمُ بنُ محمد عن أبيهِ في «تاريخ الْمَدَنِيِّينَ» قالَ: كانَ عبدُ الْمَلِكِ بنُ عبد العزيزِ أَسْوَدَ، عَمِيَ بِأَخَرَةٍ. وَفِي روايةِ غَيْرِه: كانَ عبدُ الملكِ جَمِيلَ الوَجْهِ، فَخَافَ عليهِ أَبُوه أَيَّامَ الصِّبَا مِن مَرَادَةِ[4] الْمَدِينَةِ، فَأَزْعَجَه إِلى خُؤُولَتِه مِن كَلْبٍ بِالبَادِيَةِ[5]، فَكانَ عِنْدَهُم حَتَّى تَلاحَقَ، فَتَأَدَّبَ بِأَلْفَاظِ الأَعْرابِ، وكان فصيحا [ ][6].

---

(1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص147).

(2) سبق برقم: 13.

(3) سبق برقم: 14.

(4) المرادة مصدر مَرَدَ، وهي العتو والشدة. لسان العرب، مادة: مرد، (3/ 400)، وفي الصحاح (2/ 538): «المارد العاتي، وقد مَرُدَ الرجل ـ بالضم ـ مَرَادَةً، فهو مارد ومريد»، والمقصود فساق المدينة.

(5) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص148)، بلا سبب الخوف المذكور، والمراد أنه بعثه إلى أخواله من قبيلة كلب بالبادية.

(6) كلمة غير واضحة في الأصل.

115. وَفي بعضِ الرواياتِ: (كانَ)[1] عبدُ المَلِكِ إذَا (ذَاكَرهُ)[2] الشَّافِعِيُّ؛ لَم يَعرف النَّاسُ كَثيرًا مِمَّا يَقُولانِ، لأَنَّ الشَّافعيَّ كانَ قدْ تَأَدَّبَ بِهُذَيْلٍ فِي البَادِيةِ[3].

116. وأخبرنا عليُّ بنُ الحسنِ[4] بِدِمَشق قالَ: حَدَّثَنا إبراهيمُ بنُ عبد الرحمان بنِ مَروانَ الحَافِظُ[5] قالَ: حَدَّثَنا محمدُ بنُ حَرْبِ بنِ زِيَادٍ[6] قالَ: سَمِعْتُ أَبَا يَزيدَ المَدَنِي[7] يَقُولُ: حَضَرْتُ مَجْلِسَ عبد الملكِ بنِ عَبد العَزيزِ، فَجَاءَهُ الشَّافِعِي المُطَّلِبِي، فَسَأَلَه عنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَجَابَهُ عبد المَلكِ، ثُم سَأَله فَأَجَابَه، ثُم سَأَله فَأَجَابَه، ثُم حَلَفَ لَه عبدُ المَلِكِ بِمَسْأَلَةٍ مِن السُّنَّة. فَقالَ: لا يَا أَبَا مَرْوانَ، إنَّمَا (جِئْتُ)[8] لأَسْأَلَ، وَلا أُسْأَلَ؛ فَقالَ له عبدُ المَلِكِ: وَلَكَ ذَلكَ، وَلَكَ ذَلكَ، وَلَكَ ذَلكَ. قَالَ أَبُو يَزِيدَ: فَمَا شَبَّهْتُه بَيْنَ يَدَيْ عبدِ المَلِكِ إلا (كَالعُصَيْفِيرِ)[9] إذَا قَبَضَ عَلَيهِ البَازِي.

117. وَفي بعضِ الرواياتِ: كَانَ عبدُ الملكِ إذَا نَاظَرَ الشَّافِعِيَّ؛ حَمَلَ عليهِ عبدُالملكِ يَسْتَصْغِرُ حِفْظَهُ. فَيَقولُ الشَّافعِي: الله الله يَا أَبَا مَرْوَانَ، فَإِنَّمَا نَحْنُ يَدٌ وَاحِدَةٌ.

(1) في الأصل: «كل»، والصواب ما أثبت.
(2) في الأصل: «ذكره»، والصواب ما أثبت.
(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص148).
(4) هو أبو القاسم علي بن الحسن بن رجاء بن طعان المحتسب، مات سنة 376هـ. تاريخ دمشق (41/ 321- 323).
(5) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمان بن عبد الملك بن مروان القرشي، مات سنة 318هـ أو التي بعدها. تاريخ دمشق (7/ 25- 27).
(6) ورد ذكره في بعض الأسانيد كما في ذكر أخبار أصبهان (1/ 161)، ولم أجد له ترجمة.
(7) لم أتبين من هو، وممن يكنى وينسب كذلك من غير طبقته كثير.
(8) في الأصل: «حيت»، ولعل الصواب ما أثبت.
(9) في الأصل: «كالصفير». ولعل الصواب ما أثبت.

118. وَأَخْبَرَنا زِيادُ بنُ عبد الرحمانِ قالَ: حَدَّثَنَا محمدُ بنُ محمدِ بنِ خالدٍ الطَّرْزِي الحاكِمُ[1] قالَ: حَدثنا مُحمد بنُ سحنونَ قالَ: كانَ عبدُ المَلِكِ يَعْتَمِدُ عَلَى رَأْيِ أَبِيهِ، وَيُفَضِّلُه عَلَى مَالِكٍ قَبْلَ خُروجِ أَبيهِ إِلى العِراقِ، فَلَمَّا خَرجَ أَبوهُ أَقْبَلَ هُو عَلَى اللَّعِبِ بِالْمَدِينَةِ، وَضَيَّعَ طَلَبَ العِلْمِ، فَدَخلَ يَوْمًا عَلَى مَالِكٍ، فَقالَ لَه: يَا أَبا عبدِالله، الْمَرْأَةُ إِذا تَزَوَّجَتْ عَلَى شَرْطٍ (إِنْ نَكَحَ)[2] عَلَيْهَا الزَّوْجُ؛ فَهِيَ بِالخِيارِ، فَلَمَّا تَمَّ العَقْدُ؛ (قَالَتْ)[3]: أُشْهِدُكُم أَنِّي قَدْ اخْتَرْتُ الآنَ نَفْسِي (بِالفِرَاقِ)[4] ثَلاثًا إِنْ نَكَحَ عَلَيَّ. فَقُلْتَ يَا أَبَا عبدِ اللهِ: إِنَّ الفِرَاقَ مَاضٍ لها، وَلا تَسْتَأْنِفُ الخِيَارَ إِنْ نَكَحَ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ يَلْزَمُهَا مَا قَد قَضَتْهُ مَتَى نَكَحَ عَلَيْهَا. ثُمَّ قُلْتَ فِي الأَمَةِ تَنْكِحُ العَبْدَ عَلَى شَرْطٍ إِنْ أُعْتِقَتْ وَهِيَ فِي عِصْمَتِه؛ أَنَّهَا بِالخِيَارِ، فَلَمَّا تَمَّ العَقْدُ؛ قَالَتْ: أُشْهِدُكُم أَنِّي قَد اخْتَرْتُ الآنَ نَفْسِي: إِنْ أُعْتِقَتْ أَنَّ ذلكَ غَيْرُ لازمٍ، وَلابدَّ لَهَا مِن اسْتِئْنَافِ الخِيَارِ بَعْدَ العِتْقِ. [3/أ] / فَمَا الفَرْقُ بَيْنَ قَوْلَيْكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ؟ قالَ: فَسَكَتَ عَنْهُ مَالِكٌ، فَرَاجَعَهُ عَبدُ المَلِكِ، وَكانَ عَليهِ[ ][5]، [فقال له: أَتَعرِفُ][6] دارَ قُدَامَةَ؟ فَتَسَوَّرَ عَبْدُ المَلكِ، وَجَمعَ ثِيَابَه، وَقَامَ خَجِلا، وَانْقَطَعَ مِن أَجْلِ هذهِ الكَلِمَةِ خَمْسَةَ أَعوامٍ. وَذلكَ أَنَّ دارَ قُدامَةَ كَانَتْ مَجْمَعًا لِلْمُقَامِرِينَ بِالحَمَامِ، وَكانَ عبدُ المَلِكِ رُبَّمَا شَاهَدَهُم، فَلَمَّا جَاءَهُ نَعْيُ أَبِيهِ مِن العِرَاقِ؛ قالَ: لا سَبِيلَ إِلى التَّخَلُّفِ عنْ مَالكٍ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا بَصُرَ بِهِ مَالكٌ؛ قَالَ:

---

(1) هو أبو القاسم محمد بن محمد بن خالد الطرزي القيسي، مات سنة 317هـ. معالم الإيمان (3/ 9-11).

(2) في الأصل: «انكح»، ولعل الصواب ما أثبت.

(3) في الأصل: «فقالت»، ولعل الصواب ما أثبت.

(4) في الأصل: «بالراق»، ولعل الصواب ما أثبت.

(5) طمس في الأصل بمقدار كلمتين.

(6) طمس في الأصل، استدركته من ترتيب المدارك (3/ 139).

أَفسِحُوا لِعَبْدِ الْمَلِكِ، فَرَحَّبَ بِهِ، وَأَجْلَسَهُ إِلى جَنْبِهِ عَلَى يَمِينِهِ؛ ثُمَّ قالَ لَه: أَرَضِيتَ يَا أَبَا مَرْوَانَ؟ فَقَالَ: رَضِيتُ. ثُمَّ اسْتَبْصَرَ فِي رَأْيِ مَالِكٍ، وَتَرَكَ عَوِيصَاتِ أَبيهِ عَبْدِالعَزِيزِ. (فَكَانَ)[1] يُفَضِّلُ مَالِكًا بَعْدُ عَلَى أَبِيهِ فِي الرَّأْيِ فِي أَكْثَرِ مَذَاهِبِه. وَلَه أُصُولٌ تُعَارِضُ الْمَشْهُورَ مِن قَولِ مَالِكٍ.

119. وَرُوِّينَا أَنَّ مَالِكًا كَانَ يَأْمُرُه بِمُنَاظَرَةِ أَهلِ العِرَاقِ. وَكَانَ يَخْرُجُ بِهِ إِلى البَطْحَاءِ، فَلا يَبْرَحُ وَالنَّاسُ مَعَه حَتَّى يَفْلُجَ[2] عَلَى الخَصْمِ.

120. وَفِي رِوايةِ المغَارِبَةِ: كَانَ أَهلُ المدينةِ يُسَمُّونَ عَبْدَ الملكِ فِي زَمَانِه: مَالكٌ الصَّغِيرُ.

121. وَفِي رِوَايَتِهِم أَنَّ سحنُونًا[3] هَمَّ فِي آخِرِ عُمُرِه بِاللَّحَاقِ بِعَبْدِ الْمَلِكِ لِيَعْرِضَ عَلَيْهِ مَا صَنَّفَه عنِ ابنِ القَاسِمِ، ثُمَّ يَعْتَمِدَ عَلَى قَولِ عبدِ الملكِ، فَيُصَحِّحَ مَا يُصَحِّحُه، وَيُبْطِلَ مَا يُبْطِلُه. وَذَلكَ أَنَّ سحنونَ فِي آخِرِ أَيَّامِه كَتَبَ فِي (حَوَاشِي)[4] كُتُبِه الْمُصَنَّفَةِ عن ابنِ القَاسِمِ عَلَى مَا لا يُحْصَى مِن (الْمَسَائِلِ)[5]: مَسْأَلَةُ سوءٍ، مَسْأَلةُ سوءٍ[6]. وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يَكْتُبُ: انظُرْ، انظُرْ. وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ: اطْرَحْ، اطْرَحْ. هَذَا وَنَحْوُه مَوْجُودٌ فِي أُمَّهَاتِ الأُصولِ الصَّحِيحَةِ عنْ سحنونَ.

---

(1) في الأصل: «فقال»، ولعل الصواب ما أثبت.

(2) فَلَجَ الرجل على خصمه إذا ظفر وفاز. لسان العرب، مادة: فلج، (2/ 346).

(3) سحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة. كذا في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية مالك (1/ 141).

(4) في الأصل: «حواش».

(5) في الأصل: «السائل»، ولعل الصواب ما أثبت.

(6) انظر مثالا على ذلك في الذخيرة للقرافي (5/ 348).

122. وَفِيمَا روينا أَنَّ يَحْيَى بنَ (أَكْثَم)[1] سُئِلَ: كَيْفَ رَأَيْتَ عَبْدَ الملكِ بِالمدينةِ؟ فَقَالَ: رَأَيْتُ بَحْرًا لا تُكَدِّرُه الدِّلاءُ[2]. وَلَكِنِّي مَا رَأَيْتُ له سَأَلَةً. قِيلَ لَه: وَكيفَ ذلكَ؟ قالَ: لا يَفْهَمُونَ عَنْهُ.

123. وَأَخْبَرَنَا حميدُ بنُ الفَيَّاضِ قالَ: أَخْبَرَنَا عبدُ الله بنُ أَيُّوبَ بنِ المتَّابِ[3] قالَ: سَمِعْتُ إِسْمَاعيلَ بنَ إسحاقَ القَاضِي يقولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بنَ الْمُعَذِّلِ يقولُ: كُلَّمَا تَذَكَّرْتُ أَنَّ التُّرابَ يَأْكُلُ لِسانَ عَبْدِ الْمَلِكِ؛ صَغُرَت الدُّنْيَا فِي عَيْنِي[4].

124. وَأَخْبَرَنِي عبدُ الحَميدِ بنُ مُحمدٍ الزَّواق[5] الْمَالِكِي (بِالقَيْرَوَانِ)[6] قالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ بنَ شَعْبَانَ القُرْطِي[7] بِمِصْرَ يَقولُ: سُئِلَ أَحْمَدُ بنُ الْمُعَذِّلِ، فَقِيلَ

---

(1) في الأصل: «أكتم»، والصواب ما أثبت. وهو أبو محمد يحيى بن أكثم بن محمد التميمي، مات سنة 242هـ أو التي بعدها. تقريب التهذيب (ص1049).

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص148).

(3) اختلف في اسمه كثيرا، فذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص166) هكذا: «أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن المتاب القاضي، ولي قضاء مدينة رسول الله ﷺ من جهة المقتدر بالله. تفقه بإسماعيل». وقال القاضي عياض: «أبو الحسن بن المتاب، واسمه عبد الله بن المتاب بن الفضل بن أيوب البغدادي...من أصحاب القاضي إسماعيل، وبه تفقه...». ترتيب المدارك (5/ 1-2).

(4) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص148).

(5) لم أجد له ترجمة. والزواق هكذا في الأصل، وقد أُطلِقَ أيضا على عبد الواحد بن فتوح، قال الصفدي: «وهو كتامي، نشأ بتونس، وبها تأدب». ثم نقل ترجمته من أنموذج الزمان في شعراء القيروان لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت463هـ). الوافي بالوفيات (19/ 179). قلت: وكتابُ ابنِ رشيق في حكم المفقود، وقد حدثنا أستاذنا العلامة المقرئ الدكتور عبد الهادي حميتو الأسفي أنه وقف عليه ورآه مصادفة في الخزانة الأزاريفية بالسوس الأقصى، غير أنه لما رجع إليه مرة أخرى، لم يجده. فالله أعلم بمصيره.

(6) في الأصل: «بالقروان»، والصواب ما أثبت.

(7) هو أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان المصري، يعرف بابن القرطي (ت355هـ). ترتيب المدارك (5/ 274-275).

لَه: أينَ لِسَانُكَ مِن لِسَانِ أُستَاذِكَ عبدِ الملكِ؟ فقَالَ: كانَ لِسانُ عبدِ الملكِ إِذَا تعَايَا أَحْيَى مِن لِسَانِي إِذَا تَحايَا[1].

125. وَتُوفِي عبدُ الملكِ سَنَةَ ثَلاثَ عَشْرَةَ وَمِئَتَيْنِ.

126. وعبد اللهُ بنُ نافعِ بنِ ثابتِ بنِ الزُّبَيْرِ الزُّبَيْرِي، يُكْنَى أَبا بَكْرٍ[2]. مِن فُقهاءِ أَصحابِ مَالكٍ، قَليلُ الكلامِ في الفقهِ، حَسَنُ النَّقْلِ، مِن ضَرْبِ مُطرفِ بنِ عبد الله، إلا أنَّ مُطرِّفًا أَشَدُّ منهُ تَبَحُّرًا فِي العِلْمِ.

127. وَلعبدِ اللهِ بنِ نافعٍ هَذَا نَوَادِرُ (يَنْفَرِدُ)[3] بِهَا عنْ مَالكٍ، مِنْهَا أَنَّ الإمامَ يَقولُ: آمينَ، كَمَا يَقولُ المأمُومُ، وَوَافَقَهُ فِي الروايةِ عن مالكٍ ابنُ الْمَاجِشونَ[4]؛ وَهُو مِن مشايخِ عبدِ الملكِ بنِ حَبيبٍ، وَهُو مِن أئمةِ أَصحابِ الحديثِ الثِّقَاتِ فِي شَرْطِ الصَّحيحِ[5].

128. وَمَعْنُ بنُ عِيسى القَزَّازُ، أَبو يَحْيَى مَولى أَشْجَعَ[6]. وَهو مِن الفقهاءِ الذينَ اعْتَمَدُوا عَلَى مالكٍ، وَلَم يَتَصَدَّرْ لِلفَتْوَى عَلَى نَحوِ طريقةِ ابنِ نافعٍ الزُّبَيْرِي فِي الفِقْهِ، إِلا أَنَّه مِن أَقرانِ ابنِ وَهبٍ فِي السِّنِّ.

---

(1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص148). والمعنى أن لسان عبد الملك إذا عَيِيَ أحيى لسان ابن المعذل إذا حَيِيَ.

(2) سبق برقم: 15.

(3) في الأصل: «يفرد»، ولعل الصواب ما أثبت.

(4) النوادر والزيادات (1/ 180).

(5) قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: صدوق ليس به بأس، وقال البخاري: أحاديثه معروفة، وقال أبو حاتم: سمع من مالك أحاديث معروفة، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات. تهذيب الكمال للمزي (16/ 205).

(6) سبق برقم: 12.

129. وَرَوينا عن عليِّ بنِ (الْمَدِينِيِّ)[1] قالَ: أَخْرَجَ إِلَيْنَا مَعْنُ بنُ عيسَى أربعينَ أَلْفَ مَسْأَلَةٍ كَتَبَهَا مِمَّا سَمِعَ مَالكَ بنَ أَنسٍ[2]، فَكَانُوا يَتَعَجَّبُونَ مِن كَثْرَةِ مَا حَفِظَه مِن قَوْلِه.

130. وَروينا عنْ أَبِي مُصْعَبٍ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كانَ مَعْنُ بنُ عيسَى يَخْتَصُّ بِمالكٍ دُونَنَا، وَلَقَدْ رَأَيْتُه يَتَوَسَّدُ عَتَبَةَ البَابِ، فَلا يَلْفِظُ مَالكٌ بِشيءٍ إِلا كَتَبَه[3].

131. وَفِي بَعضِ الحكاياتِ أَنَّ مَعْنَ بنَ عِيسَى كانَ رَبِيبَ مَالكٍ، وَهُو الذِّي قَرَأَ الموَطَّأَ عَلَى مالكٍ لأَميرِ المؤمِنينَ الرَّشيدِ وَبَنيهِ[4].

132. وَإِسْماعيلُ بنُ أبي أُوَيْسٍ، يُكْنَى أَبَا عبد اللهِ[5]. مِن فُقهاءِ المدينةِ المتأَخِّرِينَ، كَثِيرُ الْمَسَائِلِ عنْ مَالكٍ، قَليلُ الشَّوَاذِّ فِيمَا يَرْوِيهِ مِنْهَا، وَلَه رَأْيٌ حَسَنٌ فِي خِلالِ مَا يَرْوِيهِ، وَهُو مِمَّنْ رَوَى عنْ مَالكٍ أَنَّ إِجْمَاعَ أَهلِ [المدينةِ][6] حُجَّةٌ، وَافَقَه عَلَى هذهِ الروايةِ عن مَالكٍ: أَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ. وَكَانَ ابنَ أُخْتِ مَالكٍ، وَصِهْرَهُ عَلَى بِنْتِه. [3/ب] وَتُوفِّيَ/ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشرينَ وَمِئَتَيْنِ.

133. وَيَحْيَى بنُ عبدِ المَلكِ الهُدَيْرِي[7]. مِن أَصحابِ مالكٍ، مِن ضُرَبَاءِ

---

(1) في الأصل: «المدني»، والصواب ما أثبت. وهو أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، ابن المديني (ت234هـ). تقريب التهذيب (ص699).

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص149).

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص148).

(4) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص148- 149).

(5) سبق برقم: 17.

(6) سقط من الأصل.

(7) سبق برقم: 16.

عبدِالملكِ، وَلَم تَكنْ لَه رِيَاسَةٌ، وَلَه رِواياتٌ عن مالكٍ نَوَادِرُ، رَوَاهَا عنهُ هَارونُ بنُ عبد اللهِ الزُّهرِي أَبُو يَحْيَى القَاضِي[1].

134. وَسعيدُ بنُ داودَ بنِ زَنْبَر. مِن أصحابِ مَالكٍ، وَلَه أَجْزاءٌ مَسَائِلُ سَمِعَهَا مِنْهُ، فيهَا مَنَاكِيرُ كَثِيرةٌ، مِنْهَا جوازُ بيعِ كَلْبِ الصَّيْدِ؛ وَهو ضَعيفٌ فِي الحديثِ عندَ أئمةِ أصحابِ الحَديثِ[2].

135. وَأَبو مُصْعَبِ الزُّهْرِي، أَحْمدُ بنُ أَبِي بكر[3]. مِن فُقهاءِ أصحابِ مَالكٍ وَنُظَرَائِه، مُتَأَخِّرٌ، عاشَ تِسْعينَ سنةً، وَتُوفي مَالكٌ وَأَبُو مُصْعَبٍ ابنُ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَهُو مِن أَعْلَمِ أَهلِ المَدينةِ (بِقَوْلِ)[4] مالكٍ وَنُظَرَائِه وَأَصْحَابِه، وَله رِوَايَاتٌ يَنفَرِدُ بِهَا عنْ مَالكٍ، وَكانَ جَسُورًا عَلَى الفَتْوَى، شَدِيدًا عَلَى المُخَالِفِينَ، لا يَمَلُّ مُنَاظَرَتَهُم.

136. سَمِعْتُ مَيْسَرَةَ بنَ مُسْلمٍ الحَضْرَمِي[5] بِقَصْرِ زِيَادٍ[6] بإفريقيةَ يَقولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعيدٍ الجَنَدِي[7] يَقولُ: سَمِعْتُ أَبَا مُصْعَبٍ الزُّهريَّ يَقولُ: يَا أَهْلَ المدينةِ لا تَزالونَ ظَاهِرِينَ عَلَى أَهْلِ العراقِ مَا (دُمْتُ)[8] لَكُم حَيًّا[9].

---

(1) سبق برقم: 36.

(2) ميزان الاعتدال (2/ 133 - 134).

(3) سبق برقم: 19.

(4) في الأصل: «يقول»، والصواب ما أثبت.

(5) هو أبو بكر ميسرة بن مسلم بن ربيعة الحضرمي القيرواني (ت373هـ). ترتيب المدارك (6/ 270-272). ووقع فيه بدل «ميسرة»: «امسرة».

(6) هذا القصر بناه أبو محمد عبد الرحيم بن عبد ربه الربعي الزاهد (ت247هـ). انظر خبر بنائه له في رياض النفوس (1/ 422). وكان ميسرة بن مسلم يحدث أصحابه تحت صومعة هذا القصر كما في رياض النفوس (1/ 422).

(7) هو أبو سعيد المفضل بن محمد بن إبراهيم الجندي (ت308هـ). لسان الميزان (8/ 140).

(8) في الأصل: «دامت»، والصواب ما أثبت.

(9) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص149).

137. وَفِيمَا رُوِّينا عنْ بَعْضِ القَرَوِيِّينَ مِن أصحابِ أبي مُصْعَبٍ قالَ: رَأيْتُ أبَا مُصْعَبٍ الزُّهْرِيَّ فقيهَ المدينةِ رَجُلا قَصِيرًا دَمِيمًا، قَذِرَ الْمَنْظَرَةِ جِدًّا، مُجْتَمِعَ الخَلْقِ، لَه لِحْيَةٌ حَقِيرةٌ، سِنَاطَ[1] العَارِضَيْنِ. هَذَا وَنَحْوُه مِن المَعْنَى. وَتُوفي أبُو مُصْعَبٍ فِي روايةِ أبِي العَرَبِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعينَ وَمِئَتَيْنِ.

باب الحكاياتِ عن الطبقة الأولى بمصر من أصحاب مالك

138. عَبْدُ الرحيمِ الإِسْكَنْدَرَانِي[2]. مِن أقْرَانِ ابنِ أبِي حَازِمٍ وَنُظَرَائِهِ، سَمِعَ مِن مَالكٍ، وَتَفَقَّهَ بِرَأْيِه فِي القَدِيمِ، وَلَه مَسَائِلُ وَقَعَتْ فِي الأَسْمعةِ مِن طريقِ ابنِ القَاسمِ عَنْهُ، وَسَمِعْتُ بَعْضَ الأئمةِ مِن أصْحَابِنَا يقولُ: كانَ عبد الرحمان بنُ القاسمِ يَأْخذُ عن عبد الرحيمِ وَنُظَرَائِه قَبْلَ أنْ يَرْحَلَ إِلى مَالكٍ.

139. وسعيد بن عبد الله المعافري[3]. هُو فِي مِثْلِ سِنِّ عَبدِ الرَّحيمِ؛ يَحْكِي عن مالكٍ فِي الأَسْمِعةِ القديمةِ مَسَائلَ، رَواهَا عنهُ ابنُ وَهْبٍ وابنُ القَاسمِ، وَأَحْسِبُ أنْ أشْهَبَ قَدْ حَكَى عَنْهُ أيْضًا.

باب الحكايات عن الطبقة الثانية بمصر من أصحاب مالك

140. عبدُ الله بنُ وَهْبٍ، يُكْنَى أبَا مُحمدٍ[4]. تَفَقَّهَ بِمالكٍ، وَعبد العَزِيزِ، وابنِ أبي

(1) السِّنَاطُ والسِّنوط من الرجال، هو الذي تكون له اللحية في الذقن ولا تكون في العارضين. انظر كتاب الجراثيم لابن قتيبة (1/ 181).

(2) سبق برقم: 20.

(3) سبق برقم: 21.

(4) سبق برقم: 22.

حَازِمٍ، وابنِ دِينارٍ، وَالمغيرةِ، والليثِ بنِ (سعدٍ)[1]، وَعبدِ الرَّحيمِ، (وَ)[2] سعيدِ بنِ عبد الله[3].

141. وَهُو مِن أئمةِ الإسْلامِ، كَبِيرٌ، وَاخْتَارَ مَذْهَبَ مَالكٍ عَلَى كَثْرَةِ مَن رَوَى عَنْهُم مِن العُلَمَاءِ.

142. فَرَوَيْنَا عن سحنونَ بنِ سعيدٍ قالَ: سَمِعْتُ ابنَ وَهْبٍ يقولُ: لَقِيتُ مِن أهْلِ العِلْمِ عَدَدًا (كَثِيرًا)[4]، فَلَوْلا أنَّ اللهَ تَعَالَى أنْقَذَنِي بِمالكٍ وَاللَّيْثِ لَضَلَلْتُ[5].

143. ثُمَّ قالَ سَحنونُ: وَأَنَا وَاللهِ صَحِبْتُ ابنَ القَاسمِ وَغَيْرَه، ثُم لَقِيتُ ابنَ وَهْبٍ، فَلَوْلا أنَّ اللهَ أنْقَذَنِي بِهِ لَضَلَلْتُ.

144. وَلابنِ وَهْبٍ اخْتِيَارَاتٌ يُخَالِفُ فيهَا مَالكًا، وَيَذْهَبُ فيهَا مَذْهَبَ غَيْرِه مِن الأئمةِ، وَهيَ قَلِيلَةٌ نَادرةٌ؛ يَرَى النِّكَاحَ جَائزًا بِدِرْهَمٍ وَاحدٍ[6]. وَمِنْهَا أنَّ مَن حَلَفَ

---

(1) في الأصل: «سعيد»، والصواب ما أثبت. وهو أبو الحارث الليث بن سعد الفَهْمِي المصري (ت175هـ). تقريب التهذيب (ص817).

(2) في الأصل: «ابن»، والصواب ما أثبت. يعني أنه سمع اللذين قبله: عبد الرحيم الإسكندراني، وسعيد المعافري.

(3) بعد هذا في الأصل ما نصه: «روينا كل ما تقدم ذكره من أوصافه، فاختصرته. وفيما أخبرني أبو الحسن ابن أبي سعادة بالمغربِ أن أباه مرض بمصر، فوجه إلى عبد الرحمان. وكان متعبدا بالإسكندرية يستدعيه ويعث إليه بحمار يركبه، فلما توسط عبد الرحمان الطريق مقبلا إلى مصر تلقاه نعي أبيه، فاسترجع ونزل عن الحمار، فقيل له: لم نزلت عن الحمار وإنما وجه به أبوك لتركبه، فقال: أبي قد مات». انتهى. ولعل الناسخ انتقل نظره، لأن هذا ورد في ترجمة عبد الرحمان بن القاسم العتقي كما سيأتي قريبا، وفيه تمام الحكاية.

(4) في الأصل: «كثرا»، والصواب ما أثبت.

(5) رواه أيضا ابن عبد البر من طريق ابن وضاح عن الحارث بن مسكين عن ابن وهب. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (ص60- 61).

(6) النوادر والزيادات (4/ 450).

بِصَدَقَةِ جَميعِ مَالهِ؛ أنَّه يُجْزيهِ مِن ذلكَ كَفَّارَةُ يَمينٍ[1]. فِي أَخواتٍ لِهَذَا تُوجَدُ فِي كُتُبِه وَالأَسْمِعَةِ عَنْهُ.

145. وَفِي رِوَايَةِ أَهْلِ المَغْرِبِ أَنَّ مَالكًا كانَ يَكْتُبُ إليهِ: إِلى أَبِي مُحمدٍ المُفْتِي عبدِ الله بنِ وَهب[2]، أَمَّا بَعْدُ، فِي رسالةٍ طَويلةٍ يَذْكُرُ فِيهَا القَدَرَ[3].

[1/4] 146. وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الأَبْهَرِي[4] يَقولُ: لَم يَكْتُبْ مَالكٌ إِلى أَحَدٍ/ مِن أَصْحَابِه بِالمُفْتِي إِلا لابْنِ وَهْبٍ.

147. وَفِي بَعْضِ الرِّوَاياتِ: قَالَ مَالكٌ: عبدُ الله بنُ وَهْبٍ إِمامٌ[5].

148. وَكانَ أَبو بَكر الأَبْهَرِي يَقولُ: ابنُ وَهْبٍ عِنْدَنَا أَوْثَقُ فِيمَا يَرْوِيهِ عن مَالكٍ مِن ابنِ القَاسِمِ. قُلْتُ لَه: مِن أَيْنَ قُلْتَه؟ قالَ: لأَنَّ مَسَائِلَ ابنِ وَهْبٍ مُؤَرَّخَةٌ فِي يوم كَذَا، في شَهْرِ كَذَا، فِي سَنَةِ كَذَا، عَلى أَلْفَاظِ مَالكٍ، وَمَسَائِلُ ابنِ القَاسِمِ عَلَى لَفْظِ ابنِ القَاسِمِ؛ قَالَ: أَلا تَرَى فِي الحكايةِ أَنَّ مَالكًا قالَ لَه يومًا وَهُو يُمْلِي عَلَيْهِ: لَو نَفَدَ قِرْطَاسُكَ يَا أَبَا مُحمدٍ لَزِدْتُكَ.

149. وَشَهِدَ لِمَا قَالَه الأَبْهَرِيُّ أَنَّ أَسَدَ بنَ الفُرَاتِ لَمَّا انْتَقَلَ عنْ مَذْهَبِ أَهْلِ العِرَاقِ إِلى مَذْهَبِ أَهلِ المدينةِ؛ قَصَدَ ابنَ وَهْبٍ، فَعَرَضَ عليهِ كُتُبَ أَبِي حَنيفَةَ المُصَنَّفَةَ عَلَى أَرَأَيْتَ أَرَأَيْتَ، فَقَالَ لَه: اجْعَلِ الأَجْوِبَةَ فِي هذهِ الكُتُبِ عَلَى مَذْهَبِ

---

(1) انظر النوادر والزيادات (4/ 35).

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص150).

(3) هي من أشهر رسائل الإمام مالك، انظر الكلام عليها في ترتيب المدارك (2/ 90- 91).

(4) هو أبو بكر محمد بن عبد الله التميمي، شيخ المدرسة المالكية بالعراق، مات سنة 375هـ له ترجمة في ترتيب المدارك (6/ 183- 192)، والفيصل في مشتبه النسبة (1/ 94).

(5) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص150).

مَالكٍ، فَقَالَ لَه ابنُ وَهْبٍ: إنَّ هَذَا مِن التَّكَلُّفِ وَالعَصَبِيَّةِ، وَلَسْتُ أتفَرَّغُ لِهَذَا، وَالذِّي سَمِعْتُ مِن مَالكٍ عِنْدِي، إنْ شِئْتَ أعْطَيْتُكَه، ثُم اصْنَعْ أنْتَ مَا بَدَا لَكَ؛ فَانْصَرَفَ عنهُ أَسَد إِلى ابنِ القَاسمِ، وَكانَ مُتَوَارِيًا فِي العبادةِ، فَعَرَضَ عليهِ مِثْلَ مَا عَرَضَ على ابنِ وَهْبٍ، فَأَجَابَه إلى ذلكَ، فَجَعَلَ الأجوبةَ عَلَى مَذهبِ مَالكٍ فِيمَا حَفِظَه، وَإخالُ وَأظُنُّ وَأحْسِبُ فِيمَا شَكَّ فيهِ، وَهَذَا رَأيِي فِيمَا لَم يَكُنْ عِنْدَه فيهِ يَقينٌ وَلا شَكٌّ. فَهِيَ الأَسَدِيَّةُ، وَلَهَا قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ.

150. وَفِيمَا روينَا أنَّه صَحِبَ ابنُ وَهبٍ مَالكًا عِشْرِينَ سَنَةً[1].

151. وَفِي رِوَايَتِنَا عن ابنِ أخِي ابنِ وَهْبٍ[2] قالَ: سَمِعْتُ عَمِّي يَقولُ: خَرَجْتُ أنَا وَابنُ القاسمِ إلى مَالكٍ بِضْعَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَكُنْتُ أنَا أسْألُه سنةً، وابنُ القاسم سَنَةً، فَمَا سَألْتُه أنَا فَهُو عِنْدَ ابنِ القَاسِمِ: سَمِعْتُ مَالكًا، وَمَا سَألَه ابنُ القاسمِ فَهُو عِنْدِي: سَمِعْتُ مَالكًا؛ إلا أنَّ ابنَ القاسمِ طَرَحَ مِن قَولِ مَالكٍ مَا خَالفَ الأُصولَ، وَتَرَكْتُهَا أنَا عَلَى حَالِهَا.

152. وَفِي تَاريخِ أَبِي العَرَبِ مِمَّا سَمِعْنَا مِن ابْنِه أبي العَبَّاسِ أنَّ ابنَ وَهْبٍ أسَنُّ مِن ابنِ القَاسِمِ بِثَلاثِ سِنِينَ، وَعَاشَ بَعْدَه خَمْسَ سِنِينَ[3]، وَكانَ سَبَبَ مَوْتِه أنَّ كِتَابَ الأَهْوَالِ[4] قُرِئَ عَلَيْهِ، فَغُشِيَ عَلَيهِ، فَلَمْ يَزَلْ مُسْتَطَارَ[5] القَلْبِ أيَامًا حَتَّى مَاتَ رَحِمَهُ اللهُ.

---

(1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص150).

(2) هو أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري، يلقب بَحْشَل، (ت264هـ). تقريب التهذيب (ص94).

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص150).

(4) من تصنيفه.

(5) استطير فلان يستطار إذا ذُعِرَ. لسان العرب، مادة: طير، (4/ 508).

153. وَعبدُ الرحمان بنُ القاسم العُتَقِي[1]. أَزْهَدُ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا فِي زَمَانِهِ بِمِصْرَ، وَأَجْسَرُهُم عَلَى فَتْوى، وَأَشَدُّهُم عَصَبِيَّةً فِي مالِكٍ؛ تَفَقَّهَ بِمَالِكٍ، وَعبدِ العَزِيزِ، والليثِ، وعبد الرَّحيم، وَسعدٍ[2]، وَنُظَرَاءِ مَالكٍ مِن المَدَنِيِّينَ.

154. وَكانَ فُتْيَاهُ عَلَى مَذْهَبِ مَالكٍ، وَعَلَيهِ كَانَ يُعَوِّلُ، وَلَم يَكنْ صَاحِبَ سُنَنٍ مِثْلَ ابنِ وَهْبٍ، وَلَكِنَّه صاحبُ رَأْيٍ وَاجْتِهَادٍ؛ صَحِبَ مَالكًا عِشْرِينَ سَنَةً.

155. وَكانَ أَوَّلَ أَمْرِه التَّبَتُّلُ فِي العِبَادَةِ، فَرَأَى فِي المنامِ كَأَنَّه أَخَذَ بَازِيًا، فَشَقَّهُ، فَأَخْرَجَ منهُ جَوْهَرَةً فَابْتَلَعَهَا، فَقَصَّهَا عَلَى زَيْدِ بنِ شُعَيْبٍ الإِسْكَنْدَرَانِيِّ[3]، فَقَالَ لَه: الْحَقْ بِمالكِ بنِ أَنَسٍ، فَإِنَّه بَازِيكَ[4].

156. وَكانَ لا يَدْخُلُ عَلَى مَالكٍ فِي السِّجْنِ فِي المِحْنَةِ مِن أَصْحَابه إِلا ابنُ القاسمِ، فَمَا أَسَرَّ إِليهِ مَالكٌ فِي تلكَ الأَيامِ عن العَامَّةِ مِن المسائلِ؛ وَضَعَه فِي كِتَابٍ، وَسَمَّاه كتابَ السِّرِّ[5]، مِن أَجْلِ أَنَّه انفَرَدَ بِهِ دونَ أَصحابِ مَالكٍ.

---

(1) سبق برقم: 23.

(2) يعني سعيد بن عبد الله المعافري، وقد سبق التنبيه على الخلاف في اسمه.

(3) هو أبو عبد الملك زيد بن شعيب المعافري الإسكندراني. توفي بعد 180هـ. ترتيب المدارك (3/ 58- 59).

(4) ذكره عياض في ترتيب المدارك (2/ 156).

(5) اختلف في صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام مالك. قال الخليلي: «يُرْوَى عن عبد الرحمن بن القاسم العتقي عن مالك بن أنس كتاب السر لمالك، والحفاظ قالوا: لا يصح عن عبد الرحمن أنه روى ذلك، لأن فيه أشياء ينزه مالك عنها». الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1/ 405- 406). وذكره القاضي عياض قائلا: «وقد نسب إلى مالك أيضاً كتاب يسمى كتاب السر، من رواية ابن القاسم عنه»، ثم ساق سنده إليه. ترتيب المدارك (2/ 94). وقال القرطبي: «وحكي ذلك عن مالك في كتاب له يسمى كتاب السر. وحذاق أصحاب مالك ومشايخهم ينكرون ذلك الكتاب، ومالك أجل من أن يكون له كتاب سر» . الجامع لأحكام القرآن (4/ 8). وقال القرافي: «وهذا القول إنما ينسب إليه في

=

157. روينا كلَّ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُه مِن أوصافِه، فَاخْتَصَرْتُه.

158. وَفِيمَا أَخْبَرَنِي أَبُو الحسن بنُ أَبِي سَعَادَةَ[1] بِالْمَغْرِبِ أنَّ أَبَاه[2] مَرِضَ بِمِصْرَ، فَوَجَّهَ إِلى عبد الرحمانِ، وَكانَ مُتَعَبِّدًا بِالإِسْكَنْدَرِيَّةِ يَسْتَدْعيه، وَبَعَثَ إِليهِ بحمارٍ يَرْكَبُه، فَلَمَّا تَوَسَّطَ عبدُ الرَّحْمانِ الطريقَ مُقْبِلا إِلى مِصْرَ؛ تَلَقَّاهُ نَعْيُ أَبِيهِ، فَاسْتَرْجَعَ، وَنَزَلَ عن الحمارِ، فَقِيلَ لَه: لِمَ نَزَلْتَ عن الحمارِ، وَإِنَّمَا وَجَّهَ بِهِ أَبوكَ لِتَرْكَبَه؟ فَقالَ: أَبِي قَد مَاتَ، وَالحمارُ اليومَ مَالُ الوارثِ، فَلا أَرْكَبُه، فَاستَدَلُّوا بِهَذَا عَلَى وَرَعِ ابنِ القَاسِمِ.

كتاب السر الذي بعثه إلى الرشيد. والأصحاب ينكرونه». الذخيرة (1/ 323). وقال ابن حجر: «وكتاب السر وقفت عليه في كراسة لطيفة مِن رواية الحارث بن مسكين عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك، وهو يشتمل على نوادر من المسائل، وفيها كثير مما يتعلق بالخلفاء، ولأجل هذا سمي كتاب السر» . التلخيص الحبير (3/ 374). وقال الشيخ خليل: «كتاب السر، ينسب لمالك أنه كتبه إلى هارون الرشيد، رخص له فيه أشياء». التوضيح (1/ 230)، ثم نقل عن القاضي عبد الوهاب البغدادي قولَه: وكان أبو بكر الأبهري وغيره ينكره، ويقول: كان مالك أتقى الناس لله أن يسامح بدينه أحدا أو يراعيه، وقد نظرت في هذا الكتاب فوجدته ينقض بعضه بعضا، ولو سمع مالك من يتكلم بما فيه؛ لأوجعه ضربا. وقد سئل ابن القاسم عنه، فقال: لا يُعْرَف لمالك كتاب سر». التوضيح (1/ 231). وقال الحطاب: «أما كتاب السر فمنكر». ثم نقل عن ابن فرحون قوله: «وقفت عليه، فيه مِن الغض من الصحابة، والقدح في دينهم، خصوصا عثمان رضي الله تعالى عنه، ومن الحط على العلماء، والقدح فيهم، ونسبتهم إلى قلة الدين، مع إجماع أهل العلم على فضلهم، خصوصا أشهب؛ ما لا أستبيح ذكره. وورع مالك ودينُه ينافي ما اشتمل عليه كتاب السر. وهو جزء لطيف نحو ثلاثين ورقة». مواهب الجليل (5/ 24). قلت: والظاهر أن أصل الكتاب ثابت النسبة إلى الإمام مالك كما ذكر المؤلف هنا، وما فيه مما أنكره العلماء يحتمل أن يكون من الزيادات. أو يكون المنكَر كتابَ السر الذي بعثه مالك إلى هارون الرشيد، ولعله رسالتُه المشهورة إليه ووزيره السابق يحيى بن خالد البرْمكي. وسيأتي في ذكر فهرسة الكتب ذكر من أنكرها من العلماء.

(1) لم أظفر له بترجمة.

(2) يعني القاسم بن خالد بن جنادة، والد عبد الرحمان العتقي.

159. وَفِي رِوايةٍ سحنونَ قالَ: لَمَّا احْتَاجَ النَّاسُ إلى ابنِ القَاسِمِ؛ تَصَدَّرَ لِلفَتْوَى وَالدِّرَاسَةِ بَعْدَ العبادةِ وَالتَّبَتُّلِ عنِ النَّاسِ، وَرُبَّمَا رَأَيْتَه يَعْتَرِيهِ الزَّهْوُ مِن جِهَةِ حِفْظِه، وَكانَ الناسُ بِهِ مُعْجَبِينَ.

160. وَسَمِعْتُ هذهِ الحكايةَ مِن عَلِيٍّ الوَرَّاقِ[1] بِصِقِلية - وَكانَ فَقِيهًا صَالِحًا - بِإسنادٍ ذَكَرَه.

161. وَسَمِعْتُ عَلِيًّا الورَّاقَ يَقولُ: سَمِعْتُ زِيادةَ اللهِ بنَ أَحْمدَ الْمَرْثَدِي[2] يقولُ: سَمعتُ سليمانَ بنَ سالم[3] يَقولُ: سَمعتُ سحنونَ بنَ سعيدٍ يَقولُ: سُئِلَ ابنُ القاسمِ بالإسكندريةِ وَأَنَا حَاضِرٌ عن مَسْأَلَةٍ مِن مسَائلِ العِينَةِ وَالآجَالِ فِي السَّلَمِ، فَلَم يَتَيَقَّن الجوابَ فِيهَا، فَطَفِقَ النَّاسُ يقولونَ: قَد نَسِيَ ابنُ القاسمِ الفِقْهَ، وَقَد انْحَطَّ حِفْظُه، [٤/ب] فَغَضِبَ/ ابنُ القاسمِ، فَوَضَعَ كِتَابَيِ الآجَالِ، وَهُمَا المسائلُ المعروفةُ بِالإسْكَنْدَرَانِيَّةِ[4]، لأنَّهُ أَلَّفَهَا بِالإسْكَنْدَرِيةِ، وَهيَ مَسَائِلُ عَوِيصَةُ التَّفْرِيعِ، غَامِضَةُ الْمَخْرَجِ كَالسِّحْرِ، يَصْنَعُ البَابَ مِن أولِه إلى آخِرِه عَلَى الجوازِ، لِمَعْنًى يَعْتَرِيهِ، فَإذَا فَرَغَ مِن ذلكَ البابِ؛ وَضَعَ تلكَ المسائلَ فِي بابٍ آخَرَ عَلَى تلكِ الألفاظِ، عَلَى غَيْرِ الجوازِ، لِمَعْنًى آخَرَ يَعْتَرِيهِ، فَيَدْمُرُ عَلَى البابِ الأوَّلِ كُلِّه، هَكَذَا الكتابانِ جَمِيعًا.

وَمَسَائِلُ كثيرةٌ لا تَكَادُ الأفْهَامُ تَضْبِطُ دَقَائِقَ مَعَانِيهَا فِي التَّفْرِيعِ عَلَى مَذَاهِبِ مَالِكٍ.

---

(1) لم أظفر له بترجمة.

(2) كذا في الأصل، ولم أجد له بترجمة.

(3) سبق برقم: 62.

(4) ذكر القاضي عياض من تصانيفه كتاب المسائل في بيوع الآجال. ترتيب المدارك (3/ 251)، ولم يفصل هذا التفصيل.

162. قالَ سحنونُ: فكَتَبْتُهَا، وَقرأتُهَا عليهِ، وَسَألتُه عن مُشْكِلِ مَعَانِيهَا حَتَّى فَهِمْتُهَا، فَقالَ: كَيْفَ يَرَى أَهْلُ الإِسْكندريةِ خطَّ ابنِ القاسمِ؟ كَأنَّه يُعْجَبُ بِهَا، ثُمَّ قالَ لِي بَعْدَ أيَّامٍ: يَا أَبَا سَعيدٍ، كَيْفَ تَرَى هذِهِ الإِسْكَنْدَرَانيةِ؟ إنَّ اللهَ لا يُبَارِكُ فِيهَا، فَإنِّي وَضَعْتُهَا مُنَافَسَةً وَمُبَاهَاةً، وَلَم أُرِدْ بِهَا وَجْهَ اللهِ، قالَ سحنونُ: فَمَا رَأيتُ أَحَدًا كَتَبَهَا عَنِّي فَانْتَفَعَ بِهَا، وَلا اسْتَفْسَرَنِي أحَدٌ مُشْكِلَ دَقَائِقِهَا، فَعَلِمْتُ أنَّه قالَ الحَقَّ، وَأنَّه كانَ يَنْظُرُ بِنُورِ اللهِ.

163. وَفِي الروايةِ عن سحنونَ أنَّ ابنَ القاسمِ قالَ لِمالكٍ: يَا أَبَا عبدِ اللهِ، أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ أَهْلَ مِصْرَ أعلمُ الناسِ بِالبيوعِ، يَعْنِي نَفْسَه. قالَ لَه مَالكٌ: وَمِن أَيْنَ تَعَلَّمُوهَا؟ قالَ: مِنكَ يَا أَبَا عبدِ الله، فَقالَ مَالكٌ: مَا أَعْلَمُهَا أنَا، فَكيفَ يَعْلَمُهَا أَهلُ مِصْرَ[1].

164. وَعاشَ ابنُ القاسمِ بعدَ مالكٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً أو نَحْوَهَا فِي روايةِ أَبِي العَرَبِ الحافظِ بِالقَيْرَوَانِ.

165. وأشهب بن عبد العزيز[2]. كانَ أَفْهَمَ الفقهاءِ بِمِصْرَ، عَلَى نَمَطِ ابنِ نافعٍ الصَّائغِ، وَمحمدِ بنِ مَسْلَمَةَ، وَعبدِ الملكِ، تَفَقَّهَ بِمالكٍ، وَبِالْمَدَنِيِّينَ، وَالمِصْرِيِّينَ؛ وَرُبَّمَا فَضَّلَ رَأْيَ المغيرةِ وابنِ أَبِي حَازمٍ فِي بعضِ الْمَسَائلِ عَلَى رَأيِ مالكٍ، وَكانَ شَرِيكَ (ابْنِ)[3] نَافِعٍ فِي السَّمَاعِ مِن مَالكٍ[4]، فَوَقَعَتْ أَسْمِعَتُهُمَا فِي مَوضعٍ وَاحِدٍ مِن طَرِيقِ سحنونَ عَنْهُمَا.

---

(1) عزاه ابن عبد البر إلى تخريج أبي بشر الدولابي بإسناده عن مالك. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (ص102).

(2) سبق برقم: 24.

(3) في الأصل: «ابن».

(4) ولهذا أطلق عليهما في المذهب: القرينان.

166. وَفِيمَا روينا أَنَّ الشَّافعيَّ قالَ: مَا رَأَيْتُ أَفْقَهَ مِن أَشْهَبَ لولا طَيْشٌ فيهِ(1).

167. وَفِي روايةٍ أُخرَى أَنَّ أَشْهَبَ أَدْخَلَ الشَّافعيَّ فِي كتابِ الْمُكَاتَبِ عَلَى طريقِ الْمُذاكرةِ، فَلَجَّجَ(2) بِهِ إِلى غَامِضِ التَّفْريعِ عَلَى أُصولِ مَالكٍ؛ فَبُهِتَ الشَّافعيُّ.

168. وَفِي روايةِ أهلِ الْمَغْرِبِ أَنَّ الْمُنَافَسَةَ لَم تَزَلْ بِمِصْرَ بَيْنَ أَشْهَبَ وابنِ القَاسمِ، وَأَنَّ الرياسةَ صَارَتْ إِلى أَشْهَبَ بَعْدَ ابنِ القَاسِمِ(3).

169. وَسَمِعْتُ أَبَا الطَّاهِرِ أَحْمَدَ بنَ عَامِرِ بنِ الحَجَّاجِ الْمَالكي(4) يقولُ: سَمِعْتُ ابنَ العَسَّالِ(5) بِالقَيْرَوَانِ يَقولُ: سَمعتُ عيسَى بنَ مِسْكينٍ القَاضِي يقولُ: سُئِلَ سحنونُ عن أشهبَ وابنِ القَاسِمِ، أَيُّهُمَا كانَ أَفْقَهَ؟ فَقَالَ: كَانَا عَالِمَيْنِ، وَلكنْ رُبَّمَا وُفِّقَ هَذَا وَخُذِلَ ذلكَ، وَرُبَّمَا وُفِّقَ ذلكَ وَخُذِلَ هَذَا(6).

170. وَفِيمَا أَخْبَرَنَا زِيادٌ بِإِسْنَادِهِ عن سحنونَ قَالَ: كَانَ أَشْهَبُ وَابْنُ القَاسِمِ كَفَرَسَيْ رِهَانٍ(7).

171. وَأَخْبَرَنَا تَمِيمٌ عن أبيهِ فِي رِوَايَتِه عن سحنونَ قالَ: حَضَرْتُ أَشْهَبَ، فَسُئِلَ عن مَسْأَلَةٍ، فَأَجابَ فِيهَا، فَعُرِضَ الجوابُ عَلَى ابنِ القَاسِمِ، فَقَالَ: أَخْطَأَ أَشْهَبُ، أَنَا

---

(1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص150).

(2) يعني خاض به اللجة. لسان العرب، مادة: لجج (2/ 353).

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص150).

(4) لم أجد له ترجمة.

(5) هو أبو عبد الله محمد بن مسرور العسال، مات سنة 346هـ وهو ابن 96 سنة. معالم الإيمان (3/ 59- 60).

(6) ذكره بمعناه عياض في ترتيب المدارك (3/ 263).

(7) ذكره عياض في ترتيب المدارك (3/ 263).

سَمِعْتُ فِيهَا مِن مَالِكٍ كَذَا وَكَذَا، خِلافَ قَولِ أَشْهَبَ؛ فَبَلَغَ ذَلكَ أَشْهَبَ، فَحَضَرَ مَجْلِسَ ابنِ القَاسمِ بِالجامعِ العَتيقِ، فَقالَ لَه: مَا أَنكَرْتَ مِن جَوَابِي؟ وَهذِهِ رِوَايَتِي بِذلكَ عن مَالكٍ، وَحَلَفَ بِالْمَشْيِ إِلى مَكَّةَ لَقَد سَمِعَه مِن مَالِكٍ، فَحَلَفَ ابنُ القَاسمِ بِالْمَشْيِ إِلى مَكَّةَ لَقَد سَمِعَ فِيهَا مِن مَالِكٍ خِلافَ قَولِ أَشْهَب، وَغَضِبَ فَقَامَ إِلى ابنِ وَهْبٍ، فَاتَّبَعَه أَشْهَبُ، فَقَصَّا عليْهِ الْمَسْأَلَةَ وَاخْتِلافَ رِوَايَتَيهِمَا، وَالجَوَابَ عن مَالِكٍ، فَضَحِكَ ابنُ وَهْبٍ، وَقالَ: لا بَأْسَ عَلَيكُمَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ مِن مَالِكٍ فِيهَا خِلافَ مَا قُلْتُمَا جَمِيعًا. قالَ: فَسُقِطَ فِي أَيْدِيهِمَا، لِعِلْمِهِمَا بِثِقَةِ ابنِ وَهْبٍ وَصِدْقِهِ؛ فَلَقَدْ حَجَّ ابنُ القاسِمِ مِن أَجْلِ يَمِينِه، وَحَجَجْتُ مَعَهُ، وَقَالَ لِي: أَمَا إِنِّي[ ][1] مُتَيَقِّنٌ لِمَا حَلَفْتُ عليْهِ، وَلكِنِّي حَجَجْتُ لِيَكونَ أَبْرَأَ لِضَمِيرِي. هَذَا وَنَحْوُه مِن مَعْنَى الحِكَايَةِ.

172. وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي زَيْدٍ[2] الْمَالكيَّ بِالقَيْرَوَانِ يَقولُ فِي رِوَايَتِه عنْ أَشْهَبَ قالَ: كُنَّا نَسْمَعُ الكَلِمَةَ مِن مَالِكٍ، فَنَخْرُجُ عنهُ جَمِيعًا، ثُم نَتَكَلَّمُ عليْهَا، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا يَقولُ: إِنَّمَا أَرَادَ مَعْنَى كَذَا، خِلافَ مَا يَقولُ صَاحِبُه، فَيُفَرِّقُ عَلَى ذَلكَ، فَإِذَا هِيَ قَد صَارَتْ رِوَايَتَينِ، وَثَلاثًا، وَأَكْثَرَ مِن ذلكَ.

173. وَفِيمَا أَفَادَنِي مَنْصُورُ بنُ عَلِيِّ بنِ بَيانٍ الكَعْبِي[3] بِسِجِسْتَانَ، بِخَطِّ أَبِي يَعقوبَ الْمُقْرِئِ[4] إمامِ الصدقة[5] - وَهُم فِرْقَةٌ مِن فِرَقِ أَصْحَابِ الحديثِ، مِثْلِ الحَنْبَلِيَّةِ بِبَغْدَادَ - قالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ أَحْمدَ بنَ عبد اللهِ بنِ عبد الرحيم البَرْقِي[6]

---

(1) كلمةٌ فِي الأَصْلِ، لَم يَتَبَيَّنْ لِي وَجْهُ قِرَاءَتِهَا.

(2) هو الإمام المشهور أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت386هـ).

(3) لم أجد له ترجمة.

(4) لم أتبين من هو.

(5) كذا في الأصل، ولم أجد فرقة بهذا الاسم ضمن الفرق المنسوبة إلى الإسلام.

(6) من أهل مصر، مات سنة 270هـ. تذكرة الحفاظ (2/ 135).

[٥/أ] يقولُ: قالَ أشهبُ: رُبَّمَا نَظَرْتُ فِي المسألةِ/ مِن قولِ مَالكٍ، فَنَحْتَجُّ عليهَا، لا شَكَّ فِي أَنَّا قَد أَصبْنَا فِيهَا قَوْلَ مَالكٍ، ثُم نَلْقَاهُ بِهَا، فَنَسْأَلُهُ عَنْهَا، وَنَحْتَجُّ لِمَا قُلْنَا. فَيَقُولُ فِيهَا مَالكٌ خِلافَ مَا قُلْنَا، وَيُبْطِلُ حُجَّتَنَا، فَكَأَنَّا صِبْيَانٌ عِنْدَ مُعَلِّمٍ.

174. وَفِي بَعْضِ الرِوَايَاتِ أَنَّ أَشهَبَ كانَ عَوِيصَ السُّؤَالِ، فَكانَ ذلكَ يَشْتَدُّ عَلَى مَالكٍ، وَكانَ يَغْشَاهُ فِي الخَلَوَاتِ، فَرُبَّمَا حَجَبَهُ مَالكٌ، يَقولُ لِحَاجِبِه: مَن بِالبَابِ؟ فَيَقُولُ له: ذلكَ المِصْرِيُّ، فيقولُ: الأَبْلَقُ الخَبِيثُ[1] أَشْهَبُ، لا تَأْذَنْ لَه.

175. وَتُوفِي أَشْهَبُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِئَتَيْنِ. وَفِيهَا مَاتَ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

176. وعبدُ الله بنُ عبد الحَكَمِ[2].

177. أَخبَرَنَا عليُّ بنُ أحمد[3] بِأَطْرَابُلس الْمَغْرِبِ قالَ: حدثنا صَالِحُ بنُ أحمدَ بنِ عبد الله بنِ صالح العِجْلِي[4] قالَ: سَمِعْتُ أَبِي أَحْمَدَ بنَ عبد الله[5] يقولُ[6]: عبد اللهُ بنُ عبد الحَكَمِ ثِقَةٌ، مَا رَأَيْتُ بِمِصْرَ أَعْقَلَ منهُ، وَمِن ابنِ أَبِي مَرْيَم[7].

---

(1) كذا، وهذا يخالف ما كان عليه الإمام مالك من الزهد والورع.

(2) سبق برقم: 25.

(3) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن زكريا بن الخصيب الهاشمي الطرابلسي (ت370هـ). ترتيب المدارك (6/ 274- 275).

(4) أبو مسلم الكوفي، مات سنة 322هـ. تاريخ الإسلام (24/ 107).

(5) أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، مات سنة 261هـ. تاريخ مدينة السلام (5/ 349- 352).

(6) معرفة الثقات للعجلي (1/ 396).

(7) هو أبو محمد سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي المصري، مات سنة 224هـ. تقريب التهذيب (ص375).

178. وَفِي روايةِ أَصْحَابِنَا بِالمغربِ أَنَّ ابنَ عبد الحكمِ أَعْلَمُ أصحابِ مالكٍ بِمُخْتَلِفِ قَوْلِه، وقولِ أصحابِه، وكانتْ إليهِ الرِّيَاسَةُ بعد أَشْهَبَ[1]، وَكَانَتْ لَه مُروءةٌ وَيَسَارٌ، وَيُعَدُّ مِن الحُكَمَاءِ.

179. وَفِي الروايةِ أَنَّ المأمونَ وَصَلَ عبدَ الله بنَ عبد الحكمِ بِمَا يَزِيدُ عَلَى مِئَتَيْ أَلفِ دينارٍ.

180. وكانَ ابنُ عبد الحكم مَحْسُودًا فِي زَمَانِه عَلَى النِّعْمَةِ وَالرياسةِ؛ فَفِي رِوَايَتِنَا عن أحمدَ بنِ عبد الله بنِ صالح قالَ: رُبَّمَا (كُنْتُ)[2] عندَ ابنِ عبدِ الحَكَمِ، فَيَمُرُّ بِنَا ابنُ بُكَيْرٍ[3]، فيَقولُ: ابنُ عَبدِ الحَكَمِ: شَيْخُنَا ابنُ بكير، وَمُحَدِّثُ بَلَدِنَا. قالَ: وَرُبَّمَا كُنْتُ عندَ ابنِ بُكير، فَيَمُرُّ بِنَا ابنُ عبد الحَكَمِ، فيَقولُ ابنُ بُكَيْرٍ: ابنُ عبد الحَكَمِ فِي دَارِه خِنْزِيرَةٌ يَرْضَعُهَا، وذلك أَنَّه كانَ سَمِينًا جَسِيمًا. قالَ أحمدُ: فَكُنْتُ أَقولُ: أشهدُ باللهِ إِنَّه لَخَيْرٌ مِنْكَ، هُو يُثْنِي عليكَ بِثَنَاءٍ جَمِيلٍ، وَأَنْتَ تُثْنِي عليهِ بِثناءٍ قَبيحٍ. هَذَا وَنَحْوُه مِن مَعْنَى الحكايةِ[4].

181. وَعَمْرو بنُ أَبِي سَلَمَةَ التِّنِّيسِي[5]. أَحَدُ أَئِمَّةِ أَصْحَابِ الحديثِ، مِن نَمَطِ ابنِ وَهْبٍ؛ يَخْتَارُ مِن قَوْلِ مالكٍ وَالأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ بنِ سَعدٍ. وَيُعَوِّلُ فِي أَكْثَرِ قَوْلِه عَلَى مَالكٍ.

---

(1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص151).

(2) في الأصل: «كانت»، والصواب المثبت.

(3) هو أبو زكريا يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولاهم المصري، مات سنة 231هـ تقريب التهذيب (ص1059).

(4) معرفة الثقات للعجلي (2/ 44- 45).

(5) سبق برقم: 26.

182. وَلَه ثَلاثةُ أجزاءِ سُؤَالاتٍ سَأَلَ عَنْهَا (مَالكًا)[1]، نَوَازِلُ كُلُّها، بِألْفَاظِ مَالِكٍ، مَا رَأَيْتُ كَلامًا أَشْبَهَ بِأَلْفَاظِ مَالكٍ مِنْهَا، رَوَاهَا عنهُ أَحْمَدُ بنُ عبد الله البَرْقِي[2].

183. وَفِي رِوَايَتِنَا مِن طَرِيقِ أَبِي محمدِ بنِ رَشِيق (الْمُعَدِّل)[3] بِمِصْرَ بإسناده، فَقَالَ: قالَ عَمْرو بنُ أَبِي سَلَمَةَ: مَا قَرَأْتُ كِتَابَ الجَامِعِ مِن مُوطَّإ مَالكٍ إلا أَتَانِي آتٍ فِي مَنَامِي، فَقَالَ لِي: هَذَا حَدِيثُ رَسُولِ اللهِ حَقًّا[4].

184. وَرَوَيْنَا أَنَّ عَمْرو بنَ أَبِي سَلَمَةَ كَلَّمَ مَالِكًا فِي مَسْأَلَةِ الدُّيونِ، وَمَا يَقولُ النَّاسُ عنهُ فِيهَا؛ فَقَالَ لَه مَالِكٌ: مَا أَصْنَعُ بِهِم، إِنَّهُم يَكْذِبُونَ عَلَيَّ.

185. وَيوسفُ بنُ عمرو[5]. سَمِعَ مِن مَالِكٍ، وَهُو مِن أَقْرَانِ ابنِ عَبْدِ الحَكَمِ، وَلَم تَكُنْ لَه رِيَاسَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَلا كُتُبٌ مُصَنَّفَةٌ عَلَى نَحْوِ طَرِيقَةِ ابنِ وَهْبٍ؛ وَبِابْنِ وَهْبٍ تَفَقَّهَ، سَمِعَ منهُ مُؤَرَّخَاتِه؛ وَمِنْهُ سَمِعَ الحارثُ بنُ مِسْكِين مُؤَرَّخَاتِ ابنِ وَهْبٍ إلا اليَسِيرَ مِنْهَا، فَإِنَّه سَمِعَهَا بِنَفْسِه من ابنِ وَهْبٍ.

186. وَزَكرياءُ بنُ يَحْيَى، أَبُو يَحْيَى الوَقَّارُ[6]. مِن أَقْرَانِ ابنِ عَبْدِ الحَكَمِ، وَكَانَ مِن الفُقَهَاءِ عَلَى مِثْلِ طَرِيقَةِ ابنِ وَهْبٍ، وَكَانَ يَغْلُو فِي حُبِّ الْمَدِينَةِ؛ وَيُقَالُ: إِنَّ محمدًا ابْنَه[7] إِنَّمَا صَنَّفَ مُخْتَصَرَاتِه عَلَى رَأْيِ أبيهِ أَبِي يَحْيَى.

---

(1) في الأصل: «مالك».

(2) تقدمت ترجمته.

(3) في الأصل: «المعذل»، وهو أبو محمد الحسن بن رشيق العسكري المصري المعدل (ت370هـ). «تذكرة الحفاظ» (3/ 159 - 160).

(4) رواه ابن عبد البر من طريق ابن رشيق في التمهيد (1/ 77).

(5) سبق برقم: 28.

(6) سبق برقم: 27.

(7) سبق برقم: 47.

187. وَكانَ أَبُو يَحْيَى يَغْلُو فِي مالكٍ، وَيَحْمِلُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ[1]، وَيَقولُ: مَا مِثْلُه وَأَبِي حَنِيفةَ إلا كَمَا قالَ جَرِيرٌ: [الوافر]

يَعُـدُّ النَّاسِـبُونَ إِلَـى مَعَـدٍّ[2] بُيُـوتَ المَجْـدِ أَرْبَعَـةً كِبَـارَا
يَعُـدُّونَ الرِّبَـابَ وآلَ سَـعْدٍ وتيمًـا ثُـمَّ حَنْظَلَـةَ الخِيَـارَا
وَيَـذْهَبُ بَيْنَهَـا المَرئِـيُّ[3] لَغْـواً كَمَـا أُلْغِيَـتَ فِي الدِّيَةِ الحُـوَارَا[4]

باب الحكاياتِ عن الطبقةِ الأولى مِن أصحابِ مالكٍ بإفريقيةَ

188. عبدُ الله بنُ عُمَرَ بنِ غَانِمٍ القَاضِي[5]. سَمِعَ مِن مَالكٍ فِي القَدِيمِ، وَتَفَقَّهَ عَلَى رَأْيِهِ، وَهُو مِن أَقْرانِ ابنِ دينارٍ، وابنِ أَبِي حَازِمٍ، وَالْمُغِيرةِ[6].

189. وَكَـانَ يُكَاتِـبُ مَالِكًـا مِـن إِفْرِيقيَـةَ، فَتَـصْدُرُ الأجوبـةُ إليـهِ مِـن مالـكٍ فِـي المشْكِلاتِ عَلَى يَدَيْ عُثْمَانَ بنِ عِيسَى بنِ كِنَانَةَ[7]. وَكَانَتْ بَيْنَهُمَا مَوَدَّةٌ مُتَأَكِّدَةٌ.

190. وَكانَ وَفَاةُ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ بنِ غانِمٍ بَعْدَ مَالكٍ إِلى سَنَتَيْنِ.

---

(1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص151).

(2) في بعض المصادر: يعد الناسبون بني تميم.

(3) يعني هشام بن قيس المرئي. انظر لسان العرب، مادة: لغا (15/ 250).

(4) الإنباه على قبائل الرواة لابن عبد البر (ص77). والحُوَارُ ولد الناقة من حين يوضع إلى أن يفطم. لسان العرب، مادة: حور (4/ 217).

(5) سبق برقم: 29.

(6) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص151).

(7) قال أبو العرب: «وكان يكتب إلى ابن كنانة، فيسأل له مالكا عن أحكامه». طبقات علماء إفريقية (ص43).

191. وَعَلِيُّ بنُ زيادٍ التُّونُسِي(1). فَقيهُ المَغرِبِ، سَمِعَ مِن مَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَقْرَانِهِمَا، وَكانَ فِقْهُه عَلَى قَوْلِ مَالكٍ، مِن طَبَقَةِ ابنِ أَبِي حَازمٍ وَنُظَرَائِه.

192. وَهُو أَصْلٌ مِن أُصولِ أَهْلِ الْمَدينةِ، وَلَهُ نَوَادِرُ مِن قَولِ مَالكٍ القَديمِ؛ مِنهَا أنَّه رَوَى عَنهُ فِي الذي يَنسَى/ لُمْعَةً مِن جَسَدِه فِي الطَّهَارَةِ حَتَّى يَجِفَّ وُضُوؤُه؛ أَنَّه يُعِيدُ [5/ب] الطَّهَارَةَ مِن أَوَّلِهَا، وَهَذَا نَادِرٌ عنْ أُصولِ مَالكٍ(2).

193. وَتُوفِّيَ بَعْدَ مَالكٍ إِلى خَمسِ سِنِينَ.

194. وَأَمَّا عَلِيُّ بنُ زيادٍ الإِسكَنْدَرَانِي، المَعْرُوفُ بِالْمُحْتَسِبِ(3)؛ فَلَيْسَ مِن الفُقهاءِ، وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكونَ صَاحِبَ حَدِيثٍ وَعِبَادَةٍ.

195. وابنُ أشرس التُّونسي(4). وَهُو فِي مِثْلِ سِنِّ عَلِيِّ بنِ زِيَادٍ، لَه مَسَائِلُ عن مالكٍ فِي الأَسْمِعَةِ الْمُسْتَخْرَجَةِ، وَأَحسِبُ أَنَّ اسْمَه عَبْدُ الله، وَلا عِلْمَ لِي بِوَقْتِ مَوْتِه، وَهُو فِي عِدَادِ الفُقهاءِ مِن أَهْلِ الْمَغرِبِ.

باب الحكاياتِ عن الطبقةِ الأولى من أصحابِ مالكٍ بالأندلس

196. زِيَادُ بنُ عبدِ الرَّحمانِ، يُلَقَّبُ بِشَبْطُونَ(5). رَحَلَ إِلى مَالكٍ فَأَقامَ عِندَه مَا شاءَ الله، وَكانَ أَهلُ المدينةِ يُسَمُّونَه فَقيهَ أَهْلِ الأَندلسِ(6).

---

(1) سبق برقم: 30.

(2) انظر النوادر والزيادات (1/ 43).

(3) ترتيب المدارك (3/ 290)، وأرخ وفاته الذهبي بسنة 193هـ كما في تاريخ الإسلام (13/ 311).

(4) سبق برقم: 31.

(5) سبق برقم: 32.

(6) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص152).

197. وَله أسْوِلَةٌ نَوادِرُ سَأَلَ عَنْهَا مَالكًا؛ مِنْهَا أَنَّ تَمِيمًا أَخْبَرَنَا عن ابنِ سَلَمَةَ[1] يَذْكُرُ أَنَّ زِيَادًا قالَ: سَأَلْتُ مَالِكًا عن أفعَالِ السَّفيهِ، أَمَاضيةٌ هيَ امْ مَرْدُودَةٌ؟ فقالَ لِي مَالكٌ: أفعَالُه مَاضيةٌ حَتَّى يُحْجَرَ عليهِ. قالَ زِيادٌ: فَقُلْتُ لَه: فَإِنَّ عِنْدَنَا بِالأَنْدَلُسِ سَفِيهًا يَشُقُّ لأَصْحَابِه مَآزِرَ الخَزِّ وَالدِّيبَاجِ النَّفِيسِ لِلْحَمَّامِ، وَإِذَا رَكِبَ كَسَرَ عَلَى نَاصيةِ فَرَسِه قَوَارِيرَ البَانِ[2] وَالطِّيبِ مِمَّا لَه ثَمَنٌ رَفِيعٌ، وَيُهْدِي إليهِ الرَّجُلُ كَلْبًا؛ فَيُثِيبُه عليهِ بِالضَّيْعَةِ النَّفِيسَةِ تُسَاوِي الآلافَ مِن الدَّنَانيرِ. قالَ: فَضَحِكَ مَالكٌ، فَلَمَّا كانَ فِي العامِ القَابِلِ سَأَلْتُ مَالِكًا عنْ أفعالِ السَّفيهِ؟ فَقالَ: أفعَالُه مَاضيةٌ حَتَّى يُحْجَرَ عليهِ. قُلتُ لَه: يَا أَبَا عبدِ اللهِ، وإنْ تَفَاقَمَ سَفَهُهُ، وَأَجْحَفَ بِالمالِ؟ قالَ: نَعَمْ، وإنْ بَلَغَ سَفَهُه مَبْلَغَ سَفِيهِكِم الذِّي ذَكَرْتَ عَامَ أَوَّلٍ[3].

198. وَفِي هذهِ المسألةِ عن مالكٍ اخْتِلافٌ عَلَى ثَلاثِ رِواياتٍ[4]، هَذِهِ إِحْدَاهَا. وَالثانيةُ أَنَّه إِذَا كانَ مَا أَعْطَاهُ السَّفِيهُ مِن مَالِه شَيئًا خَارِجًا عن العُرْفِ خُرُوجًا مُتَفَاوِتًا يُجْحِفُ بِالمالِ؛ فَإِنَّه مَرْدودٌ، وَهُو مَذْهَبُ ابن القاسمِ. وَالثَّالثةُ أَنَّه إذَا لَم يَزَلْ سَفِيهًا مُذْ كانَ، فَلَمْ يَكُن له رُشْدٌ يَوْمًا مَا؛ فَإِنَّ فِعْلَه مَرْدودٌ فِيمَا قَلَّ وَكَثُرَ، لأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَم يَزَلْ سَفِيهًا، فَكَانَ بِمَنْزِلةِ الصَّغيرِ فِي رَدِّ أَحْكَامِه فِي مَالِهِ، فِي القليلِ والكثيرِ؛ لأَنَّ فِعْلَه غَيْرُ جَائزٍ. وَأَمَّا إِذَا عُرِفَ رُشْدُه مُدَّةً مِن دَهْرِه، فَأَطْلَقَتْ يَدُه فِي مَالِه، ثُم ضَيَّعَه، فَأَتْلَفَ المالَ، فَظَهَرَ سَفَهُه؛ فَإِنَّ ذلكَ الذِّي لا يُرَدُّ فِعْلُه حَتَّى يُحْجَرَ عليهِ، وَهَذَا رَأْيُ ابنِ كِنَانَةَ، وَرِوايةُ عبد الملكِ بنِ عبد العزيز عن مَالكٍ، وإليهِ ذَهَبَ عبدُ الملك بنُ حبيب فِي

---

(1) هو فضل بن سلمة، تقدم برقم: 89.

(2) البانُ شجرٌ يَسْمُو وَيَطُول في اسْتِواءٍ، وله حبٌّ يُسْتَخْرَج منه الدُّهْنُ. لسان العرب، مادة: بين (13/ 62).

(3) ذكره بنحوه الخشني في «أخبار الفقهاء والمحدثين» (ص 97).

(4) راجع النوادر والزيادات (10/ 92- 93).

أَسْمِعَتِهِ مِن أهلِ المدينةِ[1]. وَيُشْبِهُ أَنْ يَكونَ مَذْهَبُ ابنِ كنانةَ وَعبدِ المَلكِ[2] وابنِ حبيبٍ تَفْصِيلا لِمَا حَكَاهُ زيادُ بنُ عبد الرحمان فِي هذهِ المسألةِ مِن مُجْمَلِ قَوْلِ مَالكٍ فِي السَّفيهِ، وَالله أَعْلَمُ.

199. وَقَرعوس بنُ عَبَّاسٍ[3]. أَحَدُ[4] الفُقَهاءِ بِالأندلسِ عَلَى نَحْوِ طَرِيقَةِ ابنِ وَهْبٍ وَعَمرو بنِ أبي سَلَمَةَ، سَمِعَ مِن مالكٍ، وَتَفَقَّهَ عَلَى رَأْيِهِ، وَهُو قليلُ الكلامِ فِي الفِقْهِ، لَم يَكُنْ لَه تَفْرِيعَاتٌ.

باب الحكايةِ عن الطبقةِ الثانيةِ مِن أصحابِ مالكٍ بالأندلس

200. يَحْيَى بنُ يَحْيَى[5]. رَحَلَ إِلى مالكٍ صَغِيرًا، فَسَمِعَ منهُ، وَتَفَقَّهَ بِالْمَدَنِيِّينَ وَالمِصْرِيِّينَ مِن أَكَابِرِ أصحابِ مَالكٍ، وَكانَ مَالكٌ يُعْجِبُه هَدْيُه وَسَمْتُه وَعَقْلُه عَلَى صِغَرِ سِنِّه[6].

201. فَفِي الروايةِ بِالغَرْبِ[7] أَنْ يَحْيَى بنَ يَحْيَى كانَ يَوْمًا عندَ مالكٍ فِي جُمْلَةِ أَصْحَابِه، إذْ قالَ قَائِلٌ: قَدْ حَضَرَ الفيلُ، فَخَرَجَ أصحابُ مالكٍ كُلُّهُم لِيَنْظُرُوا إليهِ؛ لأنَّه لَم يَكُنْ بِأَرْضِهِم، وَبَقِيَ مَالكٌ فِي مَجْلِسِه، فَالْتَفَتَ، فَرَأَى يَحْيَى بنَ يَحْيَى، فَقَالَ لَه

(1) راجع الكلام على هذه الأسمعة في مقدمة تحقيق طبقات الفقهاء من لدن الصحابة ومن بعدهم من العلماء (ص41).
(2) يعني ابن الماجشون.
(3) سبق برقم: 33.
(4) في الأصل زيادة «من» بعد «أحد».
(5) سبق برقم: 34.
(6) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص152).
(7) كذا في الأصل.

مَالكٌ: مَا لَكَ لَم تَخرُجْ تَرَى الفِيلَ، لأنَّه لا يكونُ بِالأندلسِ؟ فَقالَ لَه يَحْيَى بنُ يَحْيَى: يَا أَبَا عبدِ اللهِ، إِنِّي إِنَّمَا جِئتُ مِن بَلَدِي لأَنظُرَ إليكَ، وَلأَتعَلَّمَ مِن هَدْيِكَ وَعِلْمِكَ، وَلَم أَجِئ لأَنظُرَ إِلى الفيلِ، فَأَعْجِبَ بهِ مَالكٌ، وَسَمَّاهُ عَاقلَ أَهْلِ الأَندلسِ[1]، ثُمَّ جَعَلَ مَالكٌ يُحَرِّضُه عَلَى العلمِ، وَيُوصيهِ بذلكَ، وَيَضرِبُ له أَمْثَالا يَطولُ ذِكْرُهَا،/ هيَ فِي [6/أ] كتابِ وَصيةِ مَالكٍ وَالليثِ بنِ (سَعْدٍ)[2] لِيَحْيَى بنِ يَحْيَى، يَرْوِيهِ أَهْلُ المغربِ.

202. وَسَمِعَ يَحْيَى من الليثِ بنِ (سَعْدٍ)[3]، وَلَم يَعْتَمِدْ إِلا عَلَى رَأْيِ مالكٍ وابنِ القَاسمِ.

203. وكانتْ إليهِ الرِّيَاسَةُ فِي العلمِ بالأندلسِ فِي زَمَانِه، وَكانَ رَأْيُه نَافِذًا، وَأَمْرُه عندَ سُلْطَانِهَا مَقْبُولا عَلَى أَمْرِ غَيْرِه مِن أَقْرَانِه.

باب الحكاياتِ عن أقرانِ يحيى بنِ يحيى بالأندلس، وهم أصحابُ أصحابِ مالك

204. سعيد بن حسان[4]. كانَ صاحبَ الشُّورَى بِالأندلسِ، نَظيرَ يَحْيَى بنِ يَحْيَى فِي الفقهِ وَالعلمِ، صاحبَ رياسةٍ وَأَصحابٍ، وَلا أَعْلَمُه لَقِيَ مَالِكًا، وَإِنَّمَا تَفَقَّهَ بابنِ وَهْبٍ وابنِ القَاسمِ وَغَيْرِهِمَا.

---

(1) ذكره بنحوه الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين (ص 358).

(2) في الأصل: «سعيد».

(3) في الأصل: «سعيد».

(4) سبق برقم: 71.

205. وَكَانَتْ فيهِ عَصَبيةٌ مَعَ يَحْيَى بنِ يَحْيَى وَأَصْحَابِهِمَا عَلَى ابنِ حَبيبٍ، فِي قصةٍ يَطولُ ذِكْرُهَا[1]، مُنَافَسَةً فِي العِلْمِ وَالذِّكْرِ.

206. وَعِيسَى بنُ دِينَارٍ الطُّلَيْطِلِي[2]. أَفْقَهُ أَهْلِ الأَنْدلسِ فِي زَمَانِه، مِن أَقْرانِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى وَسَعيدِ بنِ حَسَّانٍ، وَكانَ مِن العُبَّادِ، يُقَالُ إِنَّه صَلَّى أَرْبَعينَ سَنةً الصُّبْحَ بِوُضوءِ العَتَمَةِ[3].

207. رَحَلَ إِلى ابنِ القاسمِ، فَلازَمَه سِنِينَ، فَلَمَّا ارْتَحلَ عَنْهُ مُنْصَرِفًا إِلى الأَنْدلسِ؛ شَيَّعَه ابنُ القاسمِ فَرَاسِخَ، فَعُوتِبَ فِي ذلكَ ابنُ القَاسمِ، فَقَالَ: تَلُومُونَنِي أَنْ شَيَّعْتُ رَجُلا لَم يُخلِفْ بَعْدَه أَفْقَهَ مِنْهُ[4]. وَكانَ مُخْتَصًّا بِهِ. ثُم بَلَغَهُ بِالأَنْدلُسِ أَنَّ ابنَ القاسمِ رَجَعَ عن كَثيرٍ مِن قَوْلِه الأَوَّلِ، فَقَالَ عِيسَى: زَلَّةُ عَالِمٍ، فَلَمْ يَرْجِعْ إِلى قَولِ ابنِ القاسمِ الآخرِ، بلْ تَمَادَى عَلَى مَا حَمَلَ عنهُ فِي القديمِ، وَلَم يُغَيِّرْهُ، فَلذلكَ سَمَاعُ عِيسَى بنِ دِينارٍ مُخَالفٌ لِسَمَاعِ سحنونَ وَغَيْرِه، أَعْنِي سَمَاعَهُم مِن ابنِ القَاسمِ.

208. وَ(الحُسَيْنُ)[5] بنُ عَاصِمٍ[6]. فِي مِثْلِ سِنِّ عِيسَى بنِ دينارٍ، كَثيرُ الفقه، يَعْتَمِدُ عليهِ ابنُ حَبيبٍ فِي بَعْضِ قَوْلِه فِي الأَسْمِعَةِ[7].

---

(1) ذكرها ابن الفرضي مفصلة في ترجمة أبي وهب عبد الأعلى بن وهب القرطبي (ت261هـ). تاريخ علماء الأندلس (1/ 280- 281).

(2) سبق برقم: 72.

(3) ذكره بنحوه الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين (ص 270).

(4) ذكره بنحوه الخشني في «أخبار الفقهاء والمحدثين» (ص 270). وفيه تحديد الفراسخ بثلاثة.

(5) في الأصل: «الحسن».

(6) سبق برقم: 72.

(7) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص162).

209. ومحمدُ بنُ (بَشِير)[1] القاضي[2]. كانَ مِن عَرَبِ الأندلسِ[3]، عَابِدًا زَاهِدًا، فِي عِدَادِ الفُقهاءِ، وَلَم تَكُنْ لَه رِيَاسَةٌ وَلا عَصَبيَّةٌ.

210. وَمُحمدُ بنُ خالدٍ[4]. مِن أعيانِ أهْلِ الأندلسِ، مِن أصْحَابِ ابنِ وَهْبٍ وابنِ القَاسمِ[5]. مُبرّزٌ فِي العِلْمِ فِي زَمَانِه.

211. عبدُ الملكِ بنُ الحَسَنِ، يُلَقَّبُ بِزُونَانَ[6]. كانَ يَعْتَمِدُ عَلَى ابنِ وَهْبٍ وَابنِ القَاسمِ، وَهُو عَلَى مِثْلِ طَرِيقةِ ابنِ وَهْبٍ، زَاهِدًا مُنْقَطِعًا[7]، لا يَتَعَرَّضُ لِلذِّكْرِ، وَكانَ يَحْيَى بنُ يَحْيَى يَسْتَرجِحُ عَقْلَه، وَيَصْطَفِيهِ لِفَضْلِه.

212. أصبغ بن الخليل القاضي[8]. مِن أفْقَهِ الناسِ، وَأزْهَدِهِم، وَأشَدِّهِم عَلَى أهْلِ البِدَعِ، شَدِيدٌ عَلَى الزَّنَادقةِ، وَهُو مِن أقرانِ هؤلاءِ المَذْكُورِينَ، وَهُو قَليلُ المَسَائلِ فِي كُتُبِ المَغْرِبِ، وَكَانَ مِن نَمَطِ ابنِ حَبِيبٍ فِي نَصِيحةِ أهلِ الإسلامِ.

---

(1) في الأصل: «بشر».

(2) كذا في الأصل، وعَدُّه من أصحاب أصحاب مالك فيه نظر، لأنه لقي مالكا، وجالسه، وسمع منه كما قال الخشني في «قضاة قرطبة» (ص47). وقد تقدم ذكر ابن بشير برقم: 80، دون ذكر اسمه، فترجمته في الحاشية بسعيد بن محمد بن بشير المعافري القرطبي مات سنة 210هـ وقيل سنة 211هـ. ترتيب المدارك (4/ 119 - 120). وهو الصواب.

(3) قال الخشني: «أصله من جند باجة، من عرب مصر». قضاة قرطبة (ص47).

(4) سبق برقم: 76.

(5) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص162).

(6) سبق برقم: 73.

(7) قال الخشني: «وكان الزهد أغلب خصال الخير عليه». أخبار الفقهاء والمحدثين (ص244).

(8) سبق برقم: 79.

213. وعبد الملك بن حبيب، هو أبو مروان السلمي[1]. يُعْلَمُ بِعَالِمِ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ.

214. رَوَيْنَا عن الْمَغَامِي قالَ: مَا مَاتَ عبدُ الملكِ بنُ حَبِيبٍ حَتَّى أَلَّفَ أَلْفَ جَامِعٍ فِي صنوفِ العِلْمِ.

215. وَهُو أَرْفَعُ مِن إِسْمَاعِيلَ القَاضِي فِي كَثْرَةِ العِلْمِ وَالجَزَالَةِ، وَكَانَ فَصِيحًا شَاعِرًا.

216. تَفَقَّهَ فِي القَدِيمِ بِيَحْيَى بنِ يَحْيَى، وَعِيسَى بنِ دِينارٍ، وَالحسَيْنِ بنِ عَاصِمٍ، وَغَيْرِهِم مِن أَقْرَانِهِم بِالأَنْدَلُسِ[2].

217. ثُمَّ رَحَلَ وَهُو فَقِيهٌ عَالِمٌ، صَاحِبُ بَيَانٍ إِلى المدينةِ، فَعَرَضَ كُتُبَه عَلَى عبدِالملكِ بنِ عبد العَزيزِ الماجشونَ، وَعَلَى مُطَرِّفٍ، وَعبدِ اللهِ بنِ نَافعٍ الزُّبَيْرِيِّ، وَابنِ أَبِي أُويسٍ[3].

218. وَكانَ مُعَوَّلُه عَلَى ابنِ الْمَاجِشُونَ وَمُطَرِّفٍ، وَأَقَامَ فِي رِحْلَتِه ثَلاثَةَ أَعوامٍ، فَكَانَ عبدُ الملك ابنُ الماجِشُونَ يُزَيِّفُ لَه رَأْيَ عِيسَى بنِ دِينَارٍ الذِي كانَ سَمِعَهُ مِن ابنِ القَاسِمِ، وَرَأْيَ يَحْيَى بنِ يَحْيَى، وَرَأْيَ غَيْرِهِمَا مِن أَصحابِ ابنِ القاسمِ الذِينَ سَمِعَ مِنْهُم عبدُ الملكِ بنُ حَبِيبٍ.

219. وَكانَ مُطَرِّفٌ يُوَافِقُ ابنَ الماجِشُونَ فِي أَكْثَرِ ذلكَ، وَيَقُولانِ لَه: سَمَاعُنَا مِن مالكٍ فِي هذهِ المسائلِ التِي حَمَلْتَ إِلَيْنَا مِن الْمَغْرِبِ عَلَى خِلافِ مَا تَحْكِي عن

(1) سبق برقم: 81.
(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص162).
(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص162).

أَصْحَابِكَ بِالأَنْدَلسِ، فَعَمِلَ ذَلكَ فِي قَلْبِ عبدِ المَلِكِ بنِ حَبِيبٍ، فَتَرَكَ رَأْيَ شُيوخِ أَهلِ الأَنْدَلسِ أُسْتَاذِيهِ، وَهُم أَصحابُ ابنِ القَاسِمِ، وَأَسْقَطَهُم إِسْقَاطًا.

220. فَلَمَّا انْصَرَفَ عن المدينةِ إِلى مِصْرَ اعْتَمَدَ عَلَى ابنِ عبدِ الحَكَمِ صَاحبِ مالكٍ، وَعَرَضَ عليهِ قَولَ ابنِ المَاجِشُونَ،/ وَمُطَرِّفٍ، وَابنِ نَافِعٍ، فَوَافَقَهُم ابنُ [٦/ب] عَبْدِالحَكَمِ فِي أَكْثَرِ ذلكَ.

221. وَكانَ يُجَالِسُ أَصْبَغَ بنَ الفَرَجِ، وَيُذَاكِرُه، وَيَسْمَعُ منهُ مَذَاهِبَ أَشْهَبَ، وابنِ القاسمِ، وابنِ وَهْبٍ. فَوَجَدَ مَذْهَبَ أَصْبَغَ قَرِيبًا مِمَّا سَمِعَه مِن ابنِ المَاجِشُونَ، وَمُطرفٍ وَغَيْرِه بِالمدينةِ.

222. وَكَانَ أَصْبَغُ يَسْتَفِيدُ مِن عبدِ الملكِ بنِ حبيبٍ قَوْلَ ابنِ الماجشونَ، وَأَغْرَاضَه، وَتَفْصِيلاتِه لِمُجْمَلِ قَوْلِ مَالكٍ، فكانَ أَصْبَغُ يُعْجِبُه ذلكَ.

223. وَكَتَبَ أَصْبَغُ إِلى ابنِ الماجِشونَ يَسْأَلُه الإجازةَ بِكُتُبِه وَرَأْيِه، فَأَبَى ابنُ الماجشونَ أَنْ يُجِيزَ لأَصْبَغَ كُتُبَه، وَكَتَبَ إليهِ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ العِلْمَ؛ فَارْحَلْ إِليهِ. بلْ جَعَلَ ابنُ الماجشونَ يُثْنِي عَلَى أَصْبَغَ لِمَا بَلَغَه مِن حِفْظِهِ الفقهَ، وَحُسْنِ اخْتِيَارِه، فَقالَ: مَا أَخْرَجَت الأَرْضُ مِثْلَ أَصْبَغَ، قِيلَ لَه: وَلا ابنَ القَاسِمِ؟ قالَ: وَلا ابنَ القَاسِمِ.

224. وكانَ ابنُ الماجشونَ يُسِيءُ الرَّأْيَ فِي ابنِ القَاسِمِ، وَيُرَجِّحُ رَأْيَ أَشْهَبَ عَلَى ابنِ القَاسِمِ.

225. فَلَمَّا قَدِمَ عبدُ الملك بنُ حبيبٍ القَيْرَوَانَ مُنْصَرِفًا مِن مِصْرَ إِلى الأَنْدَلُسِ؛ مَرَّ بِمَنْزِلِ سحنونَ بنِ سَعيدٍ صَاحبِ ابنِ القَاسمِ وَغَيْرِه مِن أَصحابِ مالكٍ، وَكَانَ أَسَنَّ مِن عبدِ الملكِ، فَاسْتَأْذَنَ عبدُ الملكِ عليهِ، فَخَافَه سحنونُ، فَحَجَبَه. ثُمَّ اطَّلَعَ سحنونُ مِن كَوَّةٍ يَنْظُرُ إِلى عبدِ المَلِكِ، فَرَآهُ رَاكِبًا عَلَى فَرَسٍ فِي أُبَّهَةٍ فَخَامَةٍ، بَيْنَ يَدَيْهِ العَبِيدُ،

فَقالَ: لَيْسَ هَذَا عَالِمًا، هَذَا مَلِكٌ؛ فَوَقَعَ مِن ذلكَ فِي قَلْبِ عبدِ الملكِ مَا شاءَ اللهُ، لِقَوْلِ سُحنونَ فيهِ مَا قالَ، وَلاحْتِجَابِه عَنْهُ، فَبَلَغَ ذلكَ أَصْبَغَ بِمِصْرَ، فَاسْتَقْصَرَ رَأْيَ سحنونَ، وَقالَ فيهِ كَلامًا يَقْبُحُ ذِكْرُه. وقالَ: جَاءَنَا عبدُ الملك بنُ حبيبٍ مِن المغربِ أَعْلَمَ وَأَفْهَمَ مِن سحنونَ حينَ انْصَرَفَ مِن عِنْدِنَا.

226. ثُمَّ لَحِقَ عبدُ الملكِ بِالأندلسِ، فَقَامَتْ لَه الفقهاءُ عَلَى أَقْدَامِهَا، وَعَظُمَتْ مِن قَدْرِه مَا شَاءَ اللهُ، حَتَّى إِذَا عَلِمُوا بَاطِنَ رَأْيِه فِي يَحْيَى بنِ يَحْيَى، وَسَعيدِ بنِ حَسَّانٍ، وَعِيسَى بنِ دِينَارٍ، وَأَتْبَاعِهِم؛ نَفَرُوا عَنْهُ، وَاسْتَوْحَشُوا، وَمَشَت النَّمَائِمُ بَيْنَه وَبَيْنَ أَسَاتِذِيهِ: يَحْيَى بنِ يَحْيَى، وَسعيدِ بنِ حَسَّانٍ وَأَقْرَانِهِمَا، وَتَقَرَّرَ (عِنْدَهُم)[1] اسْتِعْجَازُه إِيَّاهُم، وَأَنَّهُم عِنْدَه عَلَى غَيْرِ قَبولٍ، فَتَعَاهَدُوا عَلَى عبدِ الملكِ يَدًا وَاحدةً. فَلَوْلا صَرَامَتُه فِي الدِّينِ، وَجَزَالَتُه، وَكَثْرَةُ عِلْمِه وَمَالِه، وَجَاهُه عِنْدَ السلطانِ؛ لَمَاتُوا عليهِ فِي العَصَبِيَّةِ. وَسَأَذْكُرُ طَرَفًا مِن عَصَبِيَّةِ أَصْحَابِنَا، وَالاختلافِ بَيْنَهُم بَعْدَ هَذَا.

227. وَتُوفِيَ عبدُ الملكِ وَهُو ابنُ ثَلاثٍ وَخَمْسينَ سَنَةً.

228. فَأَخبَرَنَا زِيادٌ قالَ: أَخبَرَنَا أَبُو العَرَبِ قالَ: سَمِعْتُ المَغَامِيَّ يَقولُ: أَخْبَرَنِي أَصْحَابُ سحنونَ أَنَّ سُحْنُونًا قالَ لَمَّا بَلَغَه مَوْتُ عبدِ الملكِ بنِ حَبيبٍ، قالَ: لَقَدْ وَارَت الأَرْضُ فيهِ عِلْمًا كثيرًا، ثُمَّ اسْتَرْجَعَ سَحنونُ.

229. وَكانَ سحنونُ مُوَافِقًا فِي العصبيةِ لِمشايخِ الأندلسِ عَلَى عبدِ الملكِ لأَجْلِ ابنِ القَاسمِ.

---

(1) في الأصل: «عنهم».

230. وَسَمِعْتُ تَمِيمًا بِإسنادٍ يَذْكُرُه أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بنَ عبدِ الملكِ بنِ حَبيبٍ[1] تُوفِيَ بَعْدَ أَبيهِ عبدِ الملكِ إِلى أَرْبَعينَ سَنةً[2]. فَحَفَرُوا لَه إِلى جَنْبِ قَبْرِ أَبيهِ، فَصَادَفَت المِسْحَاةُ جِسْمَ أَبيهِ طَرِيًّا، كَأنّه دُفِنَ بِالأَمْسِ، فَكانَ ذلكَ أَشْهَرَ شَيءٍ بِالْمَغْرِبِ مِن كَرَامَاتِ عبدِ الملكِ.

231. وَسَمِعْتُ ابنَ أَبِي زَيْدٍ يَقولُ فِي حكايةٍ ذَكَرَهَا بِإِسْنَادِهَا أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ كانَ مُسْتَجَابًا، وَأَنَّ البَحْرَ هَاجَ بِهِم فِي اللُّجَّةِ، فَقَامَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلى السَّماءِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ مَا هَذَا العَذَابُ الَّذي أَرَيْتَنَا، اللَّهُمَّ مَا هذهِ القُدْرَةُ، اللَّهُمَّ إنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ رِحلَتِي هذهِ كَانَتْ لِوَجْهِكَ خَالِصًا، وَلإِحْيَاءِ سُنَنِ رَسولِ اللهِ ﷺ، فَاكْشِفْ عَنَّا هَذَا الغَمَّ، وَأَرِنَا رَحْمَتَكَ كَمَا أَرَيْتَنَا عَذَابَكَ. فَكَشَفَ اللهُ عَنْهُم بِلُطْفِه فِي الوَقْتِ.

232. وَيُوسفُ بنُ مَطْرُوحٍ الرَّبَضِي[3]. كانَ مِن العُلماءِ، وَأَسْقَطَتْهُ عَصَبِيَّةُ أَهلِ الرَّبَضِ[4]، وَأَسْقَطَتْ جَماعةً مِن عُلماءِ الأَنْدَلُسِ. وَهَرَبَ عِيسَى بنُ دِينَارٍ أَيَّامَ الرَّبَضِيَّةِ، وَلَحِقَ بِبَعْضِ النَّوَاحِي، خَارِجًا عن قَصِيَّةِ البَلَدِ، حَتَّى اجْتَمَعَتْ الكلمةُ عَلَى السُّلْطَانِ[5]. فَأَمَرَ السُّلْطَانُ بِأَنْ لا يُفْتِيَ عَالِمٌ مِن عُلماءِ الرَّبَضِيَّةِ. فَكانَ يوسفُ بنُ مَطروحٍ مِنْهُم.

---

(1) سبق برقم: 90.

(2) يعني أنه مات سنة 278هـ أو 279هـ على الخلاف في سنة موت والده.

(3) سبق برقم: 74.

(4) وذلك في ولاية أبي العاص الحكم بن هشام. قال الحميدي: «وكان طاغيا مُسرفا، وله آثار سوء قبيحة، وهو الذي أوقع بأهل الربض الوقعة المشهورة، فقتلهم، وهدم ديارهم ومساجدهم؛ وكان الرَّبَضُ مَحلة متصلة بقصره، فاتهمهم في بعض أمره، ففعل بهم ذلك، فسُمِّي الحكم الرَّبَضي لذلك؛ واتصلت ولايته إلى أن مات في آخر ذي الحجة سنة ست ومئتين». جذوة المقتبس (ص10).

(5) راجع أخبار الفقهاء والمحدثين (ص271)، وترتيب المدارك (4/ 107).

233. وَمحمدُ بن عيسى الأعشى[1]. وَكانَ مِن الفقهاءِ عَلَى طريقةِ النَّظَرِ، تَفَقَّهَ بِأصحابِ مَالِكٍ، حَسَنَ الاخْتِيَارِ، قَلِيلَ التَّكَلُّفِ، كَثِيرَ المِزاحِ وَالدُّعَابَةِ، يُعَدُّ مِن حُكَمَاءِ زَمَانِه.

[7/أ] 234. وَأَبُو زَيدٍ الأندلسي صاحبُ «الثمانية»[2]. رَحَلَ/ مِن الأندلسِ مَعَ عَبْدِالملكِ بنِ حَبِيبٍ، فَكَانَ يَسْمَعُ مَعَهُ، وَكانَ ابنُ حَبِيبٍ يَضْبِطُ لَه، وَيُفَسِّرُ لَه المَعَانِي، فَسَمِعَ مَعَهُ مَسَائِلَ كَثيرةً مِن المَدَنِيِّينَ وَالمِصْرِيِّينَ.

235. فَلَمَّا انصَرَفَا إِلى الأندلسِ؛ جَحَدَ ثَمانيةَ أجزاءٍ مِن الأَسْمِعَةِ، وَكَانَتْ لابنِ حَبِيبٍ فِيمَا قِيلَ وَمِن عِنَايَتِه، فَادَّعَاهَا لِنَفسِه دُونَه، فَارْتَفَعَا فِي ذلكَ إِلى قَاضِي الأندلسِ، فَقَالَ لَهُمَا: الأجْزاءُ بِيَدِ مَنْ؟ قَالا: بِيَدِ أَبِي زَيدٍ. قالَ: اعْرِضَاهَا عَلَيَّ، فَعُرِضَتْ عليه، فَقالَ: اللَّفظُ لَفظُ أَبِي مَرْوَانَ، وَلَو كُنْتُ قَاضِيًا بِاللفظِ لَقَضَيْتُ بِهَا لأَبِي مَروَانَ[3]، وَلَكِنَّ اليَدَ يَدُ أَبِي زَيدٍ، وَاليدُ أَمْلَكُ. ثُمَّ حَلَّفَ أَبَا زَيْدٍ لَهِيَ لَه وَحْدَه دُونَ أَبِي مَرْوَانَ، وَأَنَّ دَعْوَى أَبِي مَرْوَانَ بَاطِلٌ[4]، فَحَلَفَ أَبُو زَيدٍ، فَقَضَى لَه بِالثمانيةِ الأجزاءِ مِن الأَسْمِعَةِ، فَسُمِّيَتْ ثَمانيةَ أَبِي زَيدٍ.

---

(1) سبق برقم: 77.

(2) سبق برقم: 82.

(3) قال الخشني: «ولأبي زيد كتب قيد فيها سماعه عن أصحاب مالك، وأكثر ما فيها موافق لرواية عبدالملك بن حبيب عنهم، وقد رأيت بعضها بالمشرق، وهي مذكورة ممدوحة عند أهل الآفاق في المسائل على مذهب مالك رحمه الله وأصحابه». أخبار الفقهاء والمحدثين (ص237).

(4) أي شيء باطل.

وَمِمَّنْ دونَ هؤلاء بالأندلسِ:

236. يوسفُ بنُ يَحْيَى المَغَامِي[1]. سَمِعَ أَبَا مُصعَبٍ، وَتَفَقَّهَ عَلَى رَأْيِ عبدِ الملكِ بنِ حَبيبٍ، وَكانَ مُخْتَصًّا بِهِ، وَيُقَال: إِنَّه صِهْرُه[2].

237. وَكانَ إِمَامًا فِي الفِقهِ، مُحَقِّقًا، مِن شَرْطِ ابنِ حَبيبٍ، وَأَصْبَغَ، وَابنِ المَاجِشُونَ، وَأَشْهَبَ، وَابنِ نَافعٍ الصَّائغِ، وَابْنِ مَسْلَمَةَ.

238. وَكانَ يُوسفُ المَغَامِيُّ مِن أئمةِ أَصحابِ الحَديثِ، مِن شَرْطِ عَلِيِّ بنِ (المَدِينِيِّ)[3]، وَيَحْيَى بنِ مَعينٍ.

239. وَكانَ شَدِيدًا عَلَى الشَّافعيِّ، وَضَعَ فِي الرَّدِّ عليهِ عَشَرَةَ أجزاءٍ بِالحَديثِ[4]، لَم يَرَ العُلماءُ مِثْلَهَا. فَكانَ الصُّلْحُ بِمِصْرَ يَنْعَقِدُ بَيْنَ المالكيةِ وَالشافعيةِ بِكُتُبِ المَغَامِي، يَشْتَرِطُ الشافعيةُ عَلَى المالكيةِ ألا تَظْهَرَ كُتُبُ المَغَامِيِّ فِي الجَامعِ، ثُمَّ نَحْنُ وَأَنْتُم سَوَاءٌ، لا خِلافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُم، فَإِذَا أَجَابَتْ المَالِكِيَّةُ إِلى التزامِ هَذَا الشَّرْطِ؛ لَم يَقَعْ بَيْنَهُم نَائِرَةٌ، أَعْنِي بَيْنَ العَوَّامِ الذَّاهبةِ بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ، حَتَّى إِذَا تَكَلَّمَ سَفِيهٌ مِن سُفَهَاءِ الشَّافعيةِ بِشَيْءٍ لا يُوَافِقُ المالكيةَ؛ أَخْرَجَت المالكيةُ كُتُبَ المغَامِيِّ، فَقَوِيَتْ. هَذَا وَنَحْوُه مِن الحكايةِ، سَمِعْتُهَا مِن غَيْرِ وَاحِدٍ مِن مَشَايِخِ الغَرْبِ.

---

(1) سبق برقم: 83.
(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص162).
(3) في الأصل: «المدني».
(4) قال الخشني: «وكان له تأليف حسن يرد فيه على الشافعي».أخبار الفقهاء والمحدثين (ص382).

240. وَأَخْبَرَنَا تَمِيمٌ عن أبيهِ أَبِي العَرَبِ قالَ: لَقِيتُ مَا لا أُحْصِي مِن شيوخِ أَهْلِ العِلْمِ، فَمَا رَأَيْتُ أَفْهَمَ لِلعِلْمِ وَالفِقْهِ، وَلا أَعْقَلَ وَأَرْجَحَ مِن يُوسفَ بنِ يَحْيَى المَغَامِي الأَنْدَلُسِيِّ. خَرَجَ مِن الأَنْدَلُسِ، وَنَزَلَ بِإفْرِيقيةَ.

241. وَكانَ لا يُحِبُّ رِيَاسَةَ العِلْمِ، وَلا يَدْعُو إِلَيْهَا، مَاتَ بِالقَيْرَوَانِ، فَقَبْرُه عَلَى بَابِ أَصْرَمَ[1].

242. وَيَحْيَى بنُ عُمَرَ، أَبُو زَكَرِيَاء[2]. صَاحِبُ حَدِيثٍ كَثِيرٍ، سَمِعَ مِن ابنِ بُكَيْرٍ[3] عن مالكٍ، وَتَفَقَّهَ بِسحنونَ.

243. وَهُـو ضِـدُّ المَغَـامِيِّ، لأَنَّـه مُـدَوَّنِيٌّ[4]، وَالمغَـامِيُّ وَاضِـحِيٌّ مَنْسوبٌ إِلـى واضحةِ ابنِ حَبِيبٍ، وَهَـذَا مَنسوبٌ إلى مُدونةِ سحنونَ، وَالـذِي بَيْنَ سـحنونَ وابـنِ حَبِيبٍ مُتَبَاعِدٌ، فَكَذلكَ بَيْنَ الأَصْحَابِ تَبَاعُدٌ.

244. نَزَلَ يَحْيَى بنُ عُمَرَ إفريقيةَ، وَبِهَا مَاتَ، فَقَبْرُه اليومَ بِسُوسَةَ[5] عَلَى شَاطِئِ البَحْرِ، وَلَه مُصَنَّفَاتٌ كثيرةٌ، وَكانَ مِن العلماءِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

245. وَمُحمدُ بنُ وَضَّاحٍ، يُكْنَى أَبَا عبدِ اللهِ[6]. سَمِعَ مِن أَبِي مُصعبٍ بِالمدينةِ، وَهُو مِن أَقْرَانِ المَغَامِيِّ وَيَحْيَى بنِ عُمَرَ.

---

(1) هو باب من أبواب القيروان. انظر المسالك والممالك للبكري (2/ 676).

(2) سبق برقمين: 69 و 84.

(3) تقدمت ترجمته.

(4) هذا الاصطلاح مما يتميز به هذا الكتاب، لم أجده في غيره.

(5) رياض النفوس (1/ 490).

(6) سبق برقم: 85.

246. دَخَلَ الْمَشْرِقَ، فَسَمِعَ بِالعِرَاقِ مِن يوسفَ بنِ عديٍ[1]، وابنِ أَبِي شَيْبَةَ[2]، وَأَمْثَالِهِمَا.

247. وَتَفَقَّهَ بِسحنونَ وَبِمَشْيَخَةِ الْمَغْرِبِ وَالأَندلسِ. ثُم تزَهَّدَ، وَبَرَّزَ فِي العِبَادَةِ[3]. وَهُو مِن أَشَدِّ النَّاسِ (عَصَبِيَّةً)[4] عَلَى ابنِ حَبِيبٍ.

248. وَعُمَر بنُ يوسفَ الإِشْبِيلي، أَبُو حَفْصٍ[5]. مِن أَصحابِ سحنونَ الثقاتِ، رَحَلَ مِن الأَندلسِ، وَنَزَلَ إفريقيةَ.

249. سَمِعْتُ زيادَ بنَ عبد الرحمانِ يَقولُ: سَمِعْتُ مَشَايِخَنَا يَقُولُونَ: لا تَصِحُّ «المدَوَّنَةُ» عن سحنونَ إِلا النُّسْخَةُ الَّتِي كَتَبَهَا عمرُ بنُ يوسفَ الإِشْبِيلِيُّ، وَسَمِعَهَا مِن سحنونَ. قُلْتُ لَه: وَكَيْفَ ذلكَ؟ فَقَالَ: كانَ عُمَرُ بنُ يوسفَ حَسَنَ التَّثَبُّتِ فِيمَا يَحْمِلُ مِن العِلْمِ، فَكَانَ يُوقِفُ سحنونًا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرةٍ مِن «المدونةِ»، حَتَّى عَرَفَ قَوْلَ سحنونَ مِن قَولِ ابنِ القاسمِ فِي «المدونة» وَ«المختلطةِ» جَمِيعًا، فَفَصَلَ بَيْنَ القَوْلَيْنِ، وَنَبَّهَ عَلَى روايةِ ابنِ وَهْبٍ فِيهَا، وَأَظْهَرَ طَرِيقَةَ ابنِ الْمَاجِشُونَ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَكُلَّ مُبْهَمٍ فِي «المدونة»؛ فَإِنَّ عمرَ بنَ يوسفَ اسْتَفْسَرَ سحنونَ بنَ سعيدٍ فيهِ. وَكَانَ عمرُ مُدَوِّنِيَ الفِقْهِ.

---

(1) هو أبو يعقوب يوسف بن عدي التيمي مولاهم الكوفي (ت232هـ). تقريب التهذيب (ص1094).

(2) هو الإمام المشهور أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة العبسي (ت235هـ)، صاحب «المصنف» و«المسند».

(3) قال الخشني: «ومذهبه في الزهد والانقباض والخير والورع والتقشف مستفيض». أخبار الفقهاء والمحدثين (ص127).

(4) في الأصل: «عصبة».

(5) سبق برقمين: 68 و 86.

250. وَإبراهيمُ بنُ مُزَيْنٍ، مِن أَهْلِ طُلَيْطِلَةَ[1]. تَفَقَّهَ بِأصحابِ ابنِ القاسمِ، وَابنِ وَهْبٍ، وَبِالْمُتَأَخِّرِينَ مِن أَصْحابِ مَالِكٍ[2]./ وَهُو عَلَى طَرِيقةِ سحنونَ، يَذْهَبُ مَذْهَبَ ابنِ القَاسمِ، وَيَخْتَارُ مِن مَذَاهِبِ أَصْحَابِه. [7/ب]

251. وَمُحمد بنُ أَحْمَدَ العُتْبِيُّ[3]. هُو الذِّي صَنَّفَ الأَسْمِعَةَ، وَاسْتَخْرَجَهَا مِن كُتُبِ الْمَشَايِخِ، فَسُمِّيَت «المسْتَخْرَجَة» لِذلكَ. وكانَ الْمَشايِخُ فِي ذلكَ الزَّمَانِ يَرْتَضُونَ أَمَانَتَه وَصِدْقَه، فَكَانُوا يُعطُونَه الكُتُبَ الْمَسْمُوعَةَ مِن ابنِ القَاسمِ، وَابْنِ وَهْبٍ، وَالْمَدَنِيِّينَ، وَالقَيْرَوَانِيِّينَ، حَتَّى كَمُلَتْ كُتُبُ الأَسْمِعَةِ الْمُسْتَخْرَجَةِ، فَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى العُتْبِيِّ.

252. وَسَمِعْتُ خَلَفَ بنَ مُحَمَّدٍ[4] يقولُ: لَم يَكُنْ العُتْبِيُّ بِالفَقيهِ الحَافِظِ، وَلَكِنَّه كانَ صَدُوقًا، يَفْهَمُ مَا يُصَنِّفُه وَيَنْقُلُه.

253. وَأَبُو سَلَمَةَ صَاحِبُ الْمَغَامِي[5]. فَقِيهٌ كَبِيرٌ، حَافِظٌ عَلَى طَرِيقةِ ابنِ حَبِيبٍ، وَابْنِ الْمَاجِشُونَ، وَأَشْهَبَ، وَابنِ نَافِعٍ، وَابْنِ مَسلَمَةَ، وَأَصْبَغَ بنِ الفَرَجِ، وَلَه مُخْتَصَرٌ حَسَنٌ[6]. وكانَ مِن الفُقَهاءِ.

---

(1) سبق برقم: 87.
(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص163).
(3) سبق برقم: 88.
(4) لعله أبو القاسم خلف بن محمد بن خلف الخولاني القرطبي المكتب (ت374هـ). تاريخ علماء الأندلس (1/ 136).
(5) سبق برقم: 89.
(6) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص164). ولعل المقصود بمختصره اختصاره لواضحة ابن حبيب كما في جذوة المقتبس (ص327). ومنه قطعة بمكناس تحتوي على السفر السادس منه، اطلعت على صورة لها، كُتبت بخط أندلسي واضح ومليح. وفيها من الكتب: كتاب الأكرية، كتاب

باب الحكايات عن الطبقة الأولى من أصحاب مالك بإفريقية

وهم:

254. أَسَدُ بنُ الفُرَاتِ[1]. مِن أَقْرَانِ مُطَرِّفٍ وَابنِ الْمَاجِشُونَ، كَانَ يَتَفَقَّهُ فِي القَدِيمِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ بِالقَيْرَوَانِ عِنْدَ البُهْلُولِ بنِ رَاشِدٍ[2]، وَشُقْرَانَ بنِ عَلِيٍّ[3]، وَأَمْثَالِهِمَا.

255. ثُمَّ رَحَلَ إِلى العِرَاقِ، فَتَفَقَّهَ بِأَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَلَمَّا نُعِيَ مَالِكٌ ارْتَجَّتِ العِرَاقُ، وَقَالُوا: مَاتَ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ، فَسُقِطَ فِي يَدِ أَسَدِ بنِ الفُرَاتِ حِينَ فَاتَه مَالِكٌ[4]، وَقَالَ: مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ قَدْرَ مَالِكٍ عِنْدَهُم هَكَذَا، فَأَجْمَعَ أَمْرَه عَلَى الانْتِقَالِ مِن مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ إِلى مَذْهَبِ مَالِكٍ.

256. فَقَدِمَ مِصْرَ، فَقَصَدَ ابنَ وَهْبٍ، فَقَالَ: هَذِهِ كُتُبُ أَبِي حَنِيفَةَ، فَاجْعَلْ لِي جَوَابَاتٍ فِيهَا مِن الْمَسَائِلِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ، فَتَوَرَّعَ ابنُ وَهْبٍ وَأَبَى، وَعَلَى نَحْوِ مَا

المزارعة، كتاب المساقاة، كتاب القراض، كتاب الجعل والإجارة، كتاب الأحباس، كتاب التدبير والكتابة وأمهات الأولاد. وإنما أضيف المختصر لِفَضْلٍ لأجل ما له فيه من الزيادة والتعقب والشرح والتوضيح.

(1) سبق برقم: 49.

(2) هو أبو عمرو البهلول بن راشد الحجْري الرعيني، مات سنة 183هـ. رياض النفوس (1/ 200-214). وقول المؤلف: على مذهب أبي حنيفة؛ لعله قبل لقاء البهلول بمالك، وإلا فالغالب عليه مذهب مالك، وربما مال إلى قول الثوري كما قال المالكي في رياض النفوس (1/ 201).

(3) هو أبو علي شقران بن علي الفرضي الإفريقي (ت186هـ). معالم الإيمان (1/ 279- 288).

(4) أي لما فاته التفقه بمالك، وإلا فإنه قد رحل إليه قبل رحلته إلى العراق، وسمع منه الموطأ كما قال أبو العرب التميمي في طبقات علماء إفريقية (ص82).

حَكَيْنَاهُ فِي هَذَا النَّحْوِ فِي الحكايةِ مِن أَخْبَارِ ابنِ وَهْبٍ فِيمَا تَقَدَّمَ[1]، فَذَهَبَ إِلى ابنِ القَاسمِ، وَأَجَابَه إِلى مَا طَلَبَ، فَجَعَلَ أَجْوِبَةَ كُتُبِ أَبِي حَنيفةَ عَلَى مَذْهَبِ مَالكٍ فِيمَا حَفِظَه عن مالكٍ، وَجَعَلَ: إِخَالُ، وَأَحْسِبُ، وَأَظُنُّ؛ فِيمَا شَكَّ فيهِ. وَقَالَ: هَذَا رَأْيِي فِيمَا لَم يَكُنْ عِنْدَه يَقينٌ، وَشَكَّ فيهِ عن مالكٍ. فَتِلْكَ الكُتُبُ تُسَمَّى «الأَسَدِيَّةَ».

257. فَلَمَّا رَجَعَ أَسَد إِلى القَيْرَوَانِ؛ كَانَتْ إليهِ رِيَاسَةُ العِلْمِ لأَهْلِ المدينةِ بِتِلْكَ الكُتُبِ المَبْسُوطَةِ، وَكانَ سُحْنُونُ قَدْ تَفَقَّهَ بِعَبْدِ اللهِ بنِ غَانِمٍ، وَعَلِيِّ بنِ زِيَادٍ، وَابْنِ أَشْرَسَ، فَحَضَرَ مَجْلِسَ أَسَد، فَوَقَعَتْ بَيْنَه وَبَيْنَ أَسَد مُرَاجَعَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ، فَتَنَازَعَا فِيهَا، فَغَضِبَ أَسَد، فَأَمَرَ سحنونَ فَخَرَجَ مِن المَجْلِسِ، وَتَهَدَّدَه بِالسُّلطانِ، فَانقَطَعَ عَنهُ سحنونُ، وَأَعْجَبَه[2] الكُتُبُ الأَسَدِيَّةُ، فَاحْتَالَ فِي جَمْعِهَا مِن حَيْثُ لا يَعْلَمُ أَسَد. ثُمَّ ارْتَحَلَ بِهَا إِلى ابنِ القَاسمِ بِمِصْرَ، فَعَرَضَهَا عليهِ، فَقَالَ لَه ابنُ القَاسمِ: كُنْتُ يَوْمَ وَضَعْتُ هذهِ الكُتُبَ لأَسَدِ بنِ الفُراتِ مَشْغُولا عن العِلْمِ، فَفِيهَا شَيْءٌ لابُدَّ مِن تَغْيِيرِه، لأَنِّي قَدْ تَصَدَّرْتُ لِهَذَا الشَّأْنِ اليَوْمَ، فَطَرَحَ مِنْهَا: إِخَالُ، وَأَحْسِبُ، وَأَظُنُّ، وَأَثْبَتَ مَا تَيَقَّنَ عِنْدَه فِي ذَلكَ، وَرَجَعَ عن كَثيرٍ مِن رَأْيِه، وَاسْتَدْرَكَ أَيْضًا فِيهَا شَيْئًا مِن قَوْلِ مَالكٍ، فَرَوَاهَا عنهُ سحنونُ، وَزَادَ فِيهَا مِن رَأْيِ ابنِ وَهْبٍ، وَأَشْهَبَ، وَغَيْرِهِم، وَكَتَبَ لَه ابنُ القَاسمِ إِلَى أَسَد يُعَاتِبُه فِي رَأْيِه، وَيَأْمُرُه أَنْ يُعَارِضَ كُتُبَه بِكُتُبِ سحنونَ. فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى أَسَد؛ أَعْطَاهُ كِتَابَ ابنِ القَاسمِ، فَأَبَى مِن قَبُولِه، وَقَالَ: فَاتَنِي مَالكٌ فِي الزَّمَانِ الأَوَّلِ، ثُمَّ أَفْسَدْتُم عَلَيَّ ابنَ القَاسمِ، لا حَاجَةَ لِي إِلى التَّصَدُّرِ لِهَذَا الشَّأْنِ، ثُمَّ أَغْلَقَ

---

(1) انظر رقم: 149.

(2) كذا في الأصل، وهو لغة صحيحة.

بَابَه عن أَهْلِ العِلْمِ، وَنَادَى فِي الجهادِ إلى الرُّومِ، فَاجْتَمَعَ لَه زُهَاءُ ثَلاثَةِ آلافِ غَازٍ مِن أَهْلِ إِفْرِيقيةَ، وَكَانَ مِن الْمَيَاسِيرِ وَأَصْحَابِ الدُّثُورِ، فَرَكِبَ البَحْرَ بِهِم، فَفَتَحَ البَعْض مِن جَزيرةِ صِقِلِّيَّةَ، وَأَقَامَ بِهَا مَعَ الجيشِ حَتَّى مَاتَ هُنَاكَ. وَفِيهَا مَسْجِدُه وَقَبْرُه. وَكَتَبَ سحنونُ إلى ابنِ القَاسمِ يُخْبِرُهُ مِن أَمْرِ أَسَد، وَتَرْكِه الْتِزَامَ رَأْيِه فِي مُعَارَضَةِ الكُتُبِ، فَغَضِبَ ابنُ القَاسمِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ لا تُبَارِكْ فِي الأَسَدِيَّةِ. فَهِيَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا كَالْمَرْفُوضَةِ إلى اليَوْمِ. وَوَصَلَتْ الرِيَاسَةُ لِسحنونَ[1].

258. وَسحنونُ بنُ سعيدٍ[2]. صَحِبَ أَصْحَابَ مَالكٍ بِمِصْرَ وَالمدينةِ، وَكَانَ مُعَوَّلُه عَلَى ابنِ القَاسمِ. وَكَانَ ابنُ القَاسمِ مُتَوَفِّرًا عليهِ[3] جِدًّا فِي العِلْمِ/ وَمَنَافِعِ الدُّنْيَا. [8/أ]

259. ثُمَّ صَارَ إلى ابنِ وَهْبٍ وَأَشْهَبَ بَعْدَ ابنِ القَاسمِ، وَكَانَتْ إليهِ رِيَاسَةُ العِلْمِ بِالْمَغْرِبِ، وَوَلِيَ القَضَاءَ بِالقَيْرَوَانِ.

260. وَكَانَ فِي آخِرِ عُمُرِه يَتَحَيَّرُ فِي مَذَاهِبِ ابنِ القَاسِم، فَكَانَ يَكْتُبُ فِي حَوَاشِي الكُتُبِ عَلَى أَكْثَرِ الْمَسَائِلِ: مَسْأَلَةُ سَوْءٍ[4]. وَفِي مَوَاضِعَ: اطْرَحْ اطْرَحْ، وَفِي مَوَاضِعَ: انْظُرْ انْظُرْ. فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُعْلَمَ مَذْهَبُه فِي ذلكَ.

261. وَالجَمَاعَةُ فِي الْمَغْرِبِ إلى اليَوْمِ عَلَى قَوْلِ سحنونَ عن ابنِ القَاسمِ.

---

(1) ذكره مختصرا الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين (ص270- 271)، والشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 155).

(2) سبق برقم: 50.

(3) تَوَفَّرَ عليه إذا رَعى حُرُمَاتِه. لسان العرب، مادة: وفر (5/ 287).

(4) انظر الذخيرة للقرافي (5/ 348).

262. وعون بن يوسف[1]. كَانَ مِن أَقْرَانِ سحنونَ، عَلَى نَحْوِ طَرِيقَةِ ابنِ وَهْبٍ [فِي][2] الحديثِ وَالفِقْهِ. وَبِابنِ وَهْبٍ تَفَقَّهَ[3]، وَلَم تَكُنْ لَه رِيَاسَةٌ؛ لأَنَّ سحنونَ غَمَرَ أَقْرَانَه بِالعِلْمِ فِي ذلكَ الزَّمَانِ.

263. وَمُوسَى بنُ مُعاويةَ الصُّمَادِحِي[4]. وَهُوَ صَاحِبُ حديثٍ، وَفِقْهٍ، وَزُهْدٍ، وَخَيْرٍ.

264. سَمِعْتُ زِيَادَ بنَ عَبْدِ الرَّحْمَانِ يَقولُ بِإسنادٍ عن بَعْضِ الأَئمةِ بِإفْرِيقِيَةَ قالَ: رَحَلَ مُوسَى بنُ مُعاويةَ إِلى الْمَشْرِقِ فِي طَلَبِ الحديثِ وَالفِقْهِ[5]، فَصَدَرَ إِلى إفريقيةَ، وَقَد جَمَعَ مِئَتَيْ أَلْفِ حَديثٍ.

265. وَسَمِعَ من ابنِ القاسمِ وَغَيْرِه فِقْهًا كَثيرًا، وَكَانَ الغَالِبَ عَلَى عِلْمِه الحَدِيثُ.

266. وَزَيْدُ بنُ بِشْرٍ[6]. مِن أَهْلِ مِصْرَ، فِي عِدَادِ أَهْلِ إفريقيةَ، نَزَلَ مَدينةَ تُونس، وَبِهَا مَاتَ سَنَةَ ثِنْتَيْنِ وَأَرْبَعينَ وَمِئَتَيْنِ[7].

267. وَهُوَ مِن كِبارِ أَصحابِ ابنِ وَهبٍ الفُقَهاءِ، وَكَانَ عَلَى مِثْلِ طريقةِ ابنِ وَهبٍ، لا يَتَعَرَّضُ لِلْفَتْوَى.

---

(1) سبق برقم: 51.
(2) زيادة يقتضيها السياق.
(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 157).
(4) سبق برقم: 52.
(5) كان ذلك سنة 134هـ كما في طبقات علماء إفريقية (ص106).
(6) سبق برقم: 53.
(7) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 157).

268. وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّه كَانَ يُسْأَلُ عن مَسَائِلِ الحَيِّ بِالْمَغْرِبِ، وَمَسَائِلِ الْمُبَاحَاتِ، وَالْمَوَاتَاتِ[1]؛ فَكَانَ يَأْبَى أَنْ يُجِيبَ، وَيَقُولُ لَهُم: عَلَيْكُم بِأَئمةِ بَلَدِكُم.

269. وَسُئِلَ عن الرِّبَاطِ يَكونُ فِي الثَّغْرِ، فَيَتَحَرَّكُ العَدُوُّ، فَيَهْرُبُ أَهْلُ الرِّبَاطِ، لِكَثْرَةِ مَا يَرَوْنَ مِن العَدُوِّ، إِلا رَجلٌ واحدٌ يَقولُ: أَنَا لا أَبْرَحُ مِن الرِّباطِ، فَإِنْ قَتَلُونِي كُنْتُ شَهِيدًا؟ فَقَالَ زَيْدُ بنُ بِشْرٍ: مَا يَقولُ فِيهَا عُلماؤُكُم؟ قِيلَ لَه: العُلماءُ عِنْدَنَا يَقُولونَ: لا تَجُوزُ لِهَذَا الرَّجُلِ الرِّبَاطُ، أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْبَلاءِ وَالفِتْنَةِ. فَقَالَ زَيدٌ: يَا سُبْحانَ اللهِ، وَكَيْفَ يَجوزُ (لِلرَّجُلِ)[2] الوَاحِدِ أَنْ يُبَارِزَ الجَيْشَ وَحْدَه، وَقَد عَلِمَ أَنَّه لا يُطِيقُ جَمِيعَهُم، وَإِنَّمَا الرِّبَاطُ بابٌ مِن أَبوابِ الجِهادِ، فَلا أَرَى بَأْسًا لِلرَّجلِ الواحدِ أَنْ يَكونَ فِي الرِّباطِ، يُقَاتِلُ وَحْدَه حَتَّى يَنْجُوَ. هَذَا وَنَحْوُه.

270. وابنُ غَافِقٍ التُّونُسِي[3]. كَانَ أَحَدَ الفُقهاءِ عَلَى نَحْوِ طَرِيقَةِ زَيْدِ بنِ بِشْرٍ، وَعَوْنِ بنِ يوسفَ. تَفَقَّهَ بِعَلِيِّ بنِ زِيادٍ[4].

---

(1) قال أبو القاسم مسلمة بن القاسم القرطبي (ت353هـ) في رسالته: «الرَّدُّ على أهلِ البِدَعِ، وتبيينُ أصولِ السُّنة، وحفظُ ما لابدَّ للعمل منه، بِشَاهِدِ الحديثِ والقرآن» [ل 306/ ب: مخطوط الخزانة الملكية بالرباط، ضمن مجموع برقم: 13552]: «وأما المسألة الثانية التي وقع فيها الاختلاف مِنْ أهل العلم؛ فمسألةُ المواتِ السّاكن والمتَحرّك، مما في السموات ومما في الأرض، وما بينهما، وما تحت الثرى، ظاهرة وباطنة. قالت طائفةٌ من أهل العلم: إن لكل هذا نَفْسا وروحا وجِسْما، يَعْرِف خالقَه. وقالت طائفة منهم: لا يكون الروح والنفس إلا للإنس والجن والملائكة والحيوان...».

(2) في الأصل: «الرجل».

(3) سبق برقم: 54.

(4) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 157)، ورد عليه القاضي عياض قائلا: «وزعم أنه تفقه بعلي ابن زياد، وهذا وهم كبير، لأن ابن غافق، ولد بعد موت علي بأزيد من عشرين سنة. توفي علي سنة ثلاث وثمانين ومئة، وولد ابن غافق سنة أربع ومئتين». ترتيب المدارك (4/ 398).

وَمِمَّنْ دُون هَؤلاء بإفريقية:

271. محمدُ بنُ سحنونَ، أبو عبد الله[1]. سَمِعَ مِن أَبِي مُصْعَبٍ، وَتَفَقَّهَ بِأَبِيهِ سحنونَ، لَم يَشْتَغِل بِغَيْرِهِ، وَهُو مِن الغَالِينَ فِي سحنونَ، (الغَامِصِينَ)[2] لابنِ الْمَاجِشُونَ، وَابنِ حَبيبٍ، وَأَصْبَغَ.

272. وَوَضَعَ كُتُبَه عَلَى مَسائِلِ أبيهِ، كَثِيرُ التَّصَانيفِ، كُلُّهَا عن أبيه.

273. وَكانَ فيهِ زُهْدٌ، وَعُجْبٌ، وَحُبُّ شَرَفٍ، أَشْبَهُ أَصْحَابِنَا بِهِ محمدُ بنُ عبد الله بنِ عَبد الحَكَمِ، وَكَانَا فِي زَمانٍ وَاحِدٍ.

274. وَفِي الروايةِ عنهُ بِالْمَغرِبِ أَنَّه أَمَرَ الأَميرَ الأَغْلَبِيَّ[3] بِالقَيْرَوانِ أَنْ يَسْجُنَ سَحنونَ حِينَ أَبَى سحنونُ أَنْ يَلْتَزِمَ أَمْرَ القَضَاءِ. قَالَ لَه الأَميرُ الأَغْلَبِيُّ: أَتَأْمُرُنِي أَنْ أَسْجُنَ أَبَاكَ مِن أَجْلِ أَنَّه يَكْرَهُ القَضَاءَ، فَقَالَ لَه ابنُ سحنونَ: إِنَّكَ لا تَجِدُ لِلمُسْلِمينَ مِن سحنونَ عِوَضًا، وَقَد قَالَ مَالكٌ: إِذَا أَبَى الرَّجلُ الفَاضِلُ العَالِمُ أَنْ يَتَوَلَّى القَضَاءَ؛ فَإِنِّي أَرَى أَنْ يُحْبَسَ، فَإِنَّ فِي تَوْلِيَةِ مِثْلِه صَلاحَ الْمُسْلِمينَ، فَاسْتَدْعَى الأَميرُ الأَغْلَبِيُّ سحنونَ بنَ سعيدٍ، فَقَالَ لَه: مَا تَقولُ فِي رَجُلٍ هَاهُنَا، أَنتَ تَرْضَاهُ، وَالْمُسْلِمُونَ يَرْضَوْنَهُ، دَعَوْتُه إِلى القَضاءِ، فَأَبَى؛ أَتَرَى أَنْ أَسْجُنَهُ حَتَّى يَقْبَلَ، فَإِنَّ فيهِ نُصْحًا للإِسْلامِ؟ قالَ لَه سحنونُ: إِنِّي - لَعَمْرِي - أَرَى لَكَ أَنْ تَسْجُنَه إِنْ كانَ فَاضِلا عَالِمًا كَمَا تَقولُ، فَقَالَ لَه الأَميرُ: فَإِمَّا أَنْ تَقْبَلَ مَا كُنْتُ عَرَضْتُ عليكَ مِن القضاءِ، وَإِمَّا أَنْ تَذْهَبَ إِلى السِّجْنِ، فَقَالَ سحنونُ: قَد قَبِلْتُ القضاءَ.

---

(1) سبق برقم: 55.

(2) في الأصل: «الغامضين».

(3) هو أبو العباس محمد بن إبراهيم بن الأغلب (ت242هـ). انظر تاريخ الأغالبة لابن وردان (ص57- 58). ووقع فيه مكان «محمد»: «عبد الله»، وهو تحريف.

275. ومحمدُ بنُ عَبْدُوس، أبو عبدِ الله[1]. أحَدُ الفُقهاءِ النُّجباءِ مِن أصحابِ سحنونَ، وَهُو صَاحبُ الكُتبِ المَجْموعةِ، مِن شَرْطِ محمدِ بنِ المَوَّازِ فِي التَّفْرِيعِ وَالتَّشْقيقِ، عَلَى مِثْلِ مِنْهاجِ سحنونَ، وابنِ القاسمِ.

276. وَفِي الحكاياتِ أنَّ سُحنونًا دَعَاهُ، فَألْقَى عليهِ وَعَلَى ابنهِ محمدٍ مَسْألةً، فَأَصَابَ ابنُ عَبْدوس الصوابَ، وَأخطأ محمدُ بنُ سحنون، فَقالَ سحنونُ لابْنِه: اذْهَبْ، فَإِنَّ هَذَا الأعْوَرَ أحْفَظُ مِنْكَ، وَكَانَ ابنُ عبدوس أعْوَرَ.

277. وَكانَ يَقولُ: أنَا مُؤمنٌ إن شاءَ الله[2]. حَدَّثَنِي بِذلكَ أَبُو يَحْيَى حصن بنُ مُضر الفَزَارِي[3] قالَ: حَدَّثَنَا محمدُ بنُ رصيف[4] عَنْهُ.

278. وعبدُ الله بنُ طالب الأغْلَبِي القَاضِي[5]. كَانَ أحَدَ الفقهاءِ المحققين، مِن شَرْطِ المَغَامِيّ، وابنِ حبيبٍ، وَأصْبَغَ، وَأشْهَبَ، وابنِ الماجشونَ، وابنِ كنانةَ، وَهُو/ [8/ب] مِن أصحابِ سحنونَ، وَكانَ فَصِيحًا، صَارِمًا عَفِيفًا.

279. وَيُحْكَى عَنْهُ أنّه نَزَلَ يَوْمًا بِمَنْهَلٍ[6] مِن مَنَاهِلِ القَيْرَوَانِ، يُسَمَّى بندُون[7]،

---

(1) سبق برقم: 56.

(2) هذه المسألة معروفة بمسألة الاستثناء في الإيمان. يراجع تفصيلها في كتاب «الرَّدُّ على أهْلِ البِدَعِ، وتبْيِينُ أصولِ السُّنَّة، وحفظُ ما لابدّ للعمل منه، بِشَاهِدِ الحديثِ والقرآن» لمسلمة بن القاسم القرطبي، [ل 303/ أ: مخطوط الخزانة الملكية بالرباط، ضمن مجموع برقم: 13552].

(3) لم أجده.

(4) هو محمد بن رصيف القصري. روى عنه أيضا أبو سليمان ربيع بن سليمان القطان المتوفى سنة 334هـ.ذكره المالكي عرضا في رياض النفوس (2/ 134).

(5) سبق برقم: 57.

(6) قال ابن منظور: «المَنْهَل المشرَب، ثم كثر ذلك حتى سميت مَنازل السُّفَّار على المِياه مَناهِل». لسان العرب، مادة: نهل، (11/ 680).

(7) قرية ذكرها ابن عذاري عَرَضًا في البيان المغرب (1/ 187).

وَكانَ يَوْمًا شَاتِيًا؛ فَنَزَلَ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَم يَلْقَهُ أَحَدٌ مِنْهُم، وَهُو (قَاضِي)[1] البَلَدِ الأَعْظَم، فَصَلَّى الظُّهرَ وَالعَصْرَ، وَالمَغرِبَ وَالعِشَاءَ، فَلَم يَجِئْهُ أَحَدٌ مِن أَهْلِ الْمَنْزِلِ، وَهُو مَنْهَلٌ جَامِعٌ، فَأَصْبَحَ مَجْهُودًا، فَنَادَى فِي أَهْلِ الْمَنْزِلِ، فَاجْتَمَعُوا إليهِ، فَقَالَ لَهُم: أَلَسْتُم مُسْلِمِينَ فَتُصَلُّوا، أَلَسْتُم مِن أَهْلِ السُّنَّةِ فَتَجْمَعُوا الصَّلاةَ. قَاضِيكُم بَيْنَ أَظْهُرِكُم مُذْ أَمْسِ، خَرَجَ فِي مَصَالِحِكُم، فَلَم تَتَلَقَّوْهُ، وَلَم تُصَلُّوا مَعَهُ، وَلَم تُضِيفُوهُ. فَسَكَتُوا مُعْتَرِفِينَ بِالذَّنْبِ. فَقَالَ لَهُم: أَنْتُم مِن أَهلِ بندُون، أَنْتُم أَهْلُ الدَّنَا[2] وَالدُّون. فَصَارَتْ الكَلِمَةُ مَثَلا فِي إِفرِيقِيَةَ.

280. وَلَه كُتُبٌ فِي الردِّ[3] عَلَى أَهْلِ العراقِ فِي تَفْضِيلِهم عَبْدَ العَزيزِ الماجشونَ عَلَى مَالِكٍ، وَتَفْضِيلِهم ابنَ هُرْمُز عَلَى رَبيعةَ، وَسليمانَ بنَ يَسارٍ[4] عَلَى سعيدِ بنِ الْمُسَيَّبِ.

281. وعبدُ الرَّحْمَانِ بنُ عِمرانَ، الْمُلَقَّبُ بِالوزنة[5]. كانَ مِن حُفَّاظِ أصحابِ سحنونَ، مِن نَمَطِ ابنِ عَبْدُوس.

282. سَمِعْتُ زِيادًا يَقولُ: كانَ عبدُ الرحمان الوَزنة عَدِيمَ النَّظِيرِ فِي أَصحابِ سحنونَ، مَاتَ قَدِيمًا، وَلَم يَكُنْ يَشْتَغِلُ بِتَصنيفٍ، قالَ ذلكَ عن شُيُوخِه.

---

(1) في الأصل: «قاض».

(2) يعني الدناءة. راجع لسان العرب، مادة: دنا (14/ 271).

(3) ذكر القاضي عياض من تآليفه كتابا في الردّ على المخالفين من الكوفيين، وعلى الشافعي. ترتيب المدارك (4/ 310).

(4) هو سليمان بن يسار الهلالي، مات بعد المئة. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة ومن بعدهم من العلماء (ص67).

(5) سبق برقم: 58.

283. وَحَماس بنُ مَروانَ القَاضِي[1]. أَحَدُ الفُقَهَاءِ.

284. سَمِعْتُ تَمِيمَ بنَ محمدٍ يَقولُ: سَمعتُ أَبِي يقولُ: كانَ حَماسُ بنُ مروانَ نَبِيلا، مِن أَصْحابِ سحنونَ، مُهَذَّبًا، كَأَنَّه عِرَاقِيٌّ.

285. وكانَ يَقولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إن شاءَ اللهُ مِثْلَ قولِ ابنِ عَبدوسٍ، وَكانَ أَصحابُ سحنونَ يُبَدِّعُونَهُمَا بِهذِهِ الكلمةِ.

286. وَكانَ حَماس يَمِيلُ إِلى الكَلامِ، مِن نَمَطِ أَبِي العَباسِ ابنِ طَالِبِ الأَغْلَبِيِّ.

287. وَعِيسَى بنُ مِسكينٍ القَاضِي[2]. كَانَ مِن أَصْحَابِ سحنونَ، عَلَى طَرِيقَةِ عونِ بنِ يوسفَ، وابنِ وَهْبٍ، وَعَمرو بنِ أبي سَلَمَةَ [فِي][3] الحديثِ وَالفقهِ وَالعِبادةِ.

288. رَحَلَ إِلى مِصْرَ، فَسَمِعَ مِن محمدِ بنِ عبد الله بنِ سَنْجَر[4] وَغَيْرِه، وَتَفَقَّهَ بِسحنونَ وَأَصحابِه.

289. وَشَجَرةُ بنُ عِيسَى[5]. كانَ فَاضِلا، مِن أَصْحَابِ سحنونَ، وَكانَ مُعَلِّمًا، ثُمَّ جَعَلَه سحنونُ قَاضيًا، وَكانَ مِن الفُقَهاءِ الفُهَمَاءِ، وَكانَ شَاعِرًا نَبِيلا، وَلَم يَبْلُغْنِي مِن جهةٍ أَنَّه سَمِعَ مِن مالكِ بنِ أَنسٍ[6].

---

(1) سبق برقم: 59.

(2) سبق برقم: 60.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) هو أبو عبد الله محمد بن سنجر الجرجاني، مات سنة 258هـ. تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (2/ 568).

(5) سبق برقم: 61.

(6) قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «وزعم بعضهم أنه ممن سمع من مالك. وسماه شجرة بن عيسى القيرواني. فلعله آخر، والله أعلم». ترتيب المدارك (4/ 102). قلت: لعله يعني الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ فقد ذكره في التاريخ الكبير (4/ 268)، لكنه لم ينسبه قيروانيا، أو يكون عنى الخطيب

290. وَسليمانُ بنُ سَالِمٍ[1]. فَقيهُ سحنونَ، مِنْ نَمَطِ عبدِ الرحمانِ بنِ عِمْرانَ الوَزنة، وَلاهُ عِيسَى بنُ مِسكين القَضاءَ بِصقلية، وَلَه أجزاءُ أَسْمعةٍ، سَمِعَهَا مِن سحنونَ، نَحْوَ الأربعينَ جُزْءًا.

291. وأحمدُ بنُ داود[2]. وَهُو أَحْمدُ ابنُ أبي سليمانَ، أَفْقَهُ المتأخرينَ مِن أصحابِ سحنونَ، عَلَى نَمَطِ الشُّيوخِ، عَلَى طَرِيقَةِ يَحْيَى بنِ عمر، وَابنِ سحنون، وابنِ عَبْدوس، وَالْمُتَعَصِّبَةِ لابنِ القاسمِ مِن أصحابِ سحنونَ.

292. وَأمَّا الحكاياتُ عن عمرَ بنِ يوسفَ، وَيَحْيَى بنِ عُمَرَ؛ فَقَد تَقَدَّمَ ذِكْرُها فِي الأندلسِ[3].

293. وَأمَّا أَبو عَيَّاشٍ[4]، وَجَبلةُ بنُ حمود[5]، وَحبيبُ بنُ محمود[6]، وَسهْلُ بنُ عبد الله[7]، وفُرَات بنُ محمد[8]، فِي آخرينَ يَطُولُ ذِكْرُهم مِن أصحابِ سحنونَ؛ فَلَم يَكونُوا بِالْمُبَرِّزينَ فِي الفَتْوَى. وَكَانُوا أصحابَ حَديثٍ، وَفِقْهٍ، وَكُتُبٍ، وَعبادةٍ، وَخَيْرٍ.

البغدادي فقد ذكره في «الرواة عن مالك» - كما في مجرد أسمائه لابن العطار (ص76) - بقوله: «شجرة بن عيسى، وقيل: شجرة بن عبد الله، قاضي القيروان». وذكر أنه روى عن مالك بن أنس. وقال السمعاني في ترجمته: «روى عن مالك بن أنس، ولا يصح ذلك». الأنساب (3/ 107).

(1) سبق برقم: 62.

(2) سبق برقم: 63.

(3) راجع رقم: 242 و 248.

(4) لم يتقدم له ذكر في باب التسمية، وهو أبو عياش أحمد بن موسى بن مخلد الغافقي (ت275هـ). ترتيب المدارك (4/ 393- 394).

(5) سبق برقم: 64.

(6) سبق برقم: 65.

(7) سبق برقم: 66.

(8) سبق برقم: 67.

297. وَفِي رِوَايَتِنَا عن أَبِي العَرَبِ بِإسنادِهِ أَنَّ أَشْهَبَ كَانَ يُعَاتِبُ أَصْبَغَ فِي تَخَلُّفِه عنهُ، وَيقولُ لَه: أَنْتَ قَاطِعٌ، وَذلكَ أَنَّ أَصْبَغَ كانَ اسْتَوْفَى جَمِيعَ مَا عندَ ابنِ القَاسِمِ وَأَشْهَبَ.

298. وَرَوَيْنَا أَنَّ ابنَ وَهبٍ كانَ يقولُ لأَصْبَغَ: لَوْلا أَنْ تكونَ بِدعةً؛ لَصَوَّرْنَاكَ عَلَى أَبْوابِ مَسَاجِدِنَا وَمَجَالِسِنَا كَمَا تُصَوِّرُ الرُّومُ وَالفُرْسُ فُرْسَانَهَا[1].

299. وَفِي روايةِ الأَنْدَلُسِيِّينَ أَنَّ أَصْبَغَ كانَ أَحْفَظَ مِن ابنِ القاسمِ وَأَشْهَبَ، وَكَانَتْ بِهِ حِدَّةٌ، وَرُبَّمَا أَخْرَجَتْهُ تلكَ الحدةُ إِلَى السَّفَهِ.

300. وَفِي الروايةِ عنهُ أَنَّه كانَ يَقولُ بِخَلْقِ اللَّفْظِ، وَيقولُ: لا أَقْبَلُ شهادةَ مَن يَقولُ: لَفْظِي بِالقرآنِ غَيْرُ مَخلوقٍ[2]. وَيَرَى الإعادةَ واجبةً عَلَى مَن صَلَّى وَراءَ الْمُعتزلةِ[3].

301. وَكانَ مُولَعًا بِتخطئةِ ابنِ القاسمِ، وكانَ ابنُ حبيبٍ يُتَابِعُه عَلَى ذلكَ.

302. وَتُوفِيَ أصبغُ قَبْلَ سحنونَ بِأَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، وعاشَ أصبغُ بعدَ عيسَى بنِ دينارٍ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً. وَهُم أصحابُ ابنِ القاسمِ النُّجَبَاءُ.

---

(1) ذكره عياض في ترتيب المدارك (4/ 18).

(2) انظر الكلام على هذه المسألة في الرسالة الواعية لأبي عمرو الداني (ص20).

(3) قال أبو القاسم مسلمة بن القاسم القرطبي (ت353هـ) في رسالته: «الرَّدُّ على أهْلِ البِدَع، وتبْيينُ أصولِ السُّنَّة، وحفظُ ما لابدّ للعمل منه، بِشَاهِدِ الحديثِ والقرآن» [ل 305/ ب: مخطوط الخزانة الملكية بالرباط، ضمن مجموع برقم: 13552]: «وتكره الجمعة والعِيدان خلف أهْل البدع منهم. وأرى الصّلاة خلفهم للأثر، والإعادةَ بعد ذلك، وهذا أحبُّ القولِ إلينا».

303. والحارثُ بنُ مسكين[1]. مِن أكابرِ أصحابِ ابنِ وهبٍ، وابنِ القاسمِ، وأشهبَ، وَهُو عَلَى طريقةِ ابنِ وهبٍ، لَم يَكُن يُغَالِي فِي الرَّأيِ، وَكانَ وَلِيَ القَضاءَ بِمِصْرَ، وَكانَ مِن العُلماءِ، وَكانَتْ فيهِ صَرَامةٌ فِي دِينِه، شَديدًا عَلَى السُّلطانِ.

304. فَرَوَيْنَا أنَّ المأمونَ دَعاهُ لأمْرٍ، أرادَ فيهِ فَتْوَاهُ، فَقالَ لَه: مَا قَوْلُك فِي كَذَا وَكَذَا؟ فَقالَ لَه الحارثُ: أقولُ لكَ فِيهَا كَمَا قالَ فِيهَا مالكٌ لأبِيكَ؛ فَقالَ لَه الْمَأْمُونُ: لَقَدْ تَيَّسْتَ[2] فِيهَا كَمَا تَيَّسَ فِيهَا مَالكٌ مِن قَبْلِكَ؛ فَقالَ لهُ الحارثُ: فَتَتْيِيسُنَا فِيهَا أَتْيَسُ وَأَتْيَسُ، فَخَرَجَ، فَغَضِبَ المأمونُ، وَاسْتَشَاطَ عليهِ حَنَقًا، ثُم أدْرَكَهُ الحِلْمُ وَالعَفْوُ، فَأَرْسَلَ إليهِ يَسْتَدْعِيهِ، فَأَخَذَ الحارثُ كَفَنَهُ فِي كُمِّهِ، وَذَهَبَ مَعَ رَسولِه، فَلَمَّا دَخَلَ عليهِ؛ رَفَقَ بِهِ، وَأَقْبَلَ عليهِ، فَقَالَ لَه: يَا هَذَا، إنَّ اللهَ تَبَاركَ وَتَعَالَى قَدْ أَمَرَ مَن كانَ خَيْرا مِنْكَ بِإلانَةِ القولِ لِمَنْ كانَ شَرًّا مِنِّي، يَعْنِي مُوسَى وَفِرْعَوْنَ، فِي قَولِه تَعَالَى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾[3]، وَإنَّكَ لَم تَأْخُذْ بِأدبِ اللهِ، وَلا أدَبِ الْمُلُوكِ، فَاعْتَرَفَ لَه الحارثُ، وقالَ: فَلْيَعْفُ أميرُ المؤمنينَ؛ قالَ: قَد عَفَوْتُ عنكَ[4].

305. وَالحارثُ بنُ مِسكينٍ هُو الذِّي صَنَّفَ اتِّفَاقَ رَأْيِ ابنِ القاسمِ، وابنِ وَهبٍ، وَأشهَبَ[5].

---

(1) سبق برقم: 44.

(2) في حاشية الأصل ما نصه: «تَيَّس فلان فرسه: راضه وذلَّله. القاموس». قلت: انظر القاموس المحيط (ص535).

(3) الآية 43 من سورة طه.

(4) ذكره بسياق آخر مع بيان المسألة المسؤول عنها: الذهبي في تاريخ الإسلام (18/ 213).

(5) ذكره عياض في ترتيب المدارك (4/ 26).

306. وعبدُ الرَّحْمَانِ بنُ أَبِي جعفر (الدِّمْيَاطِي)[1]. كانَ فَقِيهًا، جَلِيلا، عَابِدًا، فِي الصَّدْرِ الأولِ مِن أصحابِ ابنِ القاسمِ، مِن نَمَطِ سحنونَ.

307. تَفَقَّهَ بِأشهبَ، وابنِ وَهبٍ، وابنِ القاسمِ، وَمطرفٍ، وابنِ الماجِشُونَ، وابنِ نَافعٍ[2].

308. وَهُو ثقةٌ فِي الحديثِ، مِن شَرْطِ الصَّحيحِ، وَلَم يَكُن يُغَالِي فِي الرَّأْيِ، كانَ رَجلا مُسَدَّدًا، صَالِحًا، مُتَعَبِّدًا.

309. وَأَبُو زيدٍ ابنُ أَبِي الغَمْرِ[3]. مِن أهلِ مِصْرَ، مِن أقرانِ الحارثِ، وَعبدِالرَّحْمَانِ[4]، وَمُعْتَمَدُه فِي الرَّأْيِ عَلَى ابنِ القَاسمِ، وَهُو رَاويةُ الكُتُبِ الأَسَدِيَّةِ، عَلَى مِثْلِ طَرِيقةِ الحارثِ فِي قِلَّةِ التَّكَلُّفِ فِي تَفْرِيعِ المَسَائلِ.

[9/ب] 310. وأبو إسحاق البرقي[5]. صَاحِبُ أشْهَبَ، تَفَقَّهَ / بِأشهبَ وَغَيْرِه، وَصاحبُ نَوَادِرَ عن مالكٍ، وَهُو أحَدُ الفُقَهاءِ المَوْثُوقِ بِهِم.

وَمِمَّنْ دُونَ هؤلاءِ بِمِصْرَ:

311. محمدُ بنُ عبد الله بنِ عبد الحَكَمِ[6]. سَمِعَ مِن ابنِ وَهْبٍ، وَأَشْهَبَ، وَتَفَقَّهَ بِأَبِيهِ، وَأَصْبَغَ، وَأَقْرَانِهِمَا، وَهُو صَاحبُ فِقْهٍ وَحديثٍ وَنَظَرٍ؛ مِن شَرْطِ ابنِ حَبيبٍ،

(1) في الأصل: «الدمياط». وقد سبق برقم: 43.
(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 154).
(3) سبق برقم: 45.
(4) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 154).
(5) لم يتقدم له ذكر في باب التسمية. وهو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمان بن عمرو البرقي (ت245هـ). ترتيب المدارك (4/ 154 - 155).
(6) سبق برقم: 46.

وَيَحْيَى بنِ عُمَرَ، وَهُو يَمِيلُ إِلَى رَأْيِ أَشْهَبَ كَثِيرًا، وَرُبَّمَا خَلَطَ فِي مَذْهَبِه بِشَيْءٍ مِن مَذهبِ الشَّافِعِي، لأنّه كانَ صَحِبَه، وَتَخَلَّقَ بِأَخْلاقِه، فِي مِشْيَتِه، وَجِلْسَتِه فِي الحَلْقَةِ، وَلَه مُصَنَّفَاتٌ كَثيرةٌ، فِيهَا نَوَادِرُ مِن قولِ مَالكٍ.

312. ومحمدُ بنُ أَبِي يَحْيَى الوَقَّار، أَبُو بَكرٍ[1]. كانَ مِن الفقهاءِ الحُفَّاظِ، أَصْحابِ التَّفْرِيعَاتِ وَالعَوِيصِ.

313. تَفَقَّهَ بابنِ عَبْد الحَكَمِ، وَأَصْبَغَ، وَأَبِيهِ زَكرياءَ[2].

314. وَلَه مُخْتَصَرَانِ، كَبِيرٌ[3] وَصَغِيرٌ.

315. وَلَه اختيـاراتٌ حَسنةٌ، يَزْعُمُ أَنّه مَهْمَا خَالفَ فِيهَا مَالِكًا؛ فَبِمَالكٍ خَالفَ مَالِكًا، هَذَا لَفْظُه فِي صَدْرِ «الْمُخْتَصَرِ»، فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنا فِي تَأويلِ قَوْلِه هَـذَا، فَمِنْهُم مَن قالَ: مَعْنَاهُ أَنَّ مَالكًا قَد بَيَّنَ الخِلافَ، حَيْثُ اخْتَارَ مِن قَولِ مَن قَبْلَه مِن العُلماءِ، فَكانَ مِن مَذهبِ مَالكٍ أنْ يُخَالِفَه أَصْحَابُه، كَمَا خَالفَ مَالكٌ أُسْتَاذِيه، فَهَذَا وَجْهٌ.

وَمِنْهُم مَن قالَ: مَعْنَى قَوْلِه: فَبِمَالكٍ خَالَفْتُ مَالِكًا؛ اخْتِلافُ قَولِ مالكٍ، لأَنَّ الرِّواياتِ تَخْتَلِفُ عن مالكٍ فِي كَثِيرٍ مِن الْمَسَائلِ، فَمَهْمَا اخْتَارَه خِلافَ الْمَشْهُورِ مِن قولِ مَالكٍ؛ فَإِنَّمَا ذلكَ لأَخْذِه بِقَولٍ آخَرَ لِمالكٍ هُو عِنْدَه أَحْسَنُ، وإنْ لَم يَكُن مَشْهُورًا.

316. ومحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ المَوَّازِ، أَبُو عبدِ الله[4]. كانَ بِالإِسْكَنْدَرِيَّةِ، تَفَقَّهَ بـابنِ الْمَاجِشُونَ، وَابنِ عَبد الحَكَمِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى أَصْبَغَ[5].

---

(1) سبق برقم: 47.
(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 154).
(3) قال عياض: «الكبير منهما في سبعة عشر جزءا». ترتيب المدارك (4/ 189).
(4) سبق برقم: 48.
(5) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 154).

317. وَهُو أَجَلُّ مِن محمدِ بنِ عَبْدِ الحَكَمِ، وَمِن محمدِ بنِ سحنونَ، فِي نَمَطِ محمدِ بنِ عَبْدُوسٍ فِي كَثْرةِ الحِفْظِ. وَ (أَعْوَصُ)[1] مِن ابنِ عَبْدُوسٍ فِي التَّفْرِيعاتِ؛ فَالعَمَلُ بِمِصْرَ مُسْتَقِرٌّ عَلَى قولِ ابنِ الْمَوَّازِ، وَ (بِالقَيْروانِ)[2] وَالأندلسِ عَلَى قولِ سحنونَ، وَرُبَّمَا (بَلَغَ)[3] أَصْبَغَ بنَ الفَرَجِ فِي تَخْطئةِ ابنِ القَاسِمِ، وَصَرَّحَ بِذلكَ فِي كُتبه، وَهُوَ فِي جُمْلَةِ أَصبغَ، لأنَّ مَدَارَهُ عليهِ فِي كُتُبه.

باب الحكاياتِ عن الطبقةِ الأولى من أصحابِ مالكٍ بالمدينةِ

مِنْهُم:

318. أَبُو مُصْعَب أَحْمدُ بنُ أَبِي بكر الزُّهْرِي[4]. تَفَقَّهَ بِمالكٍ وَأَصْحَابه، وَهُو مِن الْمُتَأَخِّرينَ مِنْهُم، وَقَد تَقَدَّمَ مِن الحكايةِ عنهُ مَا فيهِ كِفَايةٌ عن إعادةِ ذِكْرِه[5].

وَمِن الطبقةِ الثانيةِ مِنْهُم:

319. هارونُ بنُ عبدِ الله الزُّهْرِي، أَبُو يَحْيَى القَاضِي[6]. سَمِعَ مِن ابنِ وَهبٍ، وَتَفَقَّهَ بِأَبِي مُصعب الزُّهْرِي، وَالهُدَيْرِي. وَالقُرْطِي[7] هَكَذَا يَقولُ فِي مُصَنَّفِه.

---

(1) في الأصل: «أعرض»، ولعل الصواب ما أثبت، ويؤيده ما في تاريخ دمشق (51/ 197): الحاشية رقم: 11.

(2) في الأصل: «القيروان»، والتصويب من تاريخ دمشق (51/ 198).

(3) في تاريخ دمشق (51/ 198): «تابع».

(4) سبق برقم: 19 و 35.

(5) انظر رقم 135.

(6) سبق برقم: 36.

(7) نقل الشيرازي ترجمة هارون هكذا: «سمع من ابن وهب، وتفقه بأبي مصعب الزهري، وبالهديري، والقرطي، وهو أعلم من صنف الكتب في مختلف قول مالك». طبقات الفقهاء (ص 153). فأوهم

320. وَهُو أَعْلَمُ مَن صَنَّفَ الكُتُبَ فِي مُخْتَلِفِ قَولِ مَالِكٍ، مِن نَمَطِ (ابنِ)[1] مَسْلَمَةَ، وَابنِ نَافعٍ الصَّائِغِ، وَعَبدِ المَلِكِ ابنِ المَاجِشُونَ، (كَأَنَّه)[2] يَتَكَلَّمُ مِن أَنْفَاسِهِم، وَرُبَّمَا دَلَّ عَلَى تَنَاقُضِ بَعْضِ مَا حُكِيَ لَه عن مَالِكٍ.

321. وَيَرْكَبُ[3] القِيَاسَ عَلَى أُصولِه، وَيَرُدُّ النَّصَّ عَنْه فِي بَعضِ المواضعِ بِالقياسِ عَلَى أَصْلِه فِي المواضعِ الأُخْرَى.

322. وَهُو كثيرُ الرِّوَاياتِ لِلشَّوَاذِّ عن مَالِكٍ، مِنْهَا قَوْلُه فِي الأَمَةِ تُسْتَحَقُّ حُرَّةً: إِنَّ عَلَى الذَّي مَسَّهَا بِالعُبُودَةِ مَهْرَ مِثْلِهَا. أَنَّه يَرْوِيهِ هَارونُ بنُ عبد الله عن أَصحابِ مالكٍ عن مَالِكٍ.

وَمِنْهَا فِي الذَّي يَحْلِفُ لَيَتَزَوَّجَنَّ عَلَى امرأتِه أُخْرَى؛ أَنَّه يَبَرُّ بِالعَقْدِ دُونَ المَسِيسِ. يَرْوِيهَا عن ابنِ وَهْبٍ عَن مَالِكٍ. فِي أَخواتٍ لِهَذَا وَنَحْوِه مِن مُتَوَلِّدِ المسائلِ.

صنيعه أن القرطي من شيوخ هارون، وهو وَهَم، لأن «القرطي» ليس معطوفا على ما سبق، وإنما هو متعلق بقول المؤلف الذي لم ينقله الشيرازي: «هكذا يقول في مصنفه»، أي أن القرطي يذكر في مصنفه أن هارون سمع من ابن وهب... إلخ. والمقصود هنا بالقرطي أبو إسحاق ابن شعبان المصري المتوفى كما سبق سنة 355هـ. والمقصود بمصنَّفِه كتابه «الرواة عن مالك»، وهو من موارد القاضي عياض في ترتيب المدارك، وذكره في مقدمة كتابه (1/ 13)، وتحرف فيه «القرطي» إلى «القرطبي». والدليل على أن المقصود بمصنف القرطي هنا كتابُه «الرواة عن مالك» قولُ القاضي عياض في ترجمة هارون بن عبد الله الزهري: «وقد ذكر أبو إسحاق ابن القرطي وابن مفرج القرطبي أنه ممن روى عن مالك، وأسندوا له عنه أحاديث». ترتيب المدارك (3/ 353)، وتصحف فيه «القرطي» إلى «القرطبي»، و«ابن مفرج» إلى «أبو مفرج».

(1) في الأصل: «أبي».

(2) في الأصل: «كأنهم».

(3) ضبطتها كهذا لما يأتي من قول المؤلف في آخر الكتاب: «وَرُكوبِ القياسِ عَلَى أُصولِ مَالِكٍ».

323. وَأَبُو ثَابت الْمَدَني، وَهُو محمدُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ[1]. تَفَقَّهَ بابنِ وَهْبٍ، وَابنِ القَاسِم، وابنِ نَافعٍ[2]، وَكَانَ جَامِعًا لِلْكُتُبِ المدنيةِ وَالمصْريةِ.

324. وَأَمَّا ابن عتاب[3]؛ فَإِنَّه يَرْوِي عن ابنِ الْمَاجِشُونَ كُتُبَه، وَلَم أَرَ لَه فِقْهًا [1/15] مُجَرَّدًا، وَقَد سَمِعْتُ/ مَن يَقولُ مِن أَصْحَابِنَا: إِنَّه كانَ مِن الفقهاءِ.

325. وَكذلكَ ابن شاكر[4]. وَبَلَغَنِي أَنَّه كانَ عَامِلا بِالمدينةِ، أو عَلَى سُوقِ المدينةِ، وَأَنَّه كانَ فَقِيهًا. سَمِعْتُ ذلكَ مِن أَبِي بَكْرٍ الأَبْهَرِيِّ.

باب الحكاياتِ عن أصحابِ أصحابِ مالكٍ بالبصرةِ

326. أَحْمَدُ بنُ المُعَذَّلِ[5]. كانَ فَقِيهًا مُحَقِّقًا، مِن نُجَبَاءِ أَصحابِ عبد الملكِ ابنِ الماجشونَ، وَمحمدِ بنِ مَسْلَمَةَ[6]، وَبِهِمَا تَفَقَّهَ.

327. وَكانَ لَه وَرَعٌ وَزُهْدٌ فِي الدُّنْيَا، وَكانَ مُفَوَّهًا، وَلَه مُصَنَّفَاتٌ أبوابٍ فِي الفقهِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَكانَ مُتَحَرِّيًا للسنةِ، قليلَ الكَلَامِ.

328. وَكَتَبَ إلى أحمدَ [بنِ][7] حَنبَل رِسالةً طَويلةً، نَهَاهُ فِيهَا عَن الكلامِ فِي القرآنِ.

(1) سبق برقم: 37.
(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 153).
(3) سبق برقم: 38.
(4) سبق برقم: 39.
(5) سبق برقم: 40.
(6) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 164).
(7) سقط من الأصل.

329. وَكَانَ مَذْهَبَ أحمدَ بنِ المعذَّلِ أَنْ يَقولَ: القرآنُ كَلامُ اللهِ، وَيَسْكُتُ[1]، فَإِذَا قِيلَ لَه: أَغَيْرُ مَخلوقٍ أم مَخلوقٌ؟ قالَ: الكلامُ فِي مِثْلِ هَـذَا بِدْعَةٌ، وَيَقولُ: أَقُولُ كَمَا قالَ اللهُ تَعَالَى، وَيَحْتَجُّ عن عَبْدِ الملكِ ابنِ الماجِشُونَ: أَخْبَرَنَا محمدُ بنُ مَسْلَمَةَ أَنَّ يَعْقُوبَ بنَ مُحمدٍ الزُّهْرِي[2] دَخَلَ العِراقَ، فَقامَ إليهِ رَجُلانِ، فَضَرَبَا عَلَى شَكِيمَةِ[3] بَغْلَتِه، فَقَالا له: اخْتَلَفْنَا، وَأَنْتَ فَقيهٌ مِن فُقهاءِ الحجازِ، فَافْصِلْ بَيْنَنَا. فَقالَ لَهُمَا: فِيمَ اخْتَلَفْتُمَا؟ فَقَالا لَه: أَحَدُنَا يَقولُ: القرآنُ مَخْلوقٌ، وَالآخَرُ يَقولُ: غَيْرُ مَخلوقٍ، فَافْصِلْ بَيْنَنَا عَلَى قَوْلِكِم بِالحجازِ، فَقالَ لَهُمَا: لَو قُلْتُمَا مِثْلَ هَـذَا بِالحجازِ؛ لأَوْجَعَكُم النَّاسُ ضَرْبًا، الكَلامُ فِي هَذَا بِدْعَةٌ، سَرِّحَا شَكيمةَ البَغْلَةِ، وَذَهَبَ[4].

330. وكانَ يَقُولُ: هُو غَيْرُ مَخلوقٍ، وَلَكِنَّ الوَرَعَ هُو الإِمْسَاكُ عن الكَلامِ، فَسَمَّوْهُ وَاقِفِيًّا، وَأَصْحَابُنَا عَلَى خِلافِ مَذْهَبِ ابنِ الْمُعَذَّلِ.

الطَّبَقَةُ الثانيةُ:

331. إِسْمَاعيلُ بنُ إِسحاقَ[5]، أَبُو إسحاقَ القَاضِي[6]. إِمَامٌ مِن أئمةِ الإسلامِ، سَمِعَ مِن أبي مُصعبٍ، وَابنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَتَفَقَّهَ بابنِ الْمُعَذَّلِ بِالبَصْرَةِ.

---

(1) قال أبو عمرو الداني: «ولا يسع أحدا أن يقول: القرآن كلام الله، ويسكت، حتى يقول: غير مخلوق. وقال أحمد بن حنبل رحمه الله: لولا ما وقع في القرآن - يعني من القول بخلقه - لوسعه السكوت، ولكن لِمَ يسكت، يريد أنه إنما يسكت لريبة». الرسالة الواعية (ص19 - 20).

(2) هو أبو يوسف يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري المدني نزيل بغداد (ت213هـ). ترتيب المدارك (4/ 3-4).

(3) قال ابن منظور: «الشَّكِيمَة من اللِّجام الحديدة الْمُعْتَرِضة في الفم». لسان العرب، مادة: شكم، (12/ 323).

(4) رواه بنحوه الخطيب البغدادي في تاريخ مدينة السلام (16/ 393).

(5) في الأصل: «إسماعيل بن إسحاق ويعقوب».

(6) سبق برقم: 41.

332. وَرَوَيْنَا عن إسماعيلَ بنِ إسحاقَ القَاضِي قالَ: أَفْخَرُ عَلَى الناسِ بِرَجُلَيْنِ بِالبَصْرَةِ: أَحْمَدُ بنُ المعَذَّلِ يُعَلِّمُنِي الفِقْهَ، وَعَلِيُّ بنُ (الْمَدِينِيِّ)[1] يُعَلِّمُنِي الحديثَ[2].

333. وَكانَ إِسْمَاعيلُ مِمَّنْ جُمِعَ لَه القرآنُ، وَالعِلْمُ بِهِ، وَالحديثُ، وَآثَارُ العلماءِ، وَالكلامُ، وَالمعرفةُ بِعِلْمِ اللسانِ[3].

334. كانَ مِن نُظَرَاءِ أَبِي العَبَّاسِ (مُحَمَّدِ)[4] بنِ يَزِيدَ الْمُبَرِّدِ[5] فِي عِلْمِ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ.

335. وَكانَ المبَرِّدُ يَقولُ: لَوْلا أَنَّه مُشْتَغِلٌ بِرِياسةِ العِلْمِ وَالقضاءِ؛ لَذَهَبَ بِرِيَاسَتِنَا فِي النَّحوِ وَالأَدَبِ[6].

336. وَبِهِ صارَ الْمُبَرِّدُ مَالِكِيًّا، وَتَابَعَهُ أَبُو إسحاقَ الزَّجَّاجُ[7] عَلَى ذلكَ.

باب ذِكْرِ أسبابِ التَّعَصُّبِ مِن أصحابِنَا فِيمَا بَيْنَهم فِي المذْهَبِ قَدِيمًا

337. مَذَاهبُ أشهبَ، وابنِ نافعِ الصَّائغِ؛ قَرِيبٌ مِن سَواءٍ، وَفِيهَا خِلافٌ كَثِيرٌ عَلَى ابنِ القَاسمِ فِي رَأْيِهِمَا، وَفِي رِوَايَتِهِمَا عن مالكٍ.

---

(1) في الأصل: «المدني».

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 164).

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 165).

(4) في الأصل: «أحمد».

(5) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد النحوي المشهور (ت286هـ). طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص101– 110).

(6) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 165).

(7) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت316هـ). طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص111– 112).

338. وَمَذاهبُ عبدِ الملكِ بنِ الماجِشُونَ قَرِيبٌ مِن مَذَاهِبِ أَشهبَ، وابنِ نَافعٍ الصَّائغِ، فِيمَا خَالَفَا فيهِ ابنَ القَاسمِ رَأْيًا وَرِوايةً.

339. وَمُطَرِّفُ بنُ عبد اللهِ رُبَّمَا وَافَقَهُم فِيمَا حَكَاهُ ابنُ حبيبٍ عنهُ.

340. ثُمَّ جاءَ أَصبغُ وابنُ حَبيبٍ فِي الرَّأيِ عَلَى وِفاقِ هَؤلاءِ.

341. وَتَابَعَهُم فِي الطبقةِ الْمُتَأَخِّرةِ مُحمدُ ابنُ الْمَوَّازِ فِي أَكثرِ ذلكَ، أَخْذُه بِقَوْلِ أَصبغَ، وَمحمدِ بنِ عَبدِ الحَكَمِ، لأَخذِه بِقَولِ أَبيهِ؛ لأَنَّه[1] مُخَالِفٌ لابنِ القَاسِمِ، وَلأَخذِه بِقَوْلِ أَصْبَغَ.

342. وَيُوسفُ بنُ يَحْيَى الْمَغَامِي، وَأَبُو (سَلَمَةَ)[2] مِن أَهلِ الأَندلسِ عَلَى مِثْلِ ذلكَ، (أَخْذُهُمَا)[3] بِقَوْلِ الْمَدَنِيِّينَ فِي وَاضحةِ ابنِ حَبيبٍ.

343. فَهؤلاءِ الْمَذْكُورُونَ مِن أَصْحَابِنَا عَلَى مِنْهَاجِ الأئمةِ الأُولَى فِي الاخْتِيَارِ مِن القَوْلِ أَحْسَنَهَ، وَكُلٌّ مِنْهُم قَائِسٌ عَلَى أُصولِ مالكٍ.

باب ذكرِ طَرِيقةِ ابْنِ القاسِمِ وأَصْحَابِه وَمَن ذَهَبَ مَذْهَبَه

344. ثَبَتَ أَنَّ طَرِيقةَ/ عَبْدِ الرَّحمانِ بنِ القَاسِمِ وَنَهجَه فِي أَوَّلِ أَمْرِه إِلَى أَخْذِه [١٥/ب] العِبَادَةَ، وَالسَّمْتَ الظَّاهِرَ الْمَقْبُولَ مِن النَّاسِ، وَالتَقَشُّفَ، وَاسْتِئْلافَ العَامَّةِ، وَالكَلامَ مَعَهُم فِي تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، وَالتَّسَخُّطَ عَلَى أَهلِ النَّفَاسةِ بِالسُّلْطانِ، وَالتَّحَفُّظَ مِن السَّقَطِ عِنْدَ العَامَّةِ، وَالْمُرَاعَاةُ تُيَسِّرُ الجَاهَ مِن جِهةِ الآخِرَةِ، وَمَا يُوجِبُهُ العِلْمُ النافعُ،

(1) يعني عبد الله بن عبد الحكم.
(2) في الأصل: «مسلمة»، والصواب ما أثبت، وهو الفضل بن سلمة المتقدم.
(3) في الأصل: «أحدهما».

وَالتَّوَرُعُ فِي الْمَأْكلِ وَالْمَلْبَسِ[1]. وَهذهِ طَرِيقَةٌ لَم تَكُنْ لأَحَدٍ مِن أَصْحَابِ مَالِكٍ إِلا ابنَ القَاسِمِ.

345. فَلَمَّا تَصَدَّرَ لِمُدَارَسةِ العِلْمِ، وَتَلاحَقَتْ فيهِ هذهِ الأَوْصَافُ، وَانْتَشَرَتْ عَنه الفَتْوَى؛ اعْتَمَدَتْهُ العَامَّةُ وَالخَاصَّةُ، تبَرُّكًا بِهِ، فَغَمَرَ الجَمِيعَ مِن أَصْحابِ مَالِكٍ، وَاسْتُمِعَ لَه القَوْلُ فِي تَفْرِيعِ الْمَسَائِلِ بِقَبُولِ العَامَّةِ.

346. فَكَانَ العَلَمَ الأَكْبَرَ، وَالْمِنْهَاجَ الأَشْهَرَ فِي زَمَانِه، وَلَمْ تَكُنْ لِغَيْرِهِ مِن نُظَرَائِه تِلْكَ الْمَنْزِلَةُ، فَحَسَدَه مَن كَانَ يُوَازِيهِ فِي العِلْمِ، أَوْ كَانَ أَفْهَمَ مِنْهُ، مِثْلَ أَشْهَبَ وَالْمَدَنِيِّينَ الْمَذْكُورِينَ فِي البَابِ الْمُتَقَدِّمِ قَبْلَ هَذَا البَابِ.

347. وَصَارَتْ كُتُبُه الْمَعْروفةُ بِالأَسَدِيَّةِ أَوَّلَ مَبْسُوطٍ فِي الفِقْهِ لأَصْحَابِنَا، فَقَبِلَتْهَا العُقُولُ، وَأَلِفَتْهَا الأَفْهَامُ، فَغَمَرَتْ كُلَّ كِتَابٍ فِي الفِقْهِ مُسْتَعْجَمٍ مُقْفَلٍ مِن كُتُبِ نُظَرَائِه الْمِصْرِيِّينَ وَالْمَدَنِيِّينَ، فَهُجِرَتْ[2]. حَتَّى لَقَد هُجِرَ «الموَطَّأُ» عَن مَالِكٍ، وَمَا فيهِ مِن عُيونِ الفِقْهِ وَأُصُولِه، فَتَلْقَى الفَقِيهَ البَارِعَ عَلَى مَذْهَبِ ابنِ القَاسِمِ فِي القَدِيمِ وَالحَدِيثِ؛ لا يَعْرِفُ مَا فِي مُوطأ مَالكٍ، وَهُو الأَصْلُ.

348. ثُمَّ إِنَّ سحنونَ بنَ سعيدٍ دَوَّنَ الكُتُبَ الأَسَدِيَّةَ، وَزَادَ فِي بَسْطِهَا، وَأَدْخَلَ فِيهَا الآثَارَ، وَسَلَكَ مَسْلَكَ ابنِ القَاسِمِ فِي العِبَادةِ، وَالتَّقَشُّفِ، وَالتَّوَرُّعِ فِي الْمَطْعَمِ وَالْمَلْبَسِ، وَالتَّكَبُّرِ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا، وَتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ عَلَى السُّلطانِ مَعَ العَامةِ. فَقَبِلَه أَهلُ المغربِ وَأَهلُ الأندلسِ، وَغَمَرَتْ رِيَاسَتُه رِيَاسةَ أَصبغَ فِي ذلكَ الزَّمانِ.

(1) أي وتيسر ما يوجبه العلم النافع.

(2) يعني كتب نظرائه المصريين والمدنيين.

349. وَكَثُرَ أَصْحابُ سحنونَ لِهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي وَصَفْنَا مِن بَسْطِهِ الكُتُبَ، وَدُخولِه فِي ذلكَ السَّمْتِ العَجيبِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فيهِ سحنونُ بِقَبيحٍ، أو (غَمَصَه)[1] فِي عِلْمٍ أو عَدَالَةٍ؛ فَمُسْقَطٌ مَتْروكٌ.

350. وَكانَ بَيْنَه وَبَيْنَ عبدِ الملكِ بنِ حَبيبٍ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَه فِي بابِ الحكايةِ عَنْهُ، مِن بابِ الْمُنَافَسَةِ، حَتَّى لَقَدْ بَلَغَ النَّاسَ فِي القَديمِ أَنَّ ابنَ حبيبٍ سَمَّى الكُتُبَ الْمُدَوَّنةَ لِسحنونَ: الْمُدَوَّدَةَ[2]. وَأَنَّ سحنونَ بنَ سعيدٍ سَمَّى الكُتُبَ الوَاضحةَ لابْنِ حَبيبٍ: الفَاضحةَ.

351. وَعَجِلَت الْمَنِيَّةُ بِابْنِ حَبيبٍ قَبْلَ أن يكونَ لَه أَصحابٌ، فَلَمَّا ماتَ هُجِرَتْ كُتُبُه، وَكانَتْ أُصولا وَاضحةً عَلَى مَنَاهِجِ مَالكٍ، وَقُدماءِ أَصحابِه الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهم قَبْلَ هَذَا البَابِ، عَلَى طَريقِ الاخْتِيَارِ مِن القَولِ أَحْسَنَه، وَالتَّرْجيحِ بِالأدلةِ فِي مُخْتَلِفِ القَولِ، وَرُكوبِ القياسِ عَلَى أُصولِ مَالكٍ.

352. فَلَقَد اتَّصَلَ الخَبَرُ عَن بَعضِ أَصحابِ سحنونَ الْمُتَأَخِّرينَ، وَذُكِر فِي مَجْلِسِه أَشْهَبُ، وَابْنُ الْمَاجِشُونَ، وَمُطَرِّفٌ، وَابنُ نافعٍ، وَأَصبغُ، فَقَالَ: مَن الْمُتَكَلِّمُ بِهؤلاءِ فِي مَجْلِسِي، خُذُوا بِرِجْلِه، قُلْتُ لِشَيْخٍ مِن كُبَراءِ أَصْحَابِنَا، وَ (كَتَبَ)[3] إِلَيَّ هذهِ الحكايَةَ: فَمَنْ هَذَا الَّذِي ذُكِرَ عَنْهُ هذا؟ فَقَالَ لِي: ذلكَ أَبُو مَيْسَرَةَ[4] الفَقيهُ العابدُ،

---

(1) في الأصل: «غمضه».

(2) روي هذا أيضا عن أبي عثمان سعيد بن محمد الغساني، المعروف بابن الحداد (ت302هـ). معالم الإيمان (2/ 295).

(3) هذه الكلمة غير ظاهرة المعنى في الأصل، وأقرب قراءة لها ما أثبتُّ.

(4) هو أبو ميسرة أحمد بن نزار، يكنى أبا جعفر، وكان لا يخالف في فتواه ابن القاسم. (ت337هـ). رياض النفوس (2/ 361- 367)، معالم الإيمان (3/ 41- 44)

كانَ يُقَلِّدُ سحنونَ، وابنَ القَاسِمِ، وَمَن ذَهَبَ مَذْهَبَهُمَا، وَيَرَى اخْتِلافَ أصحابِ مَالِكٍ وَأَقْوَالِهِم بِدعةً وَضَلالا، وكانَ أَبُو ميسرةَ صَاحِبَ نَامُوسِ عِبادةٍ، وَزُهْدٍ، وَتَقَشُّفٍ، وَسَمْتٍ مَقْبولٍ عندَ العَامةِ بِالقَيْرَوَانِ.

353. وَسَمِعْتُ رَبِيعًا الْمُؤَذِّنَ الْمُلَقَّبَ بِأَبِي زَاكِي[1] - وَكانَ حَافِظًا لِتَفْرِيعَاتِ الصَّلاةِ لابنِ سحنونَ - يَقولُ: كُنْتُ أُؤَذِّنُ لأَبِي مَيْسَرَةَ، فَكانَ يُحِبُّه أَبُو زرجُونَةَ[2]، فَكَانَا يَقْطَعَانِ زَمَانَهُمَا بِذِكْرِ ابنِ القَاسِمِ وَسحنونَ، تَبَرُّكًا بِهِمَا، وَ (يَغْمِصَانِ)[3] أَشْهَبَ، وَأَصْبَغَ، وَابْنَ الْمَاجِشُونَ، وَابْنَ حَبِيبٍ، وَمَن ذَكَرْنَا فِي البَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، فَكانَ أَبُو زرجُونةَ يَقولُ لأَبِي ميسَرَةَ: سُبْحَانَ اللهِ، هذهِ أَسْمَاءُ أَهلِ النَّارِ[4].

354. وَكانَ رَبِيعٌ المؤَذِّنُ صَدُوقًا، أَعْنِي صَاحِبَ هذهِ الحكايةِ.

355. وَحَدَّثَنِي أَيْضًا أَنَّ محمدَ بنَ محمدٍ، المعروفَ بابنِ (اللَّبَّادِ)[5] قالَ له رَجلٌ: [1/11] أَجَمَعْتَ وَاضحةَ ابنِ حَبِيبٍ،/ وَأَسْمِعةَ الْمَدَنِيِّينَ مِن أَصحابِ مَالِكٍ؟ فَهَمَّ بِضَرْبِه وَطَرْدِه، وَقالَ: أَمِثْلُ هَؤلاءِ يُذْكَرُونَ، وَكَانَ مِن كِبَارِ الْمُغَالِينَ لِسحنونَ وَابنِ القَاسِمِ.

356. فَأَخبَرَنِي أَبُو زَاكِي هَذَا قالَ: حَضَرْتُ أَبَا الفَضلِ، أَحْسِبُه قالَ: البَزَّار[6]، وَكانَ مِن فُقَهَائِهِم يَقولُ: كُلُّ كتابٍ لأَصْحَابِنَا غَيْرِ «المدونة»؛ فَلا بَأْسَ أَنْ تَغسِلَه

---

(1) لم أجد له ترجمة.

(2) لم أتبين من هو، وليس هو أبا زرجونة المذكور في ترجمة البهلول بن راشد الحجري الرعيني من رياض النفوس (1/ 205)، لأنه متقدم من حيث الطبقة.

(3) في الأصل: «يغمضان».

(4) لا شك أن هذا من الغلو والتعصب المقيت، نسأل الله السلامة والعافية.

(5) في الأصل: «اللياد». وقد سبقت ترجمته.

(6) لم أتبين من هو، ولعله أبو الفضل عباس بن عيسى بن عباس الممسي القيرواني (ت333هـ). رياض النفوس (2/ 292- 305).

بِـالبَوْلِ. فَقِيـلَ لَـهُ: فَالكُتُـبُ الواضِـحةُ؟ قـالَ: تلـكَ التِّـي تَـسْتَحِقُّ أَنْ تُغْـسَلَ بِغُسَالَةِ البَوْلِ[1].

357. وَكَانَ يَحْيَى بنُ يَحْيَى بِالأندلسِ مِن تَقليدِه ابنَ القَاسمِ عَلَى أُطُمٍ[2]، وَأَدْهَى، وَأَشْنَعَ فِيمَا ذَكَرْنَا مِن غُلُوِّ سحنونَ فِي ابنِ القَاسمِ.

358. فَلَقَـد رَوَيْـتُ فِيمَـا جَمَعْـتُ مِـن قـولِ يَحْيَـى بـنِ يَحْيَـى؛ أَنَّـه رُبَّمَـا سُـئِلَ عَـنِ المسْألةِ، فَيَقولُ: هَذَا قَولُ ابنِ القَاسمِ، وَيُخْرِجُ الكُتُبَ، فَيُقَالُ لَه: هَذَا قَولُ مَالكٍ فِيهَـا، عَلَى خلافِ قولِ ابنِ القَاسمِ عِنْدَكَ، فَيَقُولُ: ابـنُ القاسمِ أَوْرَعُ عِنْدِي مِن مالـكٍ، وَلا يُخَالفُ ابنَ القَاسمِ إلا رَجُلُ سُوءٍ، هَذَا وَنَحْوُه.

359. وَكانَ مُطاعًا بِالأندلسِ، عَلَى سَمْتِ ابنِ القَاسمِ وَطَرِيقَتِه.

360. ثُمَّ تَابَعَه عِيسَى بنُ دينـارٍ، وَكـانَ أَسَدَّ منـهُ طريقـةً فِي الفقـهِ، وَأَفْهَـمَ، وَأَقَلَّ تَعَصُّبًا، وَأَصَحَّ عبارةً، واللهُ أعلمُ. يُوَافِقُه فِي تَفْضيلِ ابنِ القاسمِ.

361. وَكانَ سَبَبَ إِسْقَاطِ الأصـولِ الواضـحةِ الَّتي لابـنِ حَبيـبٍ مَا وَقَـعَ بَيْنَ ابنِ حَبيبٍ وَيَحْيَى بنِ يَحْيَى، وَمَا شَجَرَ بَيْنَهُمَا فِيمَـا قَدَّمْنَا ذِكْرَه فِي بـابِ الحكاياتِ عَـن عَبدالملكِ بنِ حَبيبٍ، وَيُعَاضِدُ يَحْيَى بنَ يَحْيَى سعيدُ بنُ حَسَّانٍ، وَإِغْرَاؤُهُم العَامَّةَ بِهِ.

362. ثُـمَّ دَرَجَ التَّـابعونَ لَهُـم بِالأنـدلسِ عَلَـى ذلـكَ، مِثْـلُ إبـراهيمَ بـنِ مُـزَيْنٍ، وَمحمدِ بنِ وَضَّاحٍ، وَأَشْبَاهِهِم.

---

(1) هذا أيضا من الغلو.

(2) هو الحِصْنُ المَبْنِيُّ بالحجارة. وقيل غير ذلك. لسان العرب، مادة: أطم، (12/ 19).

363. وَأَمَّا الْمَغَامِيُّ وَأَبُو سلمةَ فِي آخَرِينَ كَتَبُوا «الواضحةَ»، وَتَفَقَّهُوا بِهَا، لَم يَكُونُوا يُظْهِرُونَ التَّعَصُّبَ لِصَاحِبِهِم، وَلا لِلْمَدَنِيِّينَ جُمْلَةً، لِقِلَّةِ عَدَدِهِم فِي كَثْرَةِ أُولئكَ، إِلَى الزَّمَانِ الذِّي أَدْرَكْنَاهُ.

364. فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى بَعَثَ قَوْمًا عَلَى طَلَبِ «الواضحةِ»، فَتَفَقَّهُوا بِهَا، وَعَرَفُوا فَضْلَهَا، وَ (شَرَفَهَا)[1]. فَهِيَ اليومَ مُنْتَشِرَةٌ، سَمِعْتُهَا مِن تَمِيمِ بنِ محمدٍ عَن الْمَغَامِي عَن عَبد الملكِ.

365. وَكانَ أَبُو العباسِ عبدُ الله بنُ أحمد بنِ أَبِي تَمِيمٍ، الفَقِيهُ الإمامُ بِتُونس[2]، أَدْرَكْتُ زَمَانَه، وَأَصْحَابُه يَقُولونَ عَنْهُ: إِنَّه كانَ يَقُولُ لَهُم: اسْمَعُوا مِنِّي مَا أَنْصَحُكُم بِهِ، دَرَسْتُ «المدونةَ» زَمَانًا، وَتَفَهَّمْتُ بِهَا، ثُمَّ نَظَرْتُ فِي «الواضحةِ»، فَمَا رَأَيْتُ مِثْلَ «الواضحةِ»، وَلا مِثْلَ عِبَارَاتِهَا، وَإِنَّ ابْنَ حَبِيبٍ لَم يَكُن صَغِيرًا فِي العُلَماءِ، كَانَ بَحْرًا لا يُدْرَكُ قَعْرُه، وَلا يُبْلَغُ خَبَرُه، وَإِنَّ هذهِ «الواضحةَ» كَجُؤْنَةِ العَطَّارِ، لا يَمَلُّ النَّاظِرُ فِيهَا، وَلَو كانَ إِلَيَّ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ؛ لَقَدَّمْتُ عَلَى سَائِرِ كُتُبِ أَصْحَابِنَا: «المدَوَّنةِ» وَغَيْرِهَا.

366. وَلَقَد سُئِلَ يَوْمًا عَن مَسألةٍ، فَأَجابَ عَنْهَا بِجوابٍ مِن قَولِ سحنونَ، فَقَالَ لَه السَّائِلُ: أَرَأَيْتَ لَو قِيلَ لَه: إِنَّمَا الوَجْهُ أن يُقَالَ فِيهَا كَذَا وَكذَا بِخلافِ مَا قَالَه فِي الجوابِ؟ فَأَفْكَرَ[3] سَاعةً، ثُمَّ قَالَ لَه: إِنَّ هَذَا الَّذي قِسْتَه أَحْسَنُ مِن جَوَابِي، فَأَخْبِرْنِي مِن قَولِ مَن هُو؟ فَقَالَ لَه السَّائِلُ: ذلكَ قولُ ابنِ حَبِيبٍ، فَقَالَ: رَحِمَ اللهُ ابنَ حَبِيبٍ،

(1) هذه الكلمة غير ظاهرة المعنى في الأصل، وأقرب قراءة لها ما أثبتُّ.

(2) هو أبو العباس عبد الله بن أحمد بن ابراهيم بن إسحاق التميمي، المعروف بالإبيَّاني (ت352هـ). قال عياض: «وكان يدرس كتاب ابن حبيب». ترتيب المدارك (6/ 10 - 18).

(3) أَفْكَرَ فيه وتَفَكَّرَ بمعنىً. لسان العرب، مادة: فكر، (5/ 65).

لَقَد كانَ فَقِيهًا عَالِمًا، وَقَوْلِي عَلَى مَا قَالَ ابنُ حبيبٍ، وَرَجَعَ عَن جَوَابِهِ الأَوَّلِ حِينَ بُيِّنَ لَه قولُ ابنِ حبيبٍ.

نَجَزَ الكتابُ بِالتسميةِ وَالحِكاياتِ عن نُظراءِ مالكٍ وَأصحابِه وَأصحابِ أصحابِه بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى، وَحُسْنِ عَوْنِه، وَتَوْفِيقِه. وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحمدٍ، وَعَلَى آلِه، وَأصحابِه أَجْمَعِينَ. عَرَّفَنَا اللهُ خَيْرَه[1]، وَوَقَانَا شَرَّه، وَشَرَّ مَا بَعْدَه. آمينَ يَا رَبَّ العَالَمينَ.

---

(1) الظاهر أن تاريخ النسخ محذوف، لأن هذا الدعاء غالبا ما يأتي بعده، والله أعلم.

ذكر فهرسة الكتب المصنفة على مذهب أهل المدينة

بسم الله الرحمان الرحيم عونك يا معين

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

ذِكْرُ فَهرسةِ الكُتبِ المُصنفةِ عَلَى مَذْهبِ أهل المدينةِ

وَهُم مَالك بنُ أنسٍ، وَأَصْحَابُه، وَأَصْحَابُ أصحابه:

1. المَوَطأُ، صَنَّفَه مَالكٌ.
2. كتبُ الأَصْحَابِ القَديمةِ فِي الفِقْهِ[1]، وَضَعَهَا مَالكٌ.
3. كتابُ الرِّسالةِ مِن مالكٍ إِلَى هَارونَ الرَّشيدِ[2]، وَفِي رِوَايَتِهَا وَرِوَايةِ كُتُبِ الأَصْحَابِ نَظَرٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا.

---

(1) أشار إليها المؤلف برقم: 110 و 139. وسماها في الموضع الأول بالأصول المدنية القديمة، وفي الموضع الثاني بالأسمعة القديمة.

(2) طُبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة 1311هـ ثم طبعت بعد ذلك - مصححة ومراجعة على الطبعة الأميرية - بمطبعة محمود علي صبيح بميدان الأزهر الشريف بمصر أيضا، ثم توالت طبعاتها بعد ذلك. وقد ذكر جمع من العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ هذه الرسالة، وأغلبهم تكلم فيها بالجرح، فقد أنكرها أصبغ بن الفرج، وحلف ما هي من وضع مالك، وأنكرها أيضا إسماعيل بن إسحاق الجهضمي، وأبو بكر الأبهري، وأبو محمد بن أبي زيد القيرواني، وقالوا: «إنها لا تصح، وإن طريقها لمالك ضعيف، وفيها أحاديث لا نعرفها، وأشياء فيها لا تعرف من مذهب مالك ورأيه». وقال الأبهري أيضا: «فيها أحاديث منكرة تخالف أصوله (يعني الإمام مالكا)». ترتيب المدارك (2/ 93). وقال أيضا - ولم أجده بهذا السياق في ترتيب المدارك -: «فيها أحاديث لو سمع مالك من يحدث بها لأدبه». سير أعلام النبلاء (8/ 89). وقال القرافي: «وقيل: هذه الرسالة لم تثبت لمالك». الذخيرة ←

4. كُتُب عُثمانَ بنِ عيسى بنِ كِنَانَةَ.

5. كُتُب عبد الملكِ بنِ عبد العزيز الْمَاجشونَ[1].

6. الكتابُ [ ][2] لأبِي مُصْعَب.

7. كُتُبُ محمد بنِ مَسْلَمَةَ[3].

وَلأهْلِ مِصْرَ:

8. الْمَوَطأ، لابنِ وَهْب[4].

(13/ 299). وقال الذهبي: «إسنادها منقطع»، بل حكم عليها بالوضع. سير أعلام النبلاء (8/ 89). وممن ذكرها - ولم يعرج على بحث نسبتها - النديم في الفهرست (ص252). والبغدادي في هدية العارفين (2/ 1). والزركلي في «الأعلام» (5/ 257). وكحالة في معجم المؤلفين (3/ 9). وممن نقل واستفاد منها ابن أبي زيد القيرواني في الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ (ص194). والقرافي في الذخيرة (13/ 299). ، وبدر الدين ابن جماعة في تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص85). والسمهودي في جواهر العقدين في فضل الشرفين (ص254). فهؤلاء الذين ذكروها واستفادوا منها يدل صنيعهم هذا على صحة نسبتها إلى إمام دار الهجرة رَحِمَهُ اللَّهُ، بل أبعدُ من ذلك كانت الرسالةُ عمدةً بعض فقهاء المالكية في تأصيل بعض المسائل الفقهية في المذهب المالكي، غير أنّ كبار الأشياخ فيه أنكروها، ولم يأخذوا بما جاء فيها من أحكام ومسائل. والله أعلم.

(1) ترتيب المدارك (3/ 136).

(2) طمس بمقدار كلمة. ولعله: «المختصر». قال عياض في ترجمة أبي مصعب الزهري: «وله كتاب مختصر في قول مالك مشهور». ترتيب المدارك (3/ 347). ويقوم أخونا الزميل الباحث نور الدين شويد بتحقيقه لنيل الدكتوراه من جامعة ابن طفيل بالقنيطرة ، اعتمادا على النسخة الوحيدة المحفوظة في خزانة جامع القرويين بفاس.

(3) ترتيب المدارك (3/ 131).

(4) ترتيب المدارك (3/ 242). وأجزاء منه منشورة في دار الغرب الإسلامي ببيروت بتحقيق ميكلوش موراني.

9. الأَسَدية[1]، والإسكنْدَرانية[2]؛ لابنِ القاسم.

10. الأُمَّهاتُ، لأَشْهبَ[3].

11. الْمُخْتَصَراتُ، لابنِ عَبد الحَكَمِ[4].

12. الأُصولُ، لأَصبغَ[5].

13. الْمُخْتَصَرانِ، لابنِ أَبِي يَحْيَى الوَقَّار، الكبيرُ [وَ][6] الصَّغيرُ[7].

14. اتِّفَاقُ الْمِصرِيِّينَ، للحارثِ بنِ مِسْكينٍ[8].

15. الْمُصَنَّفاتُ، لمحمد بنِ عبد الحَكَم[9].

16. الكتابُ المَوَّازيةُ، لابنِ الْمَوَّازِ[10].

17. الزَّاهِي[11]، لابنِ شعبانَ القُرْطِي.

---

(1) فصل فيها المؤلف برقم: 149، ورقم: 255، ورقم: 347.
(2) فصل فيها المؤلف برقم: 161.
(3) ترتيب المدارك (3/ 263).
(4) ترتيب المدارك (3/ 364).
(5) عشرة أجزاء كما في ترتيب المدارك (4/ 20). وبعد هذا في الأصل: «الكتاب الكبير الصغير».
(6) سقط من الأصل.
(7) قال عياض: «الكبير منهما في سبعة عشر جزءا». ترتيب المدارك (4/ 189).
(8) ترتيب المدارك (4/ 26).
(9) ترتيب المدارك (4/ 159 - 160).
(10) ترتيب المدارك (4/ 169). قال الزركلي: «قطعة منه، على الرق، في 16 ورقة، في فقه الإمام مالك، في خزانة محمد الطاهر ابن عاشور، بتونس». الأعلام (5/ 294).
(11) ويسمى أيضا: «الزاهي الشعباني». ترتيب المدارك (5/ 275). وقد طبعت قطعة من أوله حديثا مرتين.

وَلأهلِ إفريقية:

18. كتابٌ خَيرٌ مِن زِنَتِه، لعليِّ بنِ زِياد[1].

19. الْمُدونةُ وَالْمُخْتَلِطَة، لسحنونَ[2].

20. كُتُبُ ابنِ غَافِقٍ[3].

21. مُصَنَّفَاتُ محمدِ بنِ سحنونَ[4].

22. آدابُ ابنِ ملول[5].

وَلأهلِ الأندلسِ:

23. لِيَحْيَى بنِ يَحْيَى الكُتُبُ العَشَرةُ[6].

24. وَلِعيسى بنِ دينارٍ كُتُبُ البيوعِ[7].

(1) ترتيب المدارك (3/ 80- 81).

(2) ترتيب المدارك (3/ 299). قال عياض في ترجمة أبي أيوب سليمان بن عبد الملك القرطبي (ت337هـ على قول): «وهو الذي بوّب الكتب المختلطة الباقية على سحنون من المدونة». ترتيب المدارك (6/ 146).

(3) ترتيب المدارك (4/ 399- 400).

(4) ترتيب المدارك (4/ 207).

(5) هو أبو بكر أحمد بن ملول التنوخي (ت262هـ). قال عياض: «وألف رقائق الفضيل بن عياض، وكتاب زهد سفيان الثوري، وكتاب فضائل الأوزاعي، وكتاب فضائل طاوس اليماني». ترتيب المدارك (4/ 235).

(6) حملها عن ابن القاسم، قال عياض: «وسمع من ابن القاسم مسائل، وحمل عنه عشرة كتب». ترتيب المدارك (3/ 381). وانظر «فهرسة ابن خير» (1/ 311).

(7) ترتيب المدارك (4/ 106- 107).

25. لِعَبدِ الملكِ بنِ حبيبٍ الكُتُبُ الواضحةُ.

26. لِيَحْيَى بنِ عُمر المنتَخَبَة[1].

27. لمحمدِ بنِ (يَحْيَى)[2] بنِ عُمر[3] المُنتخبةُ الصَّغيرةُ[4].

28. لمحمدِ بنِ وَضَّاح أنواعٌ مِن الفِقْهِ[5].

لأهلِ البَصرةِ:

29. لأحْمد بنِ المعذَّل طَريقةُ الأحكامِ لِمالكٍ وَأهلِ المدينةِ عَشَرةُ أجْزَاء[6].

30. لإسماعيلَ بنِ إسحاقَ القَاضِي الكُتُبُ المبسوطةُ[7]، وَكتابُ الأموالِ[8].

---

(1) اختصر به المستخرجة. ترتيب المدارك (4/ 359).

(2) في الأصل: «عمر».

(3) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة القرطبي (ت330هـ). تاريخ علماء الأندلس (2/ 51-52).

(4) ترتيب المدارك (6/ 86)، ووصفها بالصغيرة لم أجده عند غير المؤلف، ولعل ذلك تمييزا لها عن المنتخبة السابقة، ولذلك نظائر في المذهب المالكي. وفي الخزانة الناصرية بتمكروت نسخة منها برقم: 2957. انظر «دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت» (ص196). وسمي فيه: «المنتخب»، وهو كذلك في بعض المصادر كجذوة المقتبس (ص98).

(5) منها كتاب فيه مكنون السر ومستخرج العلم. رواه ابن خير في «الفهرسة» (1/ 313).

(6) لم أجده عند غير المؤلف.

(7) هي كتاب المبسوط، وهو مشهور عند المالكية. ترتيب المدارك (4/ 291). وتسمى كذلك بالمسائل المبسوطة كما في «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص342).

(8) ترتيب المدارك (4/ 291).

باب ذكرِ الأَسْمِعةِ

لأهلِ مِصْرَ:

31. سَمَاعُ ابنِ وَهب المؤَرَّخاتُ[1]، ثَمانيةَ عَشَرَ جُزءا[2].

32. سماعُ ابنِ القاسمِ، عِشْرُونَ جُزءا[3].

33. سَماعُ عبد الرحمانِ [بنِ][4] أبي جعفر الدِّمْيَاطِي[5]، ثَمانيةُ أَجْزَاء.

34. سماعُ (عَمْرو)[6] بنِ أبي سَلمةَ التِّنِّيسِي مِن مالكٍ، ثَلاثةُ أجزاء[7].

35. سماع أبِي إسحاقَ البَرْقِي مِن أَشْهَبَ، عَشَرَةُ أَجْزَاء[8].

لأهلِ المدينة:

36. سماعُ ابنِ أَبِي أُوَيس، وهيَ المسائلُ[9].

37. سماعُ سعيدِ بنِ أبي داود[10] الزَّنْبَرِي[11]، وَهيَ مَسائِلُه عن مالكٍ[12].

---

(1) انظر رقم: 148 و 185.

(2) ذكر عياض سماعه من مالك، وقال: «ثلاثون كتابا». ترتيب المدارك (3/ 242).

(3) ترتيب المدارك (3/ 251).

(4) سقط من الأصل.

(5) المقصود سماعه من أصحاب مالك. قال عياض: «سمع من أعالي أصحاب مالك، كابن وهب، وابن القاسم، وأشهب. وله عنهم سماع مختصر، مؤلف حسن». ترتيب المدارك (3/ 375).

(6) في الأصل: «عمر».

(7) ذكره المؤلف برقم: 181.

(8) ترتيب المدارك (4/ 155).

(9) ذكره المؤلف في برقم: 132.

(10) يقال هكذا أيضا كما في التاريخ الكبير للبخاري (3/ 470).

(11) هو سعيد بن داود بن زنبر المتقدم الذكر في التسمية والحكايات.

(12) ذكره المؤلف برقم: 134.

وَلأَهْلِ الأَنْدَلس:

38. سماعُ عبدِ الملك بنِ حبيبٍ مِن الْمَدَنِيِّينَ وَالمصْرِيينَ، عِشْرُونَ جُزْءًا[1].

39. سماعُ أَبِي زَيد مِن الْمَدَنِيِّينَ، وهيَ المعروفةُ بِثَمَانيةِ أَبِي زيدٍ[2].

40. الأَسْمِعةُ المسْتَخْرَجةُ الجامعةُ لأَسْمعةِ أَصحابِ مالكٍ وأصحابِ أصحابِه، لمحمد بنِ أَحمد العُتْبِي[3].

وَلأَهلِ إفريقيةَ:

41. سماعُ مُوسى بنِ معاويةَ مِن أصحابِ مالكٍ[4].

42. سماعُ سليمانَ بنِ سَالِمٍ مِن سحنونَ، وَهيَ أربعونَ جُزْءًا[5].

ذِكْرُ الكُتبِ المُصَنَّفةِ في اختلافِ قوْلِ مالكٍ وَأَصحابِه

43. هارونُ بنُ عبد الله الزُّهْرِي، مِن أَهلِ المدينةِ، صَنَّفَ فِي ذلكَ عِشْرِينَ جُزْءًا[6].

44. محمد بنُ عَبْدُوس، صَنَّفَ فِي ذلكَ أَرْبَعينَ جُزْءًا بِالقَيْرَوَانِ[7].

---

(1) راجع مقدمة تحقيق طبقات الفقهاء من لدن الصحابة ومن بعدهم من العلماء (ص41).

(2) ذكره المؤلف برقم: 235.

(3) هي المعروفة بالعتبية، شرحها ابن رشد الفقيه في كتابه المشهور بالبيان والتحصيل. وطبع منها مستقلا كتاب الحج بتحقيق ميكلوش موراني.

(4) ذكره المؤلف برقم: 264.

(5) ذكره المؤلف برقم: 290.

(6) ذكره المؤلف برقم: 320.

(7) ذكر القاضي عياض أنه كان عالما بما اختلف فيه أهل المدينة، وما اجتمعوا عليه. ترتيب المدارك (223/4).

ذِكْرُ الكتبِ المُصنفةِ فِي الرَّدِ عَلَى المُخالفين

45. كُتُبُ أَشهبَ بنِ عَبد العزيزِ، عِشْرُونَ جُزءا يَرُدُّ فِيهَا عَلَى أهلِ (العِراقِ)[1].

46. يَحْيَى بنُ عمر، أجزاء يَرُدُّ فِيهَا عَلَى أَهْلِ العِراقِ[2].

47. يوسفُ بنُ يَحْيَى الْمَغَامِي، عِشرونَ جُزْءًا يردُّ فِيهَا عَلَى الشَّافعِي[3].

48. إسْمَاعيلُ القَاضِي، بِضعةَ عشر جُزْءًا يَرُدُّ فِيهَا عَلَى مُحمد بنِ الحسنِ[4].

49. إِسْمَاعيلُ القَاضِي أَيْضًا، جُزْءانِ فِي الرَّدِّ عَلَى الشَّافِعِي فِي مَسألةِ الخُمُسِ[5].

50. محمدُ بنُ سحنونَ، خَمسةُ أجزاء فِي الرَّدِّ عَلَى الشَّافِعِي[6].

51. أَبُو العباس بنُ طالبِ القَاضِي، أربعةُ أجزاء يَرُدُّ عَلَى (الْمُفَضِّلِينَ)[7] مِن أَهْلِ العِراق[8].

52. عبدُ الله بنُ عبد الرحمان[9]، خَمسةُ أَجْزَاء فِي الرَّدِّ عَلَى الفَرِيقَيْنِ[10]، وَهُو كُتُبُ الذَّبِّ عن أَهْلِ إفريقية[11].

---

(1) في الأصل: «العرق».

(2) ذكر له عياض من كتبه الرد على الشافعي. ترتيب المدارك (4/ 358).

(3) ذكره المؤلف برقم: 239، إلا أن عدد الأجزاء هناك عشرة.

(4) ذكر عياض أنه في متتي جزء، ولم يتم. ترتيب المدارك (4/ 291). ومحمد بن الحسن هو الشيباني صاحب أبي حنيفة.

(5) ترتيب المدارك (4/ 291). بلا تحديد عدد الأجزاء.

(6) ترتيب المدارك (4/ 207).

(7) في الأصل: «المفصلين».

(8) ذكره المؤلف برقم: 280.

(9) هو الإمام ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله.

(10) يعني الشافعية، وأهل العراق.

(11) طبع الذب عن مذهب مالك لابن أبي زيد القيرواني بمركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء بتحقيق د. محمد العلمي.

ذِكْرُ الكُتُبِ المصنفةِ في شروحات أُمهاتِ الكُتُبِ

53. كِتَابَانِ لابنِ وَهب، فِي شَرحِ الموطأ[1]، ثلاثةُ أجزاء. في شَرْحِ موطأِ ابنِ وهبٍ، عَشَرَةُ أجْزَاء[2].

54. لِيُوسف بنِ مَطْرُوحٍ خَمْسَةٌ (بليغةٌ)[3] فِي شَرْحِ الموطأِ لِمالكٍ عَلَى الفِقْهِ[4].

55. سِتَّة أجزاء لِعبدِ الملكِ بنِ حبيبٍ فِي شَرْحِ مُوطأ مالكٍ، جَيِّدَةٌ حَسَنَةٌ[5].

56. عَشَرَةُ أجزاء أو نَحْوُهَا لإبراهيمَ بنِ مُزين فِي شرحِ الموطأِ عَلَى مَذْهَبِ أصحابِ مَالكٍ، وَأصحابِ أصحابِه؛ نُكَتٌ فقيه حَسَنَةٌ[6].

57. شَوَاهِدُ الموطأ، لإسماعيلَ القَاضِي، لا أعْرِفُ عَدَدَهَا[7]، وَهِيَ جُمَلٌ مِن الكُتُبِ فِيمَا يُقالُ.

58. جُزْءانِ لِيَحْيَى بنِ يَحْيَى فِي شَرْحِ سماعِ ابنِ القَاسمِ، نُكَتٌ فَقيه حَسَنَةٌ[8].

---

(1) ترتيب المدارك (3/ 242).

(2) لم أجده عند غير المؤلف.

(3) في الأصل: «بليلعة»، ولعل الصواب ما أثبت.

(4) لم أجده عند غير المؤلف.

(5) ينظر الكلام عليه في مقدمة تحقيق طبقات الفقهاء من لدن الصحابة ومن بعدهم من العلماء (ص43).

(6) لم أجده عند غير المؤلف. ولأبي زكرياء يحيى بن إبراهيم بن مزين - أصله من طليطلة، وانتقل إلى قرطبة، رحل إلى المشرق، وروى الموطأ عن مطرف بن عبد الله، وسمع من القعنبي، وكان حافظا للموطأ، (ت259 أو 260)، ترجمته في جذوة المقتبس (ص373)، و ترتيب المدارك (4/ 238-239) - له كتاب في تفسير الموطأ، توجد منه قطعة بمكتبة القيروان بتونس كما في قبس من عطاء المخطوط المغربي (2/ 920). وقد سبق التنبيه على الفرق بينه وبين إبراهيم بن مزين.

(7) قال عياض: «وله كتاب كبير غريب عظيم، يسمى شواهد الموطأ. في عشر مجلدات. وذكر بعضهم أنه في خمسمئة جزء». ترتيب المدارك (4/ 292).

(8) لم أجده عند غير المؤلف.

59. عِشْرونَ جُزْءًا لمحمدِ بنِ سحنونَ فِي شَرْحِ مَعَانِي المدَوَّنةِ[1].

60. كتابُ محمدِ بنِ أحمد الجَهْم[2] فِي شَرْحِ مختصر ابنِ عبد الحكَمِ[3]، وَالرَّدِّ عَلَى المخَالفِ[4].

61. كتابُ الخَفَّافِ[5] فِي شَرْحِ كتابِ ابنِ عَبد الحكَم[6].

62. كِتَابَانِ كَبيرٌ وَصَغيرٌ لأَبِي بكر الأَبْهَرِي فِي شَرحِ مختصرِ ابنِ عبد الحَكَم[7].

63. كتابٌ لِبَعْضِ القُضاةِ مِن أَصْحَابِنَا فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الوَقَار[8].

انْتَهَى بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى، وَحُسْنِ عَوْنِه. وَصَلَّى اللهُ تعالى وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلانَا محمدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَإِمامِ المرْسَلينِ؛ وَعَلَى آلِهِ وَأصحابِه أجمعينَ، وَسَلامٌ عَلَى المرسلينِ. وَالحمدُ للهِ رَبِّ العالمين.

(1) لم أجده عند غير المؤلف.

(2) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم، المعروف بابن الوراق المروزي (ت329هـ) أو التي بعدها. ترتيب المدارك (5/ 19- 20).

(3) شرح مختصر ابن عبد الحكم الصغير كما في ترتيب المدارك (5/ 20).

(4) له كتاب في الرد على محمد بن الحسن كما في ترتيب المدارك (5/ 20).

(5) هو محمد بن جعفر البصري، المعروف بالخفّاف. ترتيب المدارك (6/ 201).

(6) شرح مختصر ابن عبد الحكم الكبير كما في ترتيب المدارك (6/ 201).

(7) لأبي بكر الأبهري شرح المختصر الصغير والكبير لابن عبد الحكم كما في ترتيب المدارك (6/ 184- 186). فلعل هذا هو مقصود المؤلف. وتوجد قطعة من شرح المختصر الكبير بالخزانة الأزهرية بالقاهرة كما في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: قسم الفقه وأصوله (5/ 462).

(8) لم أتبين لمن هذا الشرح.

قسم الفهارس، وفيه:

- فهرس الأعلام الواردة في النص
- فهرس الكتب الواردة في النص
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الأعلام الواردة في النص

الأعلام	الصفحة
إبراهيم بن باز	79
إبراهيم بن عبد الرحمان بن مروان	93
إبراهيم بن مزين	80- 128- 153
ابن أبي ذئب	83
ابن أبي زيد	109- 123
ابن أبي شيبة	127
ابن أبي مريم	110
ابن أخي ابن وهب	103
ابن أشرس	72- 114- 130
ابن العسال	108
ابن بشير القاضي	80- 119
ابن بكير	111- 126
ابن جرهد	86
ابن شاكر	73- 146
ابن ضمرة	82
ابن غافق التونسي	76- 133
ابن غياث	73- 146
ابن ملول	162
ابن هرمز	67- 68- 85- 136

أبو إسحاق الزجاج	148
أبو إسحاق بن شعبان القرطي	96- 144
أبو بشر الدولابي	85
أبو بكر الأبهري	102- 168
أبو الحسن بن أبي سعادة	105
أبو حنيفة	102- 113- 129
أبو زرجونة	152
أبو زيد ابن أبي الغمر	74- 142
أبو زيد الأندلسي	80- 124
أبو سعيد الجندي	99
أبو العرب التميمي	91- 92- 100- 103- 107- 108- 122- 140
أبو محمد بن رشيق المعدل	112
أبو ميسرة	151
أبو يزيد المدني	93
أبو يعقوب المقرئ	109
أبو يوسف القاضي	87- 88
أحمد بن أبي بكر الزهري	70- 73- 76- 84- 87- 98- 99- 100- 125- 126- 144- 147
أحمد بن المعذل	74- 96- 146
أحمد بن حنبل	91- 146
أحمد بن داود	77- 138
أحمد بن عامر بن الحجاج	108

أحمد بن عبد الله البرقي	112-109
أحمد بن عبد الله بن صالح	111-110
أسد بن الفرات	129-103-102-75
إسماعيل بن أبي أويس	120-98-70
إسماعيل بن إسحاق	147-120-96-74
أشهب بن عبد العزيز	-110-109-108-107-100-71 111
أصبغ بن الفرج	139-128-121-74
أصبغ بن خليل	119-79
الأمير الأغلبي	134
الأوزاعي	111
البهلول بن راشد	129
تميم بن محمد	-115-108-103-92-91-87 137-123
الثوري	114
جبلة بن حمود	138-77
جرير	113
الحارث بن مسكين	141-112-74
حبيب بن محمد	138-77
الحسين بن عاصم	118-79
حصن بن مضر الفزاري	135
حماس بن مروان	137-76
حميد بن الفياض المالكي	96-82-81

الخفاف	168
خلف بن محمد	128
داود بن زنبر	68- 89- 90
ربيع المؤذن أبو زاكي	152
ربيعة الرأي	67- 68- 81- 136
زكرياء بن يحيى الوقار	71- 112
زياد بن عبد الرحمان اللؤلؤي	85- 89- 91- 94- 108
زياد بن عبد الرحمان شبطون	72- 114- 115
زيادة الله بن أحمد المرثدي	106
زيد بن بشر	76- 132
زيد بن شعيب الإسكندراني	104
سعيد بن المسيب	136
سعيد بن حسان	78- 117- 122
سعيد بن داود بن زنبر	70- 99
سعيد بن عبد الله المعافري	70- 100- 101- 104
سليمان بن سالم	77- 106- 138
سليمان بن يسار	136
سهل بن عبد الله	77- 138
شجرة بن عيسى التونسي	77- 137
شقران بن علي	129
صالح بن أحمد العجلي	110
عبد الحميد بن محمد الزواق	96
عبد الرحمان بن أبي جعفر الدمياطي	74- 142

عبد الرحمان بن القاسم العتقي	71- 81- 82- 92- 95- 100- 101- 102- 103- 104- 106- 107- 108- 109- 115- 130
عبد الرحمان بن عطاء	67- 81- 82- 92
عبد الرحمان بن عمران الوزنة	76- 136- 138
عبد الرحيم الإسكندراني	70- 100- 101- 104
عبد السلام بن سعيد سحنون	75- 78- 85- 91- 95- 101- 106- 107- 108- 118- 131
عبد العزيز بن أبي حازم	68- 87- 92- 100- 107- 113- 114
عبد العزيز بن عبد الله الماجشون	67- 82- 83- 84- 85- 92- 95- 100- 104- 105
عبد الله بن أحمد بن أبي تميم	154
عبد الله بن أيوب بن المنتاب	96
عبد الله بن طالب	76- 135
عبد الله بن عبد الحكم بن أعين	71- 110- 111- 121
عبد الله بن عمر بن غانم	72- 113- 130
عبد الله بن محمد بن خيران	83
عبد الله بن نافع الزبيري	69- 87- 97
عبد الله بن نافع الصائغ	69- 90- 91- 92- 107
عبد الله بن وهب	70- 97- 100- 101- 102- 111- 129
عبد الملك بن الحسن زونان	79- 109- 103- 104- 119
عبد الملك بن حبيب	80- 83- 87- 97- 115- 120
عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون	69- 84- 85- 92- 93- 94- 95- 96-

	97- 99- 107- 116- 120
عبيد الله بن عبد الملك بن حبيب السلمي	81- 123
عثمان بن عيسى بن كنانة	68- 87- 88- 89- 92- 113- 115
علي الوراق	106
علي بن أحمد	110
علي بن الحسن	93
علي بن المديني	98- 125- 148
علي بن زياد	72- 114
علي بن زياد الإسكندراني	114
عمر بن المؤمل	88
عمر بن عبد العزيز	90
عمر بن يوسف الإشبيلي	78- 80- 127
عمرو بن أبي سلمة التنيسي	71- 111- 116
العمري الزاهد	89- 90
عون بن يوسف	75- 132
عيسى بن دينار	79- 118- 123
عيسى بن مسكين	77- 108- 137
فرات بن محمد	78- 138
فضل بن سلمة	81- 115- 128
القاسم بن محمد	90
قرعوس بن العباس	72- 116
كثير بن فرقد	67- 81

الليث بن سعد	101 -104 -111 -117
مالك بن أنس	لا تكاد صفحة تخلو من ذكره
المأمون	111 -141
محمد بن إبراهيم بن دينار	68 -84 -85 -92 -101 -113 -143
محمد بن أبي يحيى الوقار	75 -143
محمد بن أحمد الجهم	168
محمد بن أحمد العتبي	81 -128
محمد بن إدريس الشافعي	84 -93 -108 -125 -143
محمد بن الحسن الشيباني	166
محمد بن يحيى بن عمر	163
محمد بن حرب بن زياد	93
محمد بن خالد	79 -119
محمد بن رصيف	135
محمد بن زياد المواز	75 -136 -149
محمد بن سحنون	76 -94 -134 -145
محمد بن عبد الله أبو ثابت المدني	73 -146
محمد بن عبد الله بن سنجر	137
محمد بن عبد الله بن عبد الحكم	75 -134 -142
محمد بن عبدوس	76 -135 -137
محمد بن عمر	78
محمد بن عيسى الأعشى	79 -124
محمد بن محمد ابن اللباد	91 -152
محمد بن محمد بن خالد الطرزي	94

محمد بن مسلمة المخزومي	69- 86- 91- 92- 107
محمد بن وضاح	80- 126- 153
محمد بن يزيد المبرد	148
مطرف بن عبد الله الأصم	69- 87- 92- 97- 120
معن بن عيسى	69- 97- 98
المغيرة بن عبد الرحمان	68- 85- 86- 92- 107- 113
المنصور	84- 89
منصور بن علي بن بيان الكعبي	109
المهدي	84
موسى بن معاوية الصمادحي	75- 132
ميسرة بن مسلم الحضرمي	99
هارون الرشيد	87- 92- 98- 159
هارون بن عبد الله الزهري	73- 99- 144
يحيى بن أكثم	96
يحيى بن عبد الملك الهديري	69- 86- 98
يحيى بن عمر	78- 80- 91- 126
يحيى بن معين	125
يحيى بن يحيى الليثي	72- 78- 116
يعقوب بن محمد الزهري	147
يوسف بن عدي	127
يوسف بن عمرو	71- 112
يوسف بن مطروح	79- 123- 167
يوسف بن يحيى المغامي	80- 87- 89- 120- 122- 125- 149

فهرس الكتب الواردة في النص

الكتب	الصفحة
اتفاق رأي ابن القاسم وابن وهب وأشهب لابن مسكين	141- 161
اختلاف قول مالك وأصحابه لمحمد بن عبدوس	165
اختلاف قول مالك وأصحابه لهارون بن عبد الله الزهري	165
آداب ابن ملول	162
الأسدية	103- 130-142- 150-161
أسمعة المدنيين	152
الأسمعة المستخرجة الجامعة لأسمعة أصحاب مالك وأصحاب أصحابه للعتبي	81- 114- 128- 165
أسولة شبطون لمالك	115
الأصول لأصبغ	161
أقوال يحيى بن يحيى للغمري	153
الأمهات لأشهب	161
الأهوال لعبد الله بن وهب	103
تاريخ المدنيين لأبي العرب التميمي	91- 92- 103
تفريعات الصلاة لابن سحنون	152

الثمانية (سماع أبي زيد من المدنيين)	80- 124- 165
الرد على الشافعي في مسألة الخمس لإسماعيل القاضي	166
الرد على الشافعي للمغامي	125- 166
الرد على الشافعي لمحمد بن سحنون	166
الرد على الشافعية وأهل العراق لابن أبي زيد (الذب عن أهل إفريقية)	166
الرد على المخالف لمحمد بن أحمد الجهم	168
الرد على المفضلين من أهل العراق لأبي العباس بن طالب	136- 166
الرد على أهل العراق لأشهب بن عبد العزيز	166
الرد على أهل العراق ليحيى بن عمر	166
الرد على محمد بن الحسن لإسماعيل القاضي	166
رسالة ابن المعذل إلى ابن حنبل ينهاه فيها عن الكلام في القرآن	146
رسالة مالك إلى عبد الله بن وهب في القدر	102
رسالة مالك إلى هارون الرشيد	159
الزاهي لابن شعبان المصري	161
سماع ابن أبي أويس	164
سماع ابن القاسم	102- 164
سماع ابن وهب (المؤرخات)	102- 112- 164

سماع أبي إسحاق البرقي من أشهب	164
سماع سعيد بن أبي داود الزنبري من مالك	99- 164
سماع سليمان بن سالم من سحنون	138- 165
سماع عبد الرحمان بن أبي جعفر الدمياطي	164
سماع عبد الملك بن حبيب من المدنيين والمصريين	116- 118- 165
سماع عمرو بن أبي سلمة التنيسي من مالك (السؤالات)	112- 164
سماع موسى بن معاوية من أصحاب مالك	165
شرح الموطأ لإبراهيم بن مزين	167
شرح الموطأ لابن وهب	167
شرح الموطأ لعبد الملك بن حبيب	167
شرح الموطأ ليوسف بن مطروح	167
شرح سماع ابن القاسم ليحيى بن يحيى	168
شرح كتاب ابن عبد الحكم للخفاف	168
شرح مختصر ابن عبد الحكم الصغير للأبهري	168
شرح مختصر ابن عبد الحكم الكبير لأبي بكر الأبهري	168
شرح مختصر ابن عبد الحكم لابن الجهم	168
شرح مختصر الوقار لبعض القضاة	168
شرح معاني المدونة لمحمد بن سحنون	168
شواهد الموطأ لإسماعيل القاضي	167

طريقة الأحكام لمالك وأهل المدينة لأحمد بن المعذل	146
كتاب الأموال لإسماعيل بن إسحاق	163
كتاب السر لابن القاسم	104
كتاب المكاتب لأشهب	108
كتاب خير من زنته لعلي بن زياد	162
الكتاب لسيبويه	148
كتب ابن غافق	162
كتب ابن كنانة	160
كتب ابن مسلمة	160
كتب الأصحاب القديمة في الفقه لمالك	159
كتب البيوع لعيسى بن دينار	162
الكتب العشرة ليحيى بن يحيى	162
الكتب المبسوطة لإسماعيل بن إسحاق	163
الكتب المجموعة لابن عبدوس	135
الكتب المدنية والمصرية	146
كتب عبد الملك ابن الماجشون	121 - 160
المختصر الصغير للوقار	112 - 143 - 161
المختصر الكبير للوقار	112 - 143 - 161
مختصر فضل بن سلمة	128

المختصر لأبي مصعب	160
المختصرات لابن عبد الحكم	161
المدونة والمختلطة لسحنون	126-127-151-152-154-162
المسائل الإسكندرانية لابن القاسم	106-161
مصنّف القرطبي (الرواة عن مالك لابن شعبان)	144
المصنفات لمحمد بن عبد الحكم	143-161
مصنفات محمد بن سحنون	162
المنتخبة ليحيى بن عمر	163
المنتخبة الصغيرة لمحمد بن يحيى بن عمر	163
الموازية لابن المواز	161
الموطأ	112-150-159
الموطأ لابن وهب	160
الواضحة لابن حبيب	87-126-151-152-153-154-163
وصية مالك والليث بن سعد ليحيى بن يحيى	117

فهرس المصادر والمراجع

1. أخبار الفقهاء والمحدثين، لأبي عبد الله محمد بن حارث الخشني (ت361هـ)، تحقيق ماريا آبيلا ولويس مولينا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، الطبعة الأولى 1992م.
2. أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، لأبي بكر بن علي البيذق الصنهاجي، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، الطبعة الأولى 1971م.
3. أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، لأبي الخطاب عمر بن حسن ابن دحية الكلبي (ت633هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ.
4. أدب الإملاء والاستملاء، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت562هـ)، تحقيق ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1401هـ.
5. أدب الفقهاء، لعبد الله بن عبد الصمد كنون الحسني الطنجي (ت1409هـ)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، بدون تاريخ.
6. أربع رسائل في علوم الحديث، اعتناء عبد الفتاح أبو غُدة. دار البشائر الإسلامية، الطبعة الخامسة (1410هـ).
7. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله القزويني (446هـ)، تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1409هـ.
8. الاستبصار في عجائب الأمصار، لكاتب مراكشي من القرن السادس الهجري، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1985م.
9. استدعاءات الإجازة، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي (ت721هـ)، تحقيق عبد اللطيف الجيلاني، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الطبعة الأولى 1428هـ.

10. الأصنام، لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت204هـ)، تحقيق أحمد زكي باشا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2011م.

11. الأعلام، لأبي الغيث خير الدين بن محمود الزِّركلي (ت1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م.

12. إكمال الإكمال، لأبي بكر محمد بن عبد الغني، ابن نقطة البغدادي (ت629هـ)، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة الطبعة الأولى 1410هـ.

13. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لعلي بن هبة بن علي، المشهور بابن ماكولا (ت475هـ)، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية 1993م، تصويرا عن الطبعة الأولى بالهند.

14. الإلماع، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ)، تحقيق أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة 1425هـ.

15. الإنباه على قبائل الرواة، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت463هـ)، تحقيق حسام الدين القدسي، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى 1350هـ.

16. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري (ت463هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى 1417هـ.

17. الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت562هـ)، تحقيق عبدالرحمان بن يحيى اليماني وآخرين. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1400هـ - 1404هـ.

18. الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمان الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري (ت463هـ)، تحقيق عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، ومركز الدراسات القرآنية بالرابطة المحمدية للعلماء، الطبعة الثانية 1435هـ/ 2014م.

19. البرنامج، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمان التجيبي (ت610هـ)، تحقيق الحسن إد سعيد، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، الطبعة الأولى 1432هـ.

20. البرنامج، لمحمد بن جابر الوادي آشي التونسي (ت749هـ)، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1400هـ.

21. بغية الطلب في تاريخ حلب، لأبي القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله الحلبي، المشهور بابن العديم (ت660هـ)، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.

22. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر أحمد بن يحيى الضبي (ت599هـ)، دار الكاتب العربي، الطبعة الأولى 1967م.

23. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لأبي العباس أحمد بن محمد بن عذاري المراكشي (نحو 695هـ)، تحقيق ج.س.كولان -إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة 1983م.

24. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي(ت520هـ)، تحقيق ثلة من الأساتذة الباحثين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 1408هـ.

25. تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد الزبيدي، الشهير بمرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق لفيف من الأساتذة الباحثين، تقديم عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، 1385هـ-1422هـ.

26. تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ). تحقيق احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ ـ1987م.

27. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى كاملةً 1410- 1421هـ.

28. تاريخ الأغالبة، لابن وردان، تحقيق محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 1408هـ.

29. التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، حقق معظمه عبد الرحمان بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، تصويرا عن الطبعة الهندية الأولى، 1378-1382هـ.

30. التاريخ المجدد لمدينة السلام، لأبي عبد الله محمد بن محمود البغدادي، يعرف بابن النجار (ت643هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، تصويرا عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، سنة 1402هـ.

31. تاريخ علماء الأندلس، لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي، المعروف بابن الفرضي، (ت403 هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى 1966م.

32. تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواردها، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1422هـ.

33. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت571هـ)، تحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ.

34. تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لأبي سليمان محمد بن عبد الله، ابن زبر الربعي (379هـ)، تحقيق عبد الله بن أحمد الحمد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى 1410هـ.

35. تاريخ نيسابور، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (ت405هـ)، بتلخيص أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، عرّبه عن الفارسية: بهمن كريمي، كتبخانة ابن سينا – طهران، الطبعة الأولى 1339هـ.

36. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق محمد علي النجار، تقديم علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

37. التبيان لبديعة البيان، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القيسي، المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي (ت842هـ)، تحقيق حسين بن عكاشة، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، الطبعة الأولى 1429هـ.

38. تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، تصحيح القاضي محمد شريف الدين الحنفي، والحسن النعماني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الثانية 1333هـ.

39. تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني (ت733هـ)، تَحقيق عبد السلام عمر علي، مكتبة ابن عباس، القاهرة، الطبعة الأولى 1425هـ).

40. الأمالي الخميسية، لأبي الحسين يحيى بن الحسين الجرجاني الشجري (ت499هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة 1403هـ.

41. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ)، تحقيق ثلة من العلماء، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط.

42. التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت474هـ)، تحقيق أحمد لبزار، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، الطبعة الأولى.

43. تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق صغير أحمد شاغف، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية 1423هـ.

44. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، الشهير بابن نقطة (ت629هـ)، تصحيح ألطاف حسين، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى 1403هـ.

45. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، اعتناء حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى 1416هـ.

46. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت463هـ)، تحقيق ثلة من الأساتذة والعلماء، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثالثة من سنة 1408هـ إلى سنة 1412هـ.
47. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمان المزي (ت742هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ.
48. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القيسي، المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي (ت842هـ)، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1993م.
49. التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، لأبي المودة خليل بن إسحاق الجندي (ت776هـ)، تصحيح أحمد عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة الأولى 1429هـ.
50. الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني(ت386هـ)، تحقيق محمد أبو الأجفان، وعثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة، بيروت – المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الثانية 1403هـ.
51. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت671هـ)، تحقيق جماعة بإشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1427هـ.
52. جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الحميدي، (ت488 هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى 1966م.
53. الجراثيم، المنسوب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ). تحقيق محمد جاسم الحميدي، نشر وزارة الثقافة، دمشق.
54. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرّحمان بن أبي حاتم الرّازي (ت 327هـ). دائرة المعارف العثمانية. الهند، الطبعة الأولى (1371هـ)، تصوير دار الكتب العلمية: بيروت.

55. جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت456هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1982م.

56. جواهر العقدين في فضل الشرفين، لأبي الحسن علي بن عبد الله الحسني السمهودي(ت911هـ)، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى 1405هـ.

57. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1417 هـ.

58. حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء، لأبي محمد عبد الله بن محمد الزَّوْزَنِي (ت431هـ)، تحقيق محمد بهي الدين بن محمد سالم، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى 1420هـ.

59. دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت، إعداد محمد المنوني، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، الطبعة الأولى 1405هـ.

60. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن فرحون اليَعْمَري (ت799هـ)، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى 1972م.

61. الذب عن مذهب مالك في غير شيء من أصوله وبعض مسائل فروعه، وكشف ما لبس به بعض أهل الخلاف، وجهله من محاج الأسلاف، لأبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ)، تحقيق محمد العلمي، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط، الطبعة الأولى 1432هـ.

62. الذخيرة، لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي (ت684هـ)، تحقيق محمد بوخبزة وآخرين، تقديم محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1994م.

63. ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ)، مطبعة بريل، ليدن، الطبعة الأولى 1934م. تصوير دار الكتاب الإسلامي.

64. ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي الأنصاري (ت481هـ)، تحقيق عبد الله بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى 1419هـ.

65. الرسالة الواعية، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ، الطبعة الأولى 1422هـ.

66. الروض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله محمد بن عبد المنعم الحميري (ت727هـ)، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، 1984م.

67. رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونسّاكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي، تحقيق بشير البكوش، مراجعة محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 1414هـ.

68. سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد في جَرْح الرواة وتعديلهم، تحقيق زياد محمد منصور. مكتبة العلوم والْحِكم. المدينة النبوية، الطبعة الأولى (1414هـ).

69. سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق لفيف من باحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الحادية عشرة، 1417هـ.

70. شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ.

71. شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (ت672هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى 1402هـ.

72. الصلة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود المعروف بابن بشكوال (ت578هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى 1410هـ.

73. طبقات الحفاظ، لأبي الفضل عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ.

74. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة ومن بعدهم من العلماء، لأبي مروان عبد الملك بن حبيب القرطبي (ت238هـ)، تحقيق رضوان بن صالح الحَضْرِي، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، الطبعة الأولى 1433هـ.

75. طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (476هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1970م.

76. الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت230هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1421هـ.

77. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُبيدي الإشبيلي (ت 379هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية 1984م.

78. طبقات علماء إفريقية، لأبي العرب محمد بن أحمد التميمي (ت333هـ)، تحقيق محمد العربي بن أبي شنب الجزائري، دار الكتاب اللبناني، لبنان، بدون تاريخ، تصويرا عن الطبعة الجزائرية سنة 1332هـ.

79. العبر في خبر من غبر، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، تعليق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ.

80. عُجالة المبتدي وفُضالة المنتهي في النسب، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت584هـ)، تحقيق عبد الله كنون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1393هـ.

81. العقد [الفريد]، لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه القرطبي (ت 328هـ)، تحقيق مفيد محمد قميحة وعبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1404هـ.

82. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمان السخاوي (ت902هـ)، تحقيق عبد الكريم الخضير، ومحمد آل فهيد، مكتبة المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى 1426هـ.

83. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: قسم الفقه وأصوله، إعداد المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان، الطبعة الأولى 1421هـ.

84. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لأبي الإسعاد محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت1382هـ)، اعتناء إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1402هـ.

85. الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة الزاوية الحمزية العياشية بإقليم الرشيدية، إشراف وتنسيق ومراجعة حميد لحمر، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، الطبعة الأولى 1430هـ.

86. الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم، لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم (ت380هـ)، تحقيق رضا ـ تجدد الحائري، طهران، 1391هـ.

87. الفهرسة، لأبي بكر محمد بن خير الإشبيلي (ت 575هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة ـ دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى 1410هـ.

88. الفهرسة، لأبي زكريا يحيى بن أحمد السراج الفاسي (ت803هـ)، تحقيق نعيمة بنيس، دار الحديث الكتانية، طنجة، الطبعة الأولى 1434هـ.

89. الفوائد، لأبي الطيب أحمد بن علي بن محمد الجعفري، المعروف بابن عمشليق، تحقيق خالد بن محمد الأنصاري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ.

90. الفيصل في مشتبه النسبة، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (ت584هـ)، تحقيق سعود بن عبد الله المطيري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1428هـ.

91. القاموس المحيط والقابوس الوسيط، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، 1426هـ.

92. قضاة قرطبة، لأبي عبد الله محمد بن حارث الخشني (ت361هـ)، تحقيق عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية 1415هـ.

93. الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن محمد الشيباني الجزري، المعروف بعز الدين ابن الأثير (ت630هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.

94. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب بسيبويه (ت 180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408 هـ.

95. كتاب الحج من المسائل المستخرجة من الأسمعة مما ليس في المدونة، لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي(ت255هـ)، ويليه: كتاب الحج من كتب عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون(ت164هـ)، تحقيق ميكلوش موراني، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1428هـ.

96. الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق رجال دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، منهم عبدالرحمان بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى 1357هـ.

97. لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم، المعروف بابن منظور الإفريقي (ت711هـ)، تقديم أحمد فارس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 1410هـ.

98. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، اعتناء عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى 1423هـ.

99. اللطائف من دقائق المعارف، لأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني (ت581هـ)، تحقيق محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ.

100. مجرد أسماء الرواة عن مالك، لأبي الحسين يحيى بن عبد الله القرشي، المعروف بالرشيد العطار (ت662هـ)، تحقيق سالم بن أحمد بن عبد الهادي، مكتبة الغرباء الأثرية.

101. مجمع الآداب في معجم الألقاب، لأبي الفضل عبد الرزاق بن أحمد الشيباني، المعروف بابن الفوطي، تحقيق مصطفى جواد، اعتناء محمد الكاظم، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي (الشيعي)، طهران، الطبعة الأولى 1416هـ.

102. المسالك والممالك، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت 487هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1992م.
103. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ)، المكتبة العتيقة، تونس - دار التراث، القاهرة. الطبعة الأولى 1977م.
104. مشتبه النسبة، لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت409هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، الطبعة الأولى 1421هـ.
105. المشتبه في أسماء الرجال وأنسابهم، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، الدار العلمية، الهند، الطبعة الثانية 1987م.
106. المشترك وضعا والمفترق صقعا، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي(ت626هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية 1406هـ مصورة عن طبعة المستشرق فِيْرْدِنَانْد سنة 1846م.
107. المشيخة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي، المعروف بابن الحطاب (ت 434هـ)، تحقيق حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى 1415هـ.
108. مشيخة المحدثين البغدادية، لأبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني (ت571هـ)، تحقيق أحمد فريد أحمد، دار الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولى 1432هـ.
109. مصارع العشاق، لأبي محمد جعفر بن أحمد السراج القارئ البغدادي (ت500هـ)، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
110. المعارف، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، تحقيق ثروت عكاشة، دارالمعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ.
111. معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، لأبي زيد عبد الرحمان بن محمد الأنصاري الدباغ (ت696هـ)، أكمله وعلق عليه أبو الفضل قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي (ت837هـ)، الجزء الثالث، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة بتونس، الطبعة الثانية 1388هـ.

112. معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 1397هـ.

113. معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة (ت1408هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1414هـ.

114. المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله البلنسي، المعروف بابن الأبار (ت658هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى 1410هـ.

115. معرفة الثقات، لأبي الحسن أحمد بن صالح بن عبد الله العجلي (ت261هـ)، بترتيب الهيثمي وتقي الدين السبكي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مطبعة المدني، مصر.

116. معرفة أنواع علم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمان الشَّهْرزوري، المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، تحقيق عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1423هـ.

117. مقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن حاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، لعبد الرحمان ابن خلدون المغربي (ت808هـ)، دار العلم للجميع، بدون تاريخ.

118. المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصريفيني (ت641هـ)، تحقيق خالد حيدر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1414هـ.

119. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمان الرعيني المعروف بالحطاب (ت954هـ)، اعتناء زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ.

120. موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تصحيح عبد الرحمان بن يحيى اليماني، دار الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية 1405هـ.

121. الموطأ، لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي(ت179هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي. تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ.

122. ميزان الاعتدال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ.

123. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (874هـ)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ.

124. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأبي العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت1041هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الاولى 1408هـ.

125. النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، لأبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني(ت386هـ)، تحقيق ثلة من الأساتذة الباحثين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1999م.

126. هدي الساري لفتح الباري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، مصر، الطبعة الأولى 1301هـ.

127. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد البغدادي (ت1339هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تصويرا عن طبعة وكالة المعارف بإستنبول سنة 1951م-1955م.

128. الوافي بالوفيات، لأبي الصفاء خليل بن أيبك الصفدي (ت764هـ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ.

129. الوجيز في ذكر المجاز والمجيز، لأبي طاهر أحمد بن محمد السّلفي (ت 576هـ)، تحقيق محمد البقاعي. دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ.

130. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت429هـ)، تحقيق محمد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم السيد الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء	5
إهلال	9
الفصل الأول: التعريف بالمؤلف	15
تمهيد	17
المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته	19
المبحث الثاني: رحلته	21
المبحث الثالث: مشيخته	22
المبحث الرابع: تلاميذه	29
المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه	33
المبحث السادس: شعره	35
المبحث السابع: تصانيفه	37
المبحث الثامن: وفاته	45
الفصل الثاني: التعريف بالكتاب	47
تمهيد	49
المبحث الأول: اسم الكتاب وأهميته	50
المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب بقسميه إلى المؤلف	52
المبحث الثالث: منهج المؤلف، وموارده في الكتاب	57

المبحث الرابع: صفة النسخة المعتمدة في التحقيق 60
نماذج من النسخة المعتمدة في التحقيق 63

الفصل الثالث: النص المحقق 63

الفهارس العامة 169

فهرس الأعلام الواردة في النص 171
فهرس الكتب الواردة في النص 179
فهرس المصادر والمراجع 185
فهرس الموضوعات 199

المحقق في سطور

الأستاذ رضوان الحصري

- ولد بمدينة أكادير عام 1402هـ.
- أستاذ دروس الدّعم والتقوية بكلية الشريعة : أكادير.
- عضو في مجلس المؤسسة بكلية الشريعة : أكادير خلال موسمين جامعيين متواليين.
- واعظ متعاون مع المجلس العلمي المحلي لأكادير، والمجلس العلمي المحلي لإنزكان.
- باحث متعاون مع مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء.
- باحث سابق بمركز ابن القطان للدراسات والأبحاث في الحديث الشريف والسيرة النبوية العطرة التابع للرابطة المحمدية.
- مشارك في برامج دعوية وتربوية في الإذاعة المحلية بأكادير.
- من أعماله العلمية المنجزة :
  - طبقات الفقهاء من لدن الصحابة ومن بعدهم من العلماء لعبد الملك بن حبيب القرطبي : دراسة وتحقيق. طُبع بالرابطة المحمدية للعلماء سنة 1433هـ.
  - جزء فيه من أحاديث أبي اليمان الحكم بن نافع البهراني الحمصي : دراسة وتحقيق. (بحث الإجازة). طبع بدار الكتب العلمية ببيروت سنة 1436هـ.
  - وصية المعافى بن عمران الموصلي : دراسة وتحقيق.
  - إصلاح الغلط الواقع في وثائق ابن العطار لأبي عبد الله ابن الفخار القرطبي : دراسة وتحقيق.
  - فضائل عاشوراء لأبي الحسن ابن القطان الفاسي : دراسة وتحقيق.
  - غنية الناسك في علم المناسك لأبي عبد الله ابن معلى السبتي القيسي : دراسة وتحقيق (بحث الماستر).
  - النوازل المجموعة من فتاوى المتأخرين لعبد الله بن إبراهيم التمل: دراسة وتحقيق (بحث الدكتوراه).
  - مقالات متنوعة، بعضها منشور بمنبر الرابطة المحمدية للعلماء، وموقع ابن القطان للدراسات والأبحاث في الحديث الشريف والسيرة العطرة.